جـامعـــة عبـــاس لغـــرور – خنشلـــة–

كليـــــة الحقـوق والعلـوم السيـاسية

قسـم العلـوم السيـــاسية

البنـاء النظـري لنمـوذج الدولـة الفاشلـة في المنطقـة المغاربيـة وتداعياتـه أمنيـا
-ليبيـا نموذجـا -

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراســات أمنية وإستراتيجية

إعـداد الطالبـة:

– سمـري أسمـاء

إشـراف الأستـاذ:

– د/بالـة عمـار

أعضـاء لجنـة المنـاقشة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة الأصليـة	الصفة
سليماني مباركة	أستاذ محاضر "أ"	جامعة خنشلة	رئيسا
بالة عمار	أستاذ محاضر "ب"	جامعة خنشلة	مشرفا ومقررا
نوري عزيز	أستاذ مساعد "أ"	جامعة خنشلة	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2019/2018

شكـر وعـرفان

الحمدلله تعالى أولا وليس أخيرا على توفيقه لنا وتيسيره

خطانا وبعد

يطيب لنا في نهاية هذا العمل المتواضع أن نتقدم

بأسمى معاني الشكر والامتنان إلى من تفضل بالإشراف

على انجاز هذه المذكرة الدكتور الفاضل" بالة عمار"

والذي لم يبخل علينا في تقديم الإرشادات والنصائح

السديدة،كما اشكر كل أساتذة قسم العلوم السياسية

بجامعة عباس لغرور خنشلة كل باسمه وخاصة الأستاذة

"برق سميحة" كما أتقدم بباقة من الشكر والاحترام

لأعضاء لجنة المناقشة الكريمة

إهـــداء

أهدي ثمرة هذا العمل إلى من أمر الله بطاعتهما إلى

الوالدين الكريمين

إلى من تضيق عليه اسطري وتتبعثر في حضرته

كلماتي"أبي الحنون الغالي"

إلى مملكة الحنان والشمعة التي تنير درب حياتي "أمي

الغالية"

أمد الله لي في عمرهما حبا لهما وبرا بهما

إلى دعم زوجي اللامتناهي .... إلى سندي في الحياة

"بلال"

إلى أخي وأخواتي: زهير، أمال، هدى، زينب، صبرينة،

أدام الله محبتنا

إلى البراءة: مجيب الرحمان ، تقوى، طه ، يوسف، ساجد.

كل باسمه "أمينة،أحلام" تقبلوا ,إلى جميع الأهل والأصدقاء

مني فائق التقدير والاحترام

خطة الدارسة:

مقدمة

الفصـــل الأول : التأصيل المفاهيمي والنظري للدولة الفاشلة

المبحث الأول: مقاربة مفاهيمية للدولة الفاشلة

المطلب الأول:تعريف الدولة الفاشلة

المطلب الثاني: الدولة الفاشلة والمفاهيم المقاربة لها

المطلب الثالث: مؤشرات الفشل الدولاتي وفقا لتصور المراكز البحثية المصنفة لهذا المصطلح

المبحث الثاني: الإطار النظري للدولة الفاشلة

المطلب الأول: الفشل الدولاتي من منظور بنائي

المطلب الثاني: الفشل الدولاتي من منظور مقاربة الأمن الإنساني

المطلب الثالث : الفشل الدولاتي من منظور مقاربة بناء السلام

الفصل الثاني: التحولات السياسية في المنطقة المغاربية وانعكاساتها على أمن المنطقة

المبحث الأول: دارسة جيواستراتيجية للمنطقة المغاربية

المطلب الأول: الموقع الجغرافي للمنطقة المغاربية

المطلب الثاني: الخصائص البنيوية والهيكلية للأنظمة السياسية المغاربية

المطلب الثالث: مقومات القوة الاقتصادية للمنطقة المغاربية

المبحث الثاني: واقع المنطقة المغاربية بعد سنة 2011

المطلب الأول: دينامية ما يسمى بثورات الربيع العربي في المنطقة المغاربية

المطلب الثاني: أسباب ما يسمى بثورات الربيع العربي في المنطقة المغاربية

المطلب الثالث: نتائج ما يسمى بثورات الربيع العربي على الأمن في المنطقة المغاربية

الفصل الثالث: التداعيات الأمنية للفشل الدولاتي في ليبيا على الأمن المغاربي

المبحث الأول: مقاربة جيوإستراتيجية لليبيا

المطلب الأول: الموقع الجغرافي لليبيا

المطلب الثاني: طبيعة النظام السياسي الليبي

المطلب الثالث: التركيبة المجتمعية في ليبيا

المطلب الرابع : الموارد الاقتصادية في ليبيا

المبحث الثاني: مسار فشل الدولة في ليبيا

المطلب الأول: أسباب الأزمة الليبية

المطلب الثاني: عوامل الفشل الدولاتي في ليبيا

المطلب الثاني: مؤشرات فشل الدولة في ليبيا حسب مؤشرات صندوق السلام لسنة 2018

المبحث الثالث: تداعيات الفشل الدولاتي في ليبيا على الأمن المغاربي

المطلب الأول: تأثيرات فشل ليبيا على الأمن في الجزائر وتونس

المطلب الثاني: انعكاسات فشل ليبيا على الأمن في المغرب وموريتانيا

المطلب الثالث: مبادرات البناء والمشاريع إعادة إعمار ليبيا

الخاتمة

قائمة المصادر والمراجع

فهرس الخرائط والجدول

مقدمة

1- التعريف بالموضوع:

شـهدت المنطقـة المغاربيـة موجـة مـن التغيـرات السياسـية أو مـا يطلـق عليـه فـي وسـائل الإعـلام والدراسـات الغربيـة بـالربيع العربـي، والـذي بـدأ بصـورة مفاجئـة فـي تـونس ثـم أعقبتهـا ليبيـا بصـورة عنيفـة 2011، ناهيـك عـن مختلـف الاحتجاجـات والمظـاهرات المطالبـة بإحـداث إصـلاحات وتعـديلات سياسـية ودسـتورية فـي كـل مـن (المغـرب، الجزائـر، موريتانيـا)، وفـي محاولـة لتحليل وتشـخيص هـذا النـوع الجديـد مـن التغيـر السياسـي الـذي أحدثتـه هـذه الثـورات ومـن خـلال تـداعياتها علـى أمـن المنطقـة داخليـا وخارجيـاّ، خاصـة فـي ظـل تراجـع الحـروب الدولاتيـة والانتقـال إلـى الحـروب الداخليـة والتحـول الجـذري فـي طبيعـة ومصـادر التهديـدات المهـددة للدولـة، أيـن أصـبحت هـذه الأخيـرة تواجـه أنمـاط عديـدة مـن مصـادر التهديـد،، والتـي ليسـت بالضـرورة مصـادر عسـكرية، ومنهـا تجـارة المخـدرات، الجريمـة المنظمـة، انتشـار الجماعـات المسـلحة...إلخ، هـذه التهديـدات والتـي غالبـا مـا تكـون نتيجـة لفشـل الـدول فـي أداء مهامهـا ووظائفهـا ،أدت إلـى بلـورة إطـار نظـري وتصـور خـاص بظـاهرة "الدولـة الفاشـلة" حيـث أصـبح الحـديث عـن ظـاهرة فشـل الدولـة كأحـد أبـرز مهـدادت السـلم والأمـن الـدوليين بصـفة عامـة والأمـن الإنسـاني بصـفة خاصـة.وللإشـارة فـان اسـتخدام مصـطلح الدولـة الفاشـلة أو الفشـل الدولاتي هو الأمر نفسه وهو ما تم الاعتماد عليه في هذه المذكرة حسب سياق المصطلح

وبهـذا الأسـاس يتمحـور موضـوع الدراسـات حـول تـداعيات فشـل ليبيـا دولاتيـا علـى الأمـن المغاربـي، والـذي يعتبـر مـن أهـم القضـايا الأمنيـة ذات الأهميـة الكبيـرة فـي المنطقـة المغاربيـة باعتباره معضـلة أمنيـة تهـدد النظـام الإقليمـي المغاربـي بصـفة خاصـة، باعتبارهـا تشـكل هاجسـا أمنيـاً أولا واقتصـاديا وسياسـيا...إلخ لمـا لهـا مـن تـداعيات علـى أمـن المنطقـة وخاصـة دول الجـوار ويعتبـر فشـل ليبيـا مـن أخطـر الأزمـات التـي تشـهدها المنطقـة المغاربيـة لمـا تحملـه مـن تهديـدات تمـس الاسـتقرار الأمنـي وذلـك فعـل تنـامي التهديـدات اللاتماثليـة (عـابرة للحـدود)

إضافة إلى بروز فواعل ما تحت دولاتية أدى ذلك إلى اختراق أمن الحدود من خلال تهريب السلاح، الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية، ناهيك عن تحول ليبيا إلى ملاذ وبؤرة داعمة للتنظيمات الإرهابية في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء (تنظيم داعش)، إضافة إلى دعم نشاط الحركات التمردية والانفصالية مثل الطوارق في كل من مالي والنيجر، ودون أن ننسى أيضا الميليشيات والتي أصبحت تمثل تهديدا حقيقياً يؤرق أمن دول المنطقة وتحول ليبيا إلى ساحة لحرب تقودها الميليشيات ذات الطابع القبلي المتعدد.

إن تدهور الأوضاع ودخول ليبيا في حالة من الانهيار الكلي والفشل الذريع في أداء مهامها ووظائفها المختلفة وباعتبارها وحدة مشكلة للنظام المغاربي، شكل منها مصدر تهديد للأمن المغاربي بحكم الجوار الجغرافي، وخاصة لأقطار مثل: الجزائر وتونس (معيار حدودي)، وأن فشل تجربة التحول الديمقراطي في ليبيا وتحولها إلى نزاع مسلح أو بالأحرى حرب أهلية دموية، جعل منها معضلة أمنية مهددة للأمن المغاربي بدرجة أولى.

2- أهمية الموضوع: تستشف أهمية الموضوع من قيمته العلمية والعملية

*** من الناحية العلمية:** يندرج الموضوع ضمن إطار "**الدراسات الأمنية**" التي عرفت صعودا كبيراً مع بداية الثمانينات إلى يومنا هذا، والوقوف على أهم الإسهامات النظرية في سعيها لتعريف الأمن ومختلف المفاهيم المحيطة به مثل: التهديدات، الفشل الدولاتي...إلخ.

وعليه تبرز الأهمية العلمية في الكشف عن العلاقة السببية بين المتغيرين وهما عدم استقرار ليبيا وفشلها، والأمن الإقليمي المغاربي بمعنى دولة غير مستقرة أي جوار غير مستقر، مع التركيز على الأبعاد الفعلية للمشكلة البحثية.

*** الأهمية العملية:** تكتسب الأهمية العملية في ابراز مفهوم الدولة الفاشلة، وما تفرزه هذه الأخيرة من تداعيات ومخاطر أمنية بالدرجة الأولى على الأمن الإقليمي المغاربي، بمعنى الكشف والوقوف على أهم تداعيات عدم الاستقرار وفشل ليبيا على أمن المنطقة المغاربية.

3- أسباب اختيار الموضوع:

تتراوح أسباب اختيار الموضوع بين:

أ- **الأسباب الذاتية:** تتمحور الأسباب الذاتية المباشرة لاختيار الموضوع حول:

* بحكم الانتماء إلى منطقة المغرب العربي، وتأثرا بما يعيشه المجتمع الليبي من عنف، وبصفتنا كجزء من المجتمع المغاربي ونظراً لاشتراكنا في العديد من السمات والخصائص، فإن أي أزمة أو تهديد يصيب هذا الفضاء أو النظام فسنكون أولى المستهدفين وهو ما حصل فعلا من جراء الأوضاع المتدهورة في ليبيا.

* الرغبة في دراسة والتعرف أكثر على تداعيات الدولة الفاشلة خاصة وأن هذا المصطلح بات أكثر تداولاً في الأوساط الأكاديمية، وبما أن ليبيا تم وسمها بالدولة الفاشلة فإننا حاولنا التعرف على أهم المؤشرات الدالة على الفشل وبالتالي مطابقتها والحالة الليبية.

ب- الأسباب الموضوعية:

* حساسية وحيوية الموضوع والمتمثل في الدولة الفاشلة ليبيا نموذجا وانعكاساتها السلبية على الأمن المغاربي ككل وما يحمله من تهديد فعلي وجودي على مستوى أمن الدولة – المجتمع- الفرد.

* إن مبدأ من الدولة مرهون ومؤسس بأمنها الإقليمي الموحد، لذا يستوجب الابتعاد عن السياسة القطرية واستبدالها بإستراتيجية التعاون، خاصة وإن منطقة المغرب العربي تشكل مركبا أمنيا فرعياً وعليه فإن أمن دولة ما لا يتحقق بمنأى عن أمن الدول الأخرى، بمعنى أنها كل متكامل، يؤثر فيه ويتأثر به، ولذا يجب إيجاد حلول للأزمات برؤية استشرافية مستقبلية.

4- إشكالية الدراسة:

في ظل انهيار الدولة وما تفرزه من هواجس أمنية متعلقة بتلك التهديدات التي أضحت اليوم تمس العديد من الجوانب الاقتصادية، السياسة، الاجتماعية وخاصة منها الأمنية، ومدى

تأثير هذه الدول الموسومة بالفاشلة على الأمن الإقليمي لها، وعليه تشهد ليبيا كغيرها من الدول فراغا أمنيا رهيبا أدى إلى تعقيد الحياة فيها بكل المستويات ، هذا ما أدى إلى وصفها بالدولة الفاشلة، والتي بدورها كان لها انعكاسات وتداعيات خطيرة على الأمن المغاربي، وعليه نطرح الإشكالية التالية: **إلى أي مدى يمكن اعتبار أن الفشل الدولاتي في ليبيا يشكل مصدر تهديد فعلي للأمن المغاربي؟**

تستلزم الإجابة عن هذه الإشكالية، طرح جملة من التساؤلات الفرعية التالية:

1/ أي أُطر نظرية انسب لتفسير نموذج الدولة الفاشلة؟

2/ ما مدى مساهمة التحولات السياسية في المنطقة المغاربية في تصاعد الفشل الدولاتي؟

3/- كيف أثرت التداعيات الأمنية الناجمة عن فشل ليبيا دولاتيا على الأمن في المنطقة المغاربية ؟

5- فرضيات الدراسة:

1/- تقدم مقاربات "الأمن الإنساني" و"بناء السلام" و"المقاربة البنائية" إطاراً نظريا مناسباً لتفسير نموذج الدولة الفاشلة انطلاقا من متغير تهديد الدولة لأمن الفرد .

2/- بقدر ما تفاوتت التحولات السياسية في المنطقة المغاربية في تغيير أنظمة هذه الأخيرة، فان ذلك ساهم في ترتيب ليبيا في مراتب متقدمة ضمن مؤشرات الفشل الدولاتي حسب تقرير صندوق السلام لسنة 2018.

3/- كلما تصاعد نشاط التنظيمات الإرهابية وتدفق إعداد اللاجئين وانتشار فوضى السلاح في ليبيا فان ذلك انعكس بتداعيات أمنية خطيرة تهدد الأمن المغاربي.

6- حدود الدراسة:

* ترتبط حدود الدراسة الزمنية منذ موجة التغير التي مست ليبيا 2011 إلى يومنا هذا.

* أما الإطار المكاني للدراسة: فينحصر في المنطقة المغاربية (المغرب العربي) وهي عبارة عن تلك المنطقة التي تقع في شمال إفريقيا، ممتدة على ساحل البحر الأبيض المتوسط

وحتـى المحـيط الأطلسـي، وهـي تشـمل بالأسـاس خمسـة دول وهـي: الجزائـر، موريتانيـا، المغرب، تونس، ليبيا، كما تشمل أراضي الصحراء الغربية المتنازع عليها لتحتل ليبيا جزءاً مهما من هذه الدراسة.

7- تبرير خطة الدراسة:

عملاً على تفكيك عنوان البحث، وصبه في إطار خطة متكاملة ومتسقة تخدم الموضوع، يستشف الملاحظ أن خطة الدراسة مقسمة إلى ثلاث فصول، فضلا عن مقدمة وخاتمة، وعليه جاء **الفصل الأول** ليشكل مدخلا مفاهيميا ونظريا للدولة الفاشلة من خلال التطرق لمفهومها وأهم المفاهيم ذات الصلة أو المتقاطعة معها، محاولين الإحاطة بأهم المقاربات التي تناولت وحلّلت موضوع الفشل الدولاتي وأعطت إضافات علمية لهذا الأخير.

أما **الفصل الثاني:** يمثل دراسة عن واقع التحولات السياسة في المنطقة المغاربية وانعكاسات هذه الأخيرة على الأمن، حيث تم في هذا الفصل دراسة دينامية المنطقة المغاربية بعد أحداث 2011 (مايسمى بثورات الربيع العربي) وأسباب هذه التحولات لتصل أخيرا إلى تداعيات مايسمى بثورات الربيع العربي على أمن دول المنطقة المغاربية والذي يُعد سبباً ومحفزا في إظهار مكامن الضعف والفشل خاصة بالنسبة لليبيا والتي تدلت في عجزها عن احتواء أزمات المراحل الانتقالية والمضي في بناء الدولة.

ليعالج **الفصل الثالث** التداعيات الأمنية لفشل ليبيا دولاتيا على الأمن المغاربي، وذلك من خلال تقديم دراسة جيواستراتيجية لليبيا ثم دراسة الأسباب الكامنة وراء تدهور الأوضاع في ليبيا والتي أدت إلى قيام أزمة أو بالأصح حرب أهلية كانت المليشيات هي المحرك الرئيسي لها بالإضافة إلى تأثيرات التدخل الخارجي والمنافسة الإقليمية والدولية التي فاقمت من عوامل الفشل في ليبيا لتصل ليبيا إلى فشل مس العديد من الجوانب (الأمنية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية)، وهو ما انعكس طبعاً بالسلب على أمن باقي دول المنطقة وخاصة دول الجوار (الجزائر وتونس)بحكم المعيار الحدودي ،و المغرب و موريتانيا بحكم المعيار

الجيوسياسي ، مع فشل معظم الجهود والمبادرات الرامية لإعادة إعمار ليبيا وإخراجها من الوضع الذي تعيشه.

8- المقاربات المنهجية:

تقتضي طبيعة الموضوع الاعتماد عل تكامل منهجي يضم:

* **المنهج التاريخي:** وهو الطريق الذي يتبعه الباحث في جمع معلوماته عن الأحداث والحقائق الماضية، من أجل استخلاص التعميمات والنتائج العامة، والتي تساعد في تفسير الأحداث والمشاكل الجارية وتوجيه التخطيط بالنسبة للمستقبل، وبالتالي اعتمدنا على هذا المنهج من خلال تبيان التطور التاريخي الذي مرّ به النظام السياسي في ليبيا وأهم المحطات التاريخية التي عرفها، كذلك من خلال التطرق لمختلف تعريفات الدولة الفاشلة.

* **منهج دراسة حالة:** والذي يساعدنا على إسقاط عناصر الموضوع الكلية على حالة منتقاة على علاقة مباشرة بمتغير الدراسة (الأمن المغاربي) ألا وهي "ليبيا أنموذجا".

* كما قمنا بالاعتماد على الاقترابات النظرية إذا استخدمنا الاقتراب المؤسساتي والنظمي في الفصل الثاني وذلك في دراستنا للأنظمة السياسية المغاربية بشكل عام وفي الفصل الثالث دراسة النظام السياسي الليبي بشكل خاص.

9- أدبيات الدراسة: تناولت هذه الدراسة بالاعتماد على جملة من الأدبيات العلمية الأكاديمية المتنوعة التي حاولت تحليل وتشخيص هذا الموضوع، رغم عدم وجود دراسات متخصصة في دراسة حالة الفشل في ليبيا بالذات أو يدرج معها مسألة التدخل الخارجي (الأجنبي) على رأسها:

1/- مذكرة الماستر الموسومة **<< الدولة الفاشلة وإشكالية التدخل الإنساني في المنطقة العربية دراسة حالة ليبيا 2011-2013>>** للطالب "صادق حجال"، المناقشة بـ"جامعة الجزائر 3"، سنة 2014، قدم الطالب من خلالها دراسة عن الدولة الفاشلة بصفة عامة من خلال تقديم تعريفات مختلفة مع رصد التطور التاريخي لهذا المصطلح وتبيان أهم الأسباب

المؤدية للفشل الدولاتي كفصل أول، ليقدم و يشخصّ حالة ليبيا وأسباب فشلها ودور العامل الخارجي في مفاقمة عوامل فشل ليبيا.

2/- كتاب "**الدولـة الفاشـلة**" إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية" لمؤلفه نعوم تشومسكي، ترجمة سامي الكعكي، ذهب تشومسكي في هذا الكتاب إلى توضيح مسألة الدولة الفاشلة وعلاقتها بالدولة المارقة بالمعنى التي تعادي الولايات المتحدة الأمريكية، ويسعى إلى برهنة أن أمريكا تمثل خطراً على الأمن الدولي والسلام العالمي أكثر كمن تلك الدول.

3/- مذكرة ماستر موسومة بـ "**انعكاسات الأزمة الليبية على الأمن المغاربي**" للطالب "عبد اللطيف جفال" المناقشة بجامعة "سعيدة" سنة 2016، تناول الطالب من خلال دراسة حول الدولة الفاشلة والدولة المنهارة وأسباب فشل الدول ومؤشرات الفشل، ليقدم أيضا تحليلات للأزمة الليبية وتداعياتها على الأمن المغاربي من خلال تنامي التهديدات وخاصة اللاتماثلية، مما أصبحت ليبيا بفشلها تشكل خطر يهدد دول المنطقة المغاربية ككل.

10- صعوبات الدراسة:

تكمن صعوبات الدراسة في:

* قلة المراجع العلمية الأكاديمية البحثية باللغة العربية، بحيث تناولت الموضوع بجانب سطحي كمما أنها لم تعالج الموضوع بشكل تحليلي، فقد كانت مجرد رصد للحالة بدون التوصل إلى نتائج يمكن أن تكون إضافة يمكن الاعتماد عليها في البحث العلمي، ومن جهة وفرة المادة العلمية الأجنبية ولكن تأخذ وقت طويل للترجمة.

* ضيق الوقت المسموح للدراسة وخاصة موضوع مثل فشل ليبيا وتداعياتها أمنيا على المنطقة المغاربية، والذي يستحق وقت كافي للبحث حتى تتمكن من الإحاطة بجل الجوانب، خاصة وأن دراسة هذا الموضوع تستدعي الوقوف على العديد من المتغيرات ودراسة موسعة لأسباب هذا الفشل هل يمكن ويتبلور فشل ليبيا قبل إحداث 2011 أم برز هذا الأخير إلا بعد اندلاع الأزمة في 2011.

الفصل الأول

التأصيل المفاهيمي والنظري للدولة الفاشلة

في الوقت الذي قطعت فيه الدولة في العالم أشواطا بعيدة وعلى كافة الأصعدة نجد أن هنـاك دول تعـاني مـن مشـاكل متعـددة فـي المجـالات السياسـية والاجتماعيـة والثقافيـة والاقتصادية.

فالـدول تواجـه تحـديات عميقـة تتـراوح بـين خطـر الفشـل والانهيـار فـي مختلـف أبنيتهـا ومؤسساتها، فقد شهدت العقود الأخيرة تراجعا خطيراً في بنية الدولة حتى أضحى مصطلح الدولـة الفاشلة يترافق مع التصورات المعروضـة إزاء قدرة المؤسسات الحاكمة على تطوير كيان الدولة وتأسيس مشروع تحديثي يضمن لها اِستقرارها وثباتها.

ومصطلح الدولـة الفاشلة الذي شاع اِستخدامه اليوم عالميا ويروّج لـه أكاديميا وسياسيا يُعد من المفاهيم الحديثة التي توصف بها الدول الغير قادرة على الاحتفاظ بكيانها في المجتمع الـدولي لأسباب تتعلق بفشلها فـي سياستها المنتهجـة ووظيفتهـا الداخليـة واِنعكاسـها علـى المستوى الخارجي فهي غير مؤهلة للقيام بوظيفة توفير التنوع الاجتماعي الداخلي.

إضافة إلى اختلال مؤسساتها الوظيفية أي عدم قدرة تلك الدولة على القيام بمختلف أدوارها علـى المستوى السياسـي والاقتصـادي، الأمنـي والاجتمـاعي، وبالتـالي تزايد احتمـالات تحول هذه الدولة إلى تهديد للسلم والأمن الدوليين.

المبحث الأول: مقاربة مفاهيمية للدولة الفاشلة

لقد حظيت مسألة الدولة الفاشلة بالعديد من المناقشات والمناظرات الواسعة في الأدبيات السياسية واِهتمام كبير من قبل الباحثين والمفكرين الغربيين وصناع القرار السياسيين خاصة بعدما أصبحت تشكل تهديد للأمن والسلم الدوليين، لذا تبين مفهوم الدولة الفاشلة كأحد أهم المفاهيم في العلاقات الدولية إلا منذ الحرب الباردة، وأصبح عمليا ضمن مستوى أجندات السياسة الخارجية للدول خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، فنجد ان أول من استخدمه هو الرئيس الأمريكي **بيل كلينتون** ليصف به دولة الصومال التي كانت تعيش حالة من اللاأمن وعدم الاستقرار، إضافة إلى أفغانستان في عهد طالبان، ثم امتد ليشمل المناطق التي تشهد أزمات إنسانية مثل: هايتي، ليبيريا، رواندا وإخفاقها في بناء الدولة الحديثة وما تمثله من تهديد حسب نظرهم للأمن والسلم الدوليين، ومن هنا أصبح مفهوم الدولة الفاشلة أو بالأحرى هذا المصطلح أو الظاهرة تُعنى بالعديد من الدراسات المتخصصة سواء على مستوى المراكز والجامعات الخاصة بدراسة هذه الدول ولعل أهمها: مجلة السياسة الخارجية، مؤسسة دعم السلام (FFP)، وبعد إحداث 11 سبتمبر 2001 تطور الخطاب الأمني اتجاه الدول الفاشلة باعتبارها تشكل تهديداً للاستقرار الدولي إثر عجزها عن القيام بوظائفها الإستراتيجية وتشكيل تصور مفاده يعطي الحق لأطراف خارجية بالتدخل في الشؤون الداخلية لهاته الدول.

المطلب الأول: تعريف الدولة الفاشلة

قبل التطرق إلى مفهوم "الدولة الفاشلة" يجب الوقوف عند مفهوم الدولة والأسس التي تقوم عليها كأرضية مفهومية يمكننا الانطلاق منها للتعريف بالدولة الفاشلة، وتجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد تعريف موحد للدولة فهذه الظاهرة المعقدة تعتبر موضوعا للدراسة من مختلف العلوم والميادين البحثية ولهذا تعددت تعاريف الدولة بتعدد المنطلقات الفكرية.

– يعتبر "**ماكس فيبر**" الدولة بأنها: ذلك المجتمع الإنساني الذي يستطيع بنجاح احتكار الاستخدام الشرعي للقوة داخل إقليم معين،[1] ما يميز الدولة عند ماكس فيبر هو كونها مركز اِستخدام العنف الشرعي، وبالتالي فقدانها لهذه الخاصية يفقدها صفة الدولة، ولكن ما يؤخذ على هذا التعريف أنه لا يغط ظاهرة بحجم الدولة في صورتها الحديثة حيث أن وظائف الدولة لا تتوقف عن المحافظة على الاستقرار الأمني بمفهومه الضيق.

– بالنسبة "**لهارود لاسكي**" فيؤكد أن: الدولة تعني وجود أعداد كبيرة من الناس الذين يدينون بالطاعة لعدد محدود نسبيا من الأفراد،[2] فلاسكي هنا يؤكد على عامل الطاعة في تكوين الدولة، في حين أن الطاعة عنصر مهم في الحفاظ على النظام العام للدولة وعلى أمنها إلا أنه ليس العنصر الوحيد الواجب توفره من أجل ضمان أمن الدولة.

– وعليه فإن الدولة هي الكيان السياسي والقانوني المجتمعي الذي يقيم عليه مجموعة من الأفراد على إقليم جغرافي محدد، يخضعون لسلطة سياسية معترف بها، تكون لهذه الدولة مسؤولية حماية مواطنيها وتوفير مختلف الاحتياجات الضرورية لهم.

بالنسبة لمصطلح الدولة الفاشلة "Failed State" فهو مصطلح حديث ولم يظهر إلا بعد نهاية الحرب الباردة، إلا أن الاهتمام الأكاديمي بالدول التي تحمل خصائص الفشل الدولاتي قد بدأ منذ الستينيات، تحت تسميات مختلفة بحيث اِستخدام **قونار ميردال** مصطلح الدول الضعيفة "Weak States" إشارة إلى الدول الإفريقية حديثة الاستقلال أو حديثة النشأة.

حيث لم يستخدم مصطلح الدولة الفاشلة لأول مرة الا عام 1993 في مقال قدمه **جيرالد هيلمان وستيفن راتنز** في مقال نشر في مجلة السياسة الخارجية إشارة إلى ظاهرة جديدة وهي ظاهرة الدول التي أصبحت عاجزة تماماً عن تحمل مسؤولياتها كعضو في الجماعة الدولية واتجاه مواطنيها.[3]

1– عليان بوزيان، دولة المشروعية بين النظرية والتطبيق، (الجزائر: دار الجامعة الجديدة، 2009) ص39.

2– محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي ميدانيه وقضاياه، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعيات، 2007)، ص35.

3-Valentin Cajamu, Alina Irina Popescu," Analysis of failed states: some problens of Définition and measurement" **the romanian economuc journa**l, november 2007, p114.

والدول الفاشلة شأنها شأن العديد من الظواهر في العلاقات الدولية لم يتم بعد وضع تعريف شامل لجميع أبعادها، فهو مصطلح مطاط اختلفت الجهات السياسية والأكاديمية في تعريفه، ومن بين التعاريف التي قدمت للتعريف بالدولة الفاشلة نجد مجموعة من المفكرين والسياسيين الذين قدموا تعاريف مختلفة ومن وجهات نظر ومنطلقات فكرية متعددة نجد من بينها:

– تعريف "**ويليام زرتمان**" فيعرف الدولة الفاشلة هي "تلك الدولة التي لم تعد قادرة على القيام بوظائفها من عدم امتلاكها الاحتكار الشرعي للقوة وتراجع شرعية النظام السياسي في نظر مواطنيها"،[1] يركز زارتمان على القدرة فيرى أن الفشل هو عدم قدرة الدولة على أداء وظائفها ويرجع السبب في ذلك لمسألة السلطة وإحتكارها بشكل غير سلمي وعدم وجود مصداقية ورضا بين الحاكم والمحكوم أي وجود أزمة شرعية.

– ويشير كذلك المفكر "**روبرت روتبرغ**" في كتابه: أن الدولة الفاشلة هي تلك الدولة التي تتميز بالعنف على المستوى الخارجي والداخلي والضعف في القدرة على تحقيق.

وتوفير السلع السياسية الأساسية لمواطنيها وبالتالي تصبح الحكومة فاقدة للشرعية في نظر مواطنيها وهنا حتى الدولة تفقد شرعيتها الدولية،[2] من خلال هذا التعريف يحدد روتبرغ الخصائص التي تتميز بها الدولة الفاشلة على مستويين:

أولاً– مستوى العنف: يقصد به العنف السياسي المتمثل في قمع المظاهرات ووضع قيود على نشاط المجتمع المدني وحرية التعبير، وكذلك إستخدام الإكراه الإجباري على المواطنين.

ثانيا– مستوى القدرة: يعني العجز في المستوى الخدماتي ما يسميه بالسلع السياسية وهذا كنتيجة لضعف السلطات وضعف الأداء الحكومي في توفير هذه السلع بمعنى لا فعالية في البنى التحتية، وحسب روتبرغ أن الفشل له علاقة بتلك الوظائف الأساسية المنوطة بالدولة والقدرة على القيام بهذه الوظائف.

1 - Willian Zartman, the desintegration a nd restoration of legitimate,(usa : lynne rienner, 1995), p01.
2 - Robert Rotberg, When state fail : causes and consequences,(uk : princetion university press,2003),p.p1-4.

– يعني "**نعوم تشومسكي**" بتعبير الدولة الفاشلة: هي الدولة التي لا تقدر أو لا ترغب في حماية مواطنيها من العنف وتعتبر نفسها فوق القانون محليا أم دوليا،[1] وبالتالي هي دولة تمارس العنف والعدوان ضد مواطنيها والآخرين، وارتكاب الشنائع ضد الديمقراطية بشكل يجرد مؤسساتها من أي جوهر ديمقراطي حقيقي، وهنا يظهر النقد الشديد الذي يحمله المفكر لسياسات الحكومة الأمريكية وسياسات الدول والجماعات التي تعاديها، مثل: العراق في عهد صدام حسين، حركة حماس، لكي يثبت أن أمريكا تمارس نفس السياسات التي تهاجم تلك الدول، ويسعى تشومسكي إلى البرهنة على أن أمريكا تمثل خطراً على الأمن والسلم الدوليين أكثر من تلك الدول.

– تعرف **الدولة الفاشلة** أيضا: هي بالاسم دولة ذات سيادة ولكنها لم تُعد قادرة على الحفاظ على نفسها كوحدة سياسية واقتصادية قابلة للحياة، إنها دولة أصبحت غير قابلة للحكم تنقصها الشرعية لدى المجتمع الدولي، وكذلك هي دولة عاجزة عن تأمين الاحتياجات الأساسية أو الخدمات الضرورية لمواطنيها، ولا تمتلك أي بنية تحتية عاملة ولا أنظمة قانونية ذات مصداقية، وفي بعض الحالات تقع السلطة بين أيدي مجرمين وأمراء حرب وعصابات مسلحة أو متطرفين دينيين أين تصبح هذه الدول ملاذاً للعصابات الإجرامية وتجار المخدرات ومهربي السلاح وعليه حتى الانفاق على مثل هذه الدول يكون كبير من حيث الأموال الطائلة أو حتى الجهود الإنسانية لمساعدة سكان هاته الدول.[2]

1– نعوم تشومسكي، الدول الفاشلة: إساءة استعمال القوة والتعدي على الديموقراطية، تر: سامي الكعكي، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2007)، ص– ص8–13.

2– مارتن غريفيتس وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، (المملكة العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2000)، ص–ص 221–222.

- الدولة الفاشلة وفق المدخل السياسي:

- بالنسبة لـ "**ويليـام ألسـون**" الدولـة الفاشلة هـي الدولـة التـي تواجـه مشاكل حقيقيـة تعرض وحدتها وبقاءها واستمرارها للخطر، ينظر للفشل الدولاتي وفق هذا التعريف من منظور تأثيره على وحدة الكيان السيادي.[1]

- بالنسبة لقاموس بنغوين للعلاقات الدولية فهو يعرف الدولة الفاشلة بأنها الدول التي حدث فيها انهيار للقانون والنظام والخدمات الأساسية في دول متعددة الإثنيات وتقترن هذه الظاهرة بصـراع طـائفي وقوميـة إثنيـة عنيفـة،[2] فهـذه الرؤيـة تـربط الفشـل الـدولاتي بالصـراع الإثنـي والحروب الأهلية داخل الدولة.

- "فرانسيس فوكوياما" في مؤلفه بناء الدولة يستخدم عبارة الدول الضعيفة مشيراً إلى أن كلمة ضعيفة هنا مرتبطة بقوة الدولة وليس بتوسعها، وعليه فإن قوة الدولة تكمن في وجود نظام سياسي يحظى بالشرعية يستطيع توفير الخدمات للمواطنين وهذا ما لا نجده في الدول الفاشلة.

من خلال ما سبق يتضح أن الدولة الفاشلة وفق وجهة النظر السياسية تتميز بخصائص أساسية: *وجود حالة من العنف الداخلي والمشاكل ذات نشأة داخلية.

* الانهيار الداخلي للنظام وفقدانه لشرعيته، بحيث تتوقف كل بُنى السلطة أو أنها تعمل بشكل جزئي.

الدولة الفاشلة وفق مدخل القانون الدولي:

- لم يظهر أو يرد تعريف قانوني للدولة الفاشلة، لكن ظهرت وجهات نظر قانونية حول الموضوع، فالفشل الدولاتي من وجهة نظر القانون الدولي يميل العجز في تطبيق المعايير القانونية وتنفيذ قواعد القانون الدولي، تحتفظ الدول الفاشلة بالصفة القانونية ككيان سيادي إلا

1- سميرة شرايطية، "أثر العامل التنموي على البيئة الأمنية للدول الفاشلة- دراسة عبر إقليمية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية،(جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2018/2017)، ص78.

2- غراهام إيفانز وجيفر ينوينهام،الدولة الفاشلة، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، (مركز الخليج للأبحاث، 1997)، ص22.

أنها دول فقدت الأغراض العملية وقابلية الممارسة، أي لا يوجد هيكل أو بنية يمثل الدولة وملزم قانونيا على المستوى الداخلي وعلى المستوى الدولي، لذلك لا يكون هناك سحب للاعتراف الدولي بهذه الدولة بشكل صريح وإنما يحدث عن طريق قطع العلاقات الدبلوماسية مع الجماعة الدولية،[1] وعليه فإن التصور القانوني للدول الفاشلة يظهر السمة الوظيفية والتي تعني غياب المؤسسات القادرة على تمثيل الدولة على المستوى الدولي والتي لها سلطة التفاوض والتأثير على العالم الخارجي، وإن وجدت فإنها كثيراً مالا تتمتع بالثقة والإجماع معناه أنها هيكل بلا روح فقدت كل قدراتها ومقوماتها التي تسمح لها بلعب دور فعال في الساحة الدولية.

- الدولة الفاشلة وفق أو من منظور المنظمات والوكالات الدولية:

- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة: حسب البرنامج فإن الدول الفاشلة هي دول في مراحل مختلفة من الانتقال من النظام إلى اللا نظام، اِنطلاقا من الاستقرار إلى الفوضى، هذه الدول بالنظر لعجزها على مستوى التنمية والحكم، فشلت في الوفاء بالالتزامات المنوطة بالدولة في العالم المعاصر.[2]

يظهر الفشل الدولاتي هنا من خلال الفشل في الأداء التنموي وسياسات الحكم هذا ما يخلق أو ما يؤدي بدوره إلى حالة من اللا اِستقرار واللا أمن.

- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE): نجد هناك منظمات تستخدم مصطلح الدولة الفاشلة وأخرى تستخدم مصطلح الدولة الهشة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تستخدم مصطلح الدولة الهشة (Fragile state)، منذ 2005 تقدم المنظمة دليل سنوي عن أوضاع هذه الدول الهشة لمتابعة المساعدات التي تقدم للدول التي تصنف كأكثر الدول

1- Gerard kreijen, state failure : souereignty and effectiveness legal lesson on decolonization of sub-saharan african (boston : martinus publishers, 2004), p10.

2- سميرة شرايطية، مرجع سابق، ص81.

هشاشة وحسبها فالدول الهشة هي الدول التي تفشل في توفير الخدمات الأساسية للفقراء، لأنها غير راغبة أو غير قادرة على القيام بذلك.[1]

– يركز هذا التعريف على الجانب التنموي في العجز الدولاتي ببعديه الاقتصادي من خلال عدم توفير الاحتياجات الأساسية للأفراد والجانب السياسي من خلال الفساد السياسي من خلال عدم توفر الإرادة أو العجز المؤسساتي.

– **وكالة العمل الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة:** تعرف الدولة الفاشلة على أنها دول غير راغبة أو عاجزة على الالتزام بالمواصفات المقبولة ومسؤوليات السيطرة السيادية لإقليمها الذي قد يؤدي إلى تدهور اِقتصادي حاد واضطراب سياسي يهدد الاستقرار الداخلي والإقليمي، مثال: حالة ليبيا اللا اِستقرار الداخلي الذي تشهده المنطقة أثر أمنيا على دول الجوار كالجزائر من خلال تنامي ظاهرة اِنتشار السلاح والمخدرات...إلخ.

– من خلال ما سبق يظهر أن الدولة الفاشلة هي في الأساس تشهد ثغرة أو عدة ثغرات في الوظائف الحكومية الأساسية عبر المستويات التالية:[2]

1– فجوة الأمن (Security gap): دور الدولة هو حماية مواطنيها وتوفير الأمن لهم والسيطرة على إقليمها وهذا ما لا نراه في الدولة الفاشلة مما يؤدي إلى تنامي ظاهرة العصابات الإجرامية.

2– فجوة في القدرات: من خلال تلبية الدولة لمختلف الاحتياجات الأساسية وهذا ما تعجز عنه الدولة الفاشلة التي يسودها الفقر والمجاعة والأوبئة بسبب التدهور الاقتصادي.

3– فجوة في الشرعية: حيث تعمل الحكومات على دعم الشرعية وحماية الحقوق والحريات ومشاركة المواطنين في المسار السياسي والدول الفاشلة تشهد غياب الشرعية مما يؤدي إلى اِنتشار الفساد.

1– إسماعيل بوقنور، "التخلف السياسي في الدول العربية <<المعايير الدولية والمقاربات الإقليمية>>"، مجلة السياسية والقانون، العدد 09، 2013، ص25.

2– سميرة شرايطية، مرجع سابق، ص83.

– **تعريف إجرائي للدولة الفاشلة:** من خلال ما تم التطرق له من تعاريف متعددة للدولة الفاشلة تصل كتعريف إجرائي إلى أن الدولة الفاشلة هي: دولة تتمتع بوجودها القانوني الدولي ولكنها عاجزة عن أداء دورها كفاعل أمني وعجزها عن القيام بالتزاماتها على المستويين الداخلي من خلال عدم قدرتها على توفير الاحتياجات الأساسية لمواطنيها وعلى المستوى الخارجي من خلال عدم قدرتها على التأثير أو كسب علاقات مع مختلف الأطراف الدولية باعتبارها تشكل تهديد للأمن والسلم الدوليين، كما أن فقدانها لمركزية العنف الشرعي في ظل مختلف الصراعات الداخلية وعجزها عن حماية مواطنيها يجعل منها دولة لا تلقى أي قبول أو ترحيب من الجماعة الدولية خاصة وأنها دولة تعاني من ضعف تنموي في ظل غياب دولة القانون والديمقراطية الحقة.

المطلب الثاني: الدولة الفاشلة والمفاهيم المقاربة لها

– يتداخل مصطلح الدولة الفاشلة مع العديد من المصطلحات ذات الصلة إلا أن هذا الأخير له ما يميزه عن غيره من المفاهيم وهو ما سيتم التطرق إليه من خلال تعريف كل مصطلح والتعرف على نقاط الاختلاف والتداخل بينهم.

1– الدولة الفاشلة والدولة الهشة (Fragile State):

وهو مفهوم يقارب إلى حد بعيد مفهوم الدولة الفاشلة ولكنه أكثر تهذيباً، استخدم من طرف صندوق السلام (FFP) لتلافي الانطباع السلبي الذي يحدثه مصطلح "فاشلة" بالنسبة لحكام الدولة التي تعاني من صراعات، وبالتالي يرى الصندوق ضرورة إعادة مناقشة الجانب الاصطلاحي والحديث عن دول هشة وفق المؤشر الذي يصدره كل عام، على أن يحظى هذا المؤشر بقبول لدى الدول التي تصنف في ذيل الترتيب، والأخذ بالتوصيات التي قد تحسن ترتيبها مستقبلاً.[1]

1-Krista Hendry, From Failed to Fragile : Renaming the Inde, in fragile states undex, 2014,(USA/ FUND FOR PEACE ?2014) ? P8.

أما فيما يخص حالة التداخل الحاصلة بين مفهومي الفشل والهشاشة، وعلى الرغم من أنها قائمة –كما رأينا بالنسبة لتعريف صندوق السلام– إلا أن هناك من الباحثين والأكاديميين من يجمع على أن "هشاشة الدولة" تعتبر مستوى تراتبي يسبق مرحلة الفشل، وأن ما يفصل بينهما هو خيط رفيع تحدده ثلاثة أبعاد رئيسية يمكن من خلالها تعريف الهشاشة حسب كل من "ستيوارت" و"براون" وهي:

1- الفشل في بسط السلطة، أي عدم قدرة الدولة على حماية مواطنيها من العنف.

2- عدم توفير الخدمات الأساسية لكل المواطنين.

3- عدم الحفاظ على شرعيتها من طرف مواطنيها، وكذا المجتمع الدولي.[1]

2- الدولة الفاشلة والدولة المنهارة:

يفرق المفكر "**ويليام زرتمان**" بين الدولة الفاشلة والدولة المنهارة مبيناً تلك الاختلافات وخصائص الفشل والانهيار، فيعرف الدولة الفاشلة: "هي تلك الدولة التي لم تعد قادرة على القيام بوظائفها من عدم امتلاكها الاحتكار الشرعي للقوة وتراجع شرعية النظام السياسي في نظر مواطنيها" وهنا يركز زرتمان على القدرة فيرى أن الفشل هو عدم قدرة الدولة على أداء وظائفها، ويرجع السبب في ذلك مسألة السلطة واحتكارها بشكل غير سلمي وعدم وجود مصداقية أي وجود أزمة شرعية، أما الدولة المنهارة هي "تلك الدولة التي تعاني من مرض انحلالي على المدى الطويل، بحيث يحدث مسار انحلالي تراكمي تتأثر وتتآكل فيه كل هياكل الدولة، وهذا الانهيار يحدث في نقطة لا يمكن العودة منها أي في نقطة الذروة، وبهذا يمكن القول أنها عملية انفجار للمجتمع المنظم"، يرى "زرتمان" من خلال هذا التعريف "بأنها الدولة التي تفتقد إلى الخصائص المركزية البنيوية لأي دولة وظيفية، بمعنى انحلال تام للهياكل والسلطات والنظام السياسي للدولة، حيث تعجز المؤسسات الرسمية عن ممارسة

1- عمار بالة،<< التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري–مالي أنموذجاً>>، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية 2018/2017)، ص96.

صـلاحياتها الأمنيـة والسياسية والدستورية علـى حـدودها الإقليميـة وهذا مـا يجعلنـا نفرق بـين الدولـة الفاشلة والدولـة المنهارة.[1]

ضعف في هياكل المجتمع← دولة فاشلة، اِنفجار المجتمع المنظم← دولة منهارة.

وهنا يتبين أن الدولـة المنهارة هي دولـة تعاني من انهيار الحكومـة المركزيـة حيث تصبح غير قادرة علـى حل مختلف المشاكل والأزمـات الداخليـة التي تمس مواطنيها بصفة عامـة، وهذا مـا يفتح المجال أمام اِنتشار وتزايد العنف المباشر بين المواطنين بسبب غياب سلطة الدولة.[2]

3- الدولة الفاشلة والدولة الضعيفة:

يعتبر "**قونار ميردال**" من بين المفكرين الذين استخدموا مصطلح الدولة الضعيفة (weak State) منذ الستينات، إشارة بذلك للدول الإفريقية حديثة الاستقلال أو الدول حديثة النشـأة التـي كـان انسـجامها واسـتقرارها معرضـا للخطـر، وهـي دول قامـت علـى حـدود غيـر واضحة المعالم، وكذلك عام 1983 أعاد "باري بوزان" استخدام المفهوم، وقد اِستخدم بوزان مصطلح الدولة الضعيفة إشارة إلى الدول العاجزة عن اختراق مجتمعاتها والتي يظهر عجزها وضـعفها فـي عدم قدرتها علـى إحداث تغيرات اجتماعيـة، أمـا المجتمـع فـي هذه الدول فهو عبارة عن فسيفساء من المجموعات التي تناضل ضد الدولة.[3]

كمـا نجد أن "**هولستي** ميّز" بين الدولـة القويـة والدولـة الضـعيفة والتـي حسبه تعنـي: "الدولـة التـي تعـاني أزمـة هويـة يعنـي عدم القدرة علـى تحقيق الاندماج الوطني واِنعدام آليات العمل السياسـي الـديمقراطي، وكـذلك أزمـة شـرعية السـلطة (العنـف) والعجـز فـي تـوفير الخـدمات الأساسية".[4]

1- عبد اللطيف جفال، <<اِنعكاسات الأزمة الليبية على الأمن المغاربي>>، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، (جامعة سعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016/2015)، ص14.

2 -Robert I Rotebrg ?" Failed States,(Collapsed States, Weak states : causes and indicators)" p01,look : http://www.wilson center.org/sites/defanlt/files/pdf.

3- سميرة شرايطية، مرجع سابق، ص76.

4- عبد اللطيف جفال، مرجع سابق، ص12.

أيضـا الدولـة الضـعيفة هـي الدولـة التـي تكـون فـي حالـة ضـعف بسـبب القيـود الاقتصـادية والجغرافيـة المتعلقـة خاصـة بـالموارد الطبيعيـة، وضـعف البُنـى التحتيـة التـي تشـكل القاعـدة الأساسية للدولـة، وكذلك صـراعات ونزاعـات نتيجـة حكم استبدادي أو نتـاج عوامل مجتمعيـة راجعة إلى التنوع الاجتماعي داخل الدولة.[1]

4- الدولة الفاشلة والدولة المارقة:

هنـاك الكثيـر مـن التـداخل والتـرابط بـين مفهـومي الدولـة الفاشـلة والدولـة المارقـة (Rogue State) خاصـة إذا أخذنا بـالمفهوم الغربـي لتعريف الدولـة الفاشـلة الذي دائمـا مـا يحصـر هذا المفهوم فـي انهيـار أو غيـاب السـلطة الشـرعية داخـل إقليم الدولـة، وعليـه سـوف يتم التطـرق لمفهوم الدولة المارقة كالآتي:

من بين أهم المفاهيم التـي أصـبحت تعتمد فـي العلاقات الدوليـة هو مفهوم الدولـة المارقة التي تعود جذوره إلى فترة إدارة الرئيس الأمريكي "**رونالد ويلسون ريغان**" من خـلال إصـدار القائمـة الرسـمية للـدول التـي ترعـى الإرهـاب، وحتـى للـدول التـي تسـعى وراء امـتلاك أسـلحة الدمار الشامل لم يكن مستبعد كمؤشر علـى الدول المارقة وفق التصـور الأمريكي، وفـي هذه الفترة ظهر مفهوم آخر قريب جداً من مفهوم الدولـة المارقة وهو الدولـة المنبوذة (Pariah State) أطلقـه بعـض علمـاء السياسـة علـى الـدول التـي تعـاني مـن عزلـة دبلوماسـية بسـبب سـلوكها وتوجهاتهـا السياسـية، هذا المفهوم كثيـراً مـا يسـتخدم كمـرادف للدولـة الفاشـلة إلا أنـه هناك فرق كبير فيما بين المفهومين هذا الفرق يكمن فـي أن الدولـة المارقـة مصـطلح يشـير إلـى الزعمـاء والحُكام وليس إلـى الشـعوب أو إلـى الدولـة ككل، مثل: "عيدي أمين" الذي كـان رئيس في الفترة الممتدة بين عامي 1971-1979 في أوغندا، أو صدام حسين رئيس العراق

1- صادق حجال، << الدولة الفاشلة وإشكالية التدخل الإنساني في المنطقة العربية- دراسة حالة ليبيا 2011-2013>>، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، (جامعة الجزائر3، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014)، ص9.

في الفترة الممتدة من 1979-2003، بينما مصطلح الدولة المنبوذة يشير إلى الدول في حد ذاتها والتي أصولها وشرعيتها وحتى إيديولوجيتها موضع شك لدى المجتمع الدولي.[1]

فالدولة المارقة تعني في عموميتها تلك الدولة الخارجة عن القانون والتي تنتهك القيم والأعراف الدولية، أما من جهة الولايات المتحدة الأمريكية فإن الدولة المارقة هي تلك الدولة التي تسعى لامتلاك أسلحة الدمار الشامل والمتورطة بدعم الإرهاب الدولي والمهددة للأمن والسلم الدوليين.[2]

وفقا لهذا المفهوم قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتصنيف العديد من الدول في خانة الدول المارقة، مثل: إيران، العراق في عهد صدام حسين، كوريا الشمالية...إلخ، ما نلاحظه أن الو.م.أ تصنف الدول في خانة الدول المارقة وفقا لمؤشر "من يقف ضدها وضد توجهاتها".

وعليه إذا سلمنا بأن الدولة المارقة هي الدولة الخارجة عن القانون ألا يجعل هذا الو.م.أ ضمن قائمة الدول المارقة بامتياز!؟ حيث يدعم هذا الطرح كل من "ويليام بلوم" و"نعوم تشومسكي" فهذا الأخير يرى بأن الدولة المارقة رقم واحد في العالم هي الولايات المتحدة الأمريكية، بالنظر على اعتدائها على القانون الدولي لأكثر من مرة مثل: التدخل في العراق 2003 بعد وصفها بالدولة المارقة وهو التدخل الذي لم يكن شرعي ولم يستند لحجج قانونية واضحة.[3]

اِنطلاقا مما سبق يمكن اِستنتاج بأن الدولة المارقة والدولة الفاشلة كلاهما يشكلان تهديد للأمن والسلم الدوليين، إلا أن الفرق بينهما هو أن الدولة الفاشلة كمفهوم غير مرتبط بتصور وقراءة ذاتية أنها غالبا ما تكون مرتبطة بمؤشرات واضحة وعلى رأسها مؤشر مدى قدرة النظام السياسي في فرض السيطرة على كامل الإقليم، أما الدولة المارقة فهي مفهوم

1- صادق حجال ، المرجع السابق، ص11.

2- مارتن غريفيتس وتيري أوكالاهان، مرجع سابق، ص219.

3- صادق حجال، مرجع سابق، ص12.

يخضع لقراءات وتصورات ذاتية فما تراه الولايات المتحدة الأمريكية بأنه يهدد السلم والأمن الدوليين قد يفسرّه الآخر بأنه سلوك عادي، كما أن الدولة المارقة سلوكها وتوجهاتها تشكل تهديدا مباشراً للسلم والأمن الدوليين.

5- الدولة الفاشلة والدولة الرخوة:

وهي تلك الدولة التي يستمر فيها المواطن في المعاناة وعدم الحصول على كامل حقوقه ويستمر فقره، وفي النهاية ينفجر المجتمع ويزداد العنف الداخلي، حتى لو لم يتم تصنيف دولته على المستوى الدولي بأنها دولة فاشلة، وهذا المصطلح أي الدولة الرخوة هو مصطلح وضعه عالم الاقتصاد السويدي **جونار ميردل** عام 1970 وهو يعبر عن الدولة التي تتمتع فيها النخبة بقوة تمكنها من فرض إرادتها على بقية طبقات المجتمع، وهذه النخبة لا تدين بالولاء للوطن بل لمصالحها فقط، وهذا كما يقول "ميردل" يكون البلاء الأعظم حيث يستمر الفقر والتخلف.[1]

6- الدولة الفاشلة وأشباه الدول:

وهذا ما أشار اليه المفكر "**روبرت جاكسون**" في كتابه "أشباه الدول" إلى أن الأزمة تحدث في حالتين إذا كانت الدول فاشلة أو منهارة وعلى هذا الأساس أي خلل في القدرة أو العجز في القيام بهذه الوظائف يدخل الدولة في أزمة، وهنا يذهب المفكر إلى ربط إشكالية الفشل الدولاتي بعجز الدولة الوظيفي وضعف الكفاءة والفاعلية في أداء الأدوار، وهذا ما يمكن تسميته بالفشل البنيوي للدولة الذي سوف يخلق أزمات متعددة لها تأثير في الدائرة الأمنية على المستوى الوطني والإقليمي والمستوى الدولي بمعنى حالة اللاأمن والاستقرار،[2] وعليه فإن أشباه الدول تعني تراجع فاعلية دور الدولة على المستوى الخارجي وعلى لعب دور فعّال على الساحة الدولية من خلال عمليات التأثير المتبادلة.

1- شاهر إسماعيل الشاهر،" دراسات في الدول والسلطة والمواطنة"، (برلين: المركز العربي الديموقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2017)، ص51.

2- شاهر إسماعيل الشاهر، مرجع نفسه، ص52.

المطلب الثالث: مؤشرات الفشل الدولاتي وفقا لتصور المراكز البحثية المصنفة لهذا المصطلح

يحدد فشل الدول بمجموعة من المؤشرات المعتمدة من طرف عدة هيئات ومنظمات عالمية لعل أبرزها: تقرير مجلة السياسة الخارجية "Foreign Policy"، تقرير "معهد بروكينغر" (Brookings Institution)، وصندوق السلام (Fund for peace) ب الإضافة إلى المقياس الصادر عن جامعة جورج ماسون، والمقياس الصادر عن مركز بالفر بجامعة "هارفارد".

*- **صندوق السلام (FFP):** هو مؤسسة غير ربحية تأسست في واشنطن سنة 1957، تعمل على منع الصراعات العنيفة، تعزيز الأمن المستدام عن طريق البحوث غير الحكومية والمؤسسات التعليمية، يعمل صندوق السلام على تحقيق الأمن والتنمية المستدامة في الدول الفاشلة من خلال التركيز على تقييم الصراعات والإنذار المبكر، والتهديدات العابرة للحدود الوطنية وحفظ السلام والأمن وحقوق الإنسان، وينشر الصندوق وبشكل سنوي مؤشر الدول الفاشلة/ الهشة ليستخدم من قبل الباحثين والحكومات في جميع أنحاء العالم.[1]

يعتمد تقرير صندوق السلام في تصنيف الدول الفاشلة على اثني عشر (12) مؤشر مقسماً إلى ثلاثة فئات: المؤشرات الاجتماعية: ونجد ضمنها أربع مؤشرات هي: الضغوط الديمغرافية، الحركة الهائلة للاجئين والمشردين داخلياً، العنف الداخلي المرتبط بتصفية الحسابات بين المجموعات، هجرة الأدمغة.[2]

1- عمار بالة، مرجع سابق، ص95.

2- إبراهيم غالي، "دليل الدول الفاشلة: الفوضى تهدد العالم"، تم تصفح الموقع يوم: 2010/12/6 http://www.islam online.net//.

1- المقاييس الاجتماعية:

أ- **الضغوط الديموغرافية:** وتتضمن الضغوط الناتجة عن الكثافة السكانية حول مصادر الحياة الأساسية، وكذلك استيطان جماعات اجتماعية تشكل تهديد لحرية المشاركة في النشاطات الحيوية، وهذا ما يؤثر على التفاعل الاجتماعي الناتج عن اِنحراف التوزيع العام للسكان بين المجموعات الإثنية المتنافسة.

ب- **الحركة الهائلة للاجئين والمشردين داخليا:** حيث يؤدي ذلك إلى موجة من اللاجئين الناتجة عن تنقل الأفراد وما تفرزه من حالات تنامي العنف والقمع، مما ينتج اِضطرابات ومشاكل أمنية وإنسانية تهدد الدولة والعلاقات بين دول الجوار.

ج- **حالات العنف الداخلي المرتبطة بتصفية الحسابات بين المجموعات:** وذلك من خلال تاريخ عدائي وإتباع سياسة التهميش والإقصاء، وذلك ما يفرز حالات القمع والتعذيب المسلط ضد جماعة معينة من طرف جماعة مهينة.

د- **هجرة الأدمغة:** وتتضمن هجرة العلماء والمعارضين السياسيين، وكذلك الهجرة الطوعية للطبقة الوسطى خاصة فئة الشباب بسبب حالات القمع والاضطهاد والتدهور الاقتصادي.

2- المقاييس الاقتصادية:

أ- **التنمية الاقتصادية غير المتكافئة بين المجموعات الاجتماعية:** والممثلة في عدم المساواة بين المجموعات أو الخدمات الغير متساوية بين الجماعات وكذلك مستويات الفقر، وتُقاس بنسبة التعليم والوفيات والعمل والمكانة الاقتصادية بمعنى نسبة ارتفاع حجم الشعور القومي المرتبط أساساً بعدم المساواة.[1]

ب- **انهيار حاد وعنيف للاقتصاد:** المؤدي إلى تدهور المستوى المعيشي واِرتفاع مستوى الفساد والصعوبات الاقتصادية للسكان الناتجة عن برامج التقشف الاقتصادي ونمو الاقتصاد الموازي، وتهريب رؤوس الأموال وهذا نظراً لعجز وفشل الدولة في تحقيق التنمية.[2]

1- إبراهيم غالي، مرجع نفسه.

2-The Fund for peace," uneven economic development along group lines", 23 december, 2007. www.fund for peace.org/ web/content/ fsi/ fsi-5-html.

3- المقاييس السياسية:

أ- فقدران الشرعية أو تجريم الدولة: والمرتبط بفساد النخبة وإنعدام الشفافية والمساءلة، وعدم تمثيل حقيقي للمجموعات وارتفاع في شبكات الإجرام التابعة للنخبة الحاكمة، وهذا ما يترتب عليه فقدان الثقة في المؤسسات السياسية والعمل السياسي من خلال مقاطعة الانتخابات والمظاهرات والعصيان المدني.

ب- تدهور الخدمات العامة: من خلال اختفاء وظائف الدولة خاصة حماية الأفراد من العنف والعجز في توفير الخدمات الأساسية للمواطن مثل: الصحة، التعليم وغيرها بسبب اقتصار الجهاز الحكومي للدولة فقط على الوكالات التي تخدم النخبة السياسية والعسكرية.[1]

ج- انتهاك حقوق الإنسان وتراجع سيادة القانون: والمتمثل في إنهاء العمل بالدستور أو تعديل الدستور حسب مقاس النخبة الحاكمة وتقليص دور المؤسسات السياسية، وكذلك تسجيل اختراقات واسعة للحقوق السياسية والاجتماعية.

د- ظهور الأجهزة الأمنية كدولة داخل الدولة: بمعنى الدولة الموازية من خلال تكوين ميليشيات[*] خاصة لفائدة الدولة بهدف إرهاب المجتمع، ووجود إنقسامات في المؤسسة العسكرية تعكس ولاءات مختلفة النخب السياسية.

هـ- ارتفاع الانقسامات داخل النخب السياسية: من خلال تجزئة النخبة حسب ثقافة محددة ما يشكل مجموعات متصارعة من أجل السيطرة على المؤسسات السياسية لخدمة مصالح معينة.

و- التدخل الخارجي: بمعنى التحكم في السياسة الداخلية للدولة عن طريق دعم مجموعة أو مليشيات داخل الدولة الواحدة، أو مساعدات اقتصادية أو سياسية خارجية اتجاه قضية معينة بهدف التأثير وخلق مشاكل مختلفة داخل الدولة.

1- عبد اللطيف جفال، مرجع سابق، ص20.

[*]- الميليشيات: مليشيا- تنظيم مسلح أو جماعة مسلحة- تشكله عدة قوات غير نظامية من المواطنين، يعملون عادة بأسلوب حرب العصابات بنفس مقاتلي الجيوش النظامية، وهي منظمات مسلحة تابعة لحركات أو أحزاب سياسية، تظهر عادة في الدول التي تتميز بهشاشة أمنية أو في حالات انهيار الأنظمة السياسية.

م- مجلة السياسة الخارجية: هي مجلة أمريكية تصدر كل شهرين، تأسست سنة 1970 على يد كل من: صامويل هنتغتون ووارن دبميان مانشل، حيث منذ عام 2005 يصدر سنويا مقياس عن دورية السياسة الخارجية بالتعاون مع وقفية السلام الذي يرتب الدول بحسب درجة إخفاقها في أداء وظائفها مركزا على تلك الدول التي يعتبرها المقياس مصدر تهديد للسلام والأمن الدوليين، حيث يعتمد المقياس على 12 مؤشر لقياس الفشل بين مؤشرات سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية، حيث يرى المقياس أن ظاهرة الدول الفاشلة ظاهرة تعاني وحدتها من ضغوطات متعددة ومعقدة، بحيث تشمل المؤشرات أغلب محفزات ومسببات الفشل بدءاً من القدرة على مواجهة الكوارث الطبيعية مروراً بالانهيار الاقتصادي وحتى اِنتشار حركات العنف والتمرد.[1]

ويصنف المقياس الدول بحسب فشلها، وتتضمن نتائج المقياس 4 فئات وهي:

الدول المستنفرة، الدول المنذرة بالخطر، الدول المتوسطة، الدول الثابتة.

ويرتب المقياس الدول بحيث يصبح أعلى الدول حصولا على النقاط هي الأكثر تعرضا للفشل وهكذا تنازلياً حسب ترتيب الدول.[2]

- يتناول الدليل بالتقييم 178 دولة ذات سيادة، ويقسمها الدليل إلى اثني عشرة خانة بالشكل التالي: * الخانة الأولى: المستدامة جداً Very Sustainable :ضمن هذه الخانة دولة واحدة فقط في دليل 2015 وهي فنلندا برصيد 17،8.

* الخانة الثانية: المستدامة Sustainable :ضمت هذه الخانة أربعة عشرة دولة وهي الدول الاسكندينافية، كندا، استراليا، ألمانيا والبرتغال.

* الخانة الثالثة: مستقرة للغاية Highly Stable: وضمت إحدى عشر دولة من القارة الأوروبية: فرنسا، بلجيكا، بريطانيا، بولندا، جمهورية سلوفينيا، التشيك، ومن قارة آسيا: اليابان، سنغافورة بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

1- عمار بالة، مرجع سابق، ص98.

2- Fund for peace, Failed states fad ? 23 december, 2007.

* الخانة الرابعة: مستقرة جداً Very Stable وضعت خمسة عشر دولة معظمها من القارة الأوروبية وقارة أمريكا الجنوبية بالإضافة إلى دولة قطر والإمارات العربية المتحدة.

* الخانة الخامسة: مستقرة Stable جاء في هذه الخانة اثني عشر دولة، معظمها من أوروبا الشرقية، كما تتواجد في هذه الخانة دولة الكويت، وسلطة عمان.

* الخانة السادسة: خطر منخفض Low warning: وضعت ثمانية عشر دولة؛ تضم هذه الخانة العديد من دول أمريكا اللاتينية، ودول أوروبا الشرقية، دول جنوب إفريقيا.

* الخانة السابعة: تحذير Warning: جاء بها دول من أمريكا اللاتينية – السعودية– تركيا– المغرب.

* الخانة الثامنة: تحذير Warning: جاء في هذه الخانة ثلاثة وعشرون دولة من ضمنها الجزائر.

* الخانة التاسعة: تحذير مرتفع High Warning: ضمت ثمانية وعشرون دولة، أولها روسيا.

* الخانة العاشرة: إنذار Alert: ضمت اثنان وعشرون دولة، تبدأ بمصر وتنتهي بغينيا، أي معظم دول هذه الخانة هي دول إفريقية.[1]

* الخانة الحادية عشر: إنذار عالي High Alert:ضمت اثني عشر دولة: كوديفوار، زيمبابوي، نيجيريا، باكستان، هايتي، العراق، غينيا، أفغانستان، سوريا، اليمن، التشاد، الكونغو الديمقراطية.

* الخانة الثانية عشر: إنذار مرتفع جداً Very High Alert: وجاء في هذه الخانة أربع دول إفريقية (السودان، جمهورية إفريقيا الوسطى، الصومال، جنوب السودان).

– ترتيب الدول بناء على 12 مؤشر لإنكشافية الدولة يتراوح كل مؤشر ما بين 1 إلى 10 (0 الأكثر استقراراً /10 الأقل اِستقرارا) ليكون مجموع النقاط التي تحسب للدولة 120 نقطة.

1– سميرة شرايطية، مرجع سابق، ص– ص115–116.

3- معهد بروكينغز أو مؤسسة بروكينغز: هي مؤسسة فكرية أمريكية تأسست سنة 1916، مقرها في واشنطن في الولايات المتحدة، تعتبر واحدة من أقدم مؤسسات الفكر والرأي، تقوم المؤسسة بإجراء الأبحاث والتعليم في مجال العلوم الاجتماعية، وفيء المقام الأول تهتم بالاقتصاد، السياسة، الحكم، السياسة الخارجية، التنمية في العالم، وحسب تقرير لجامعة بنسلفانيا عام 2012 فقد حازت الرتبة الأكثر تأثيراً من الناحية الفكرية في العالم.[1]

حيث يعتمد مقياس بروكينغز لضعف الدول في العالم النامي من خلال تصنيفه لـ 141 دولة نامية على مستوى العالم، على قياس الحكم وأداء الدولة في مجلات أربعة (4) أساسية: الاقتصادية، السياسية، الأمنية، ومدى تحقيق الرفاهية الاجتماعية، ويشمل كل مجال حزمة مؤشرات فرعية دالة عليه.[2]

4- المقياس الصادر عن جامعة جورج ماسون: يعتمد مقياس ضعف الدولة والذي صمّمه باحثون من جامعة جورج ماسون، على الحكم أي قدرة الدولة على أداء وظائفها، قسم الدول في 8 فئات تصنيفية من حيث الوظيفة (أمنية، سياسية، اقتصادية، اجتماعية)، وفي خطوة أكثر تطوراً يشمل المقياس 4 فئات أخرى لتقييم فاعلية كل فئة تصنيفية وظيفية وهي الفاعلية الأمنية، الفاعلية السياسية، الفاعلية الاقتصادية، الفاعلية الاجتماعية).

5- المقياس الصادر عن مركز بالفر بجامعة هارفارد: أعد برنامج الصراعات داخل الدول ومنع الصراعات وتسويتها، ففي عام 2004 نشر الأكاديمي "روبرت روتبرغ" نتاج خمس سنوات في كتاب بعنوان "عندما تفشل الدول" ويتضمن الكتاب مقياساً للدول الفاشلة والضعيفة، يعتمد على منظومة من المؤشرات السياسية، الاجتماعية والاقتصادية ويقسم هذا المقياس الدول إلى 3 فئات وهي: منهارة- ضعيفة- فاشلة.[3]

ما يُلاحظ على هذه المؤسسات أو هذه المقاييس سابقة الذكر أنه:

1- عمار بالة، مرجع سابق، ص98.

2- عبد اللطيف جفال، مرجع سابق، ص21.

3- المرجع نفسه، ص22.

– ثم تصميم بعضها لخدمة برامج التنمية، لذا ركزت فيها على مؤشرات معينة على حساب مؤشرات أخرى.

– بالإضافة إلى أن هذه المؤشرات الصادرة عن هذه المؤسسات تعتمد على تعريف الدولة وتحديد وظيفتها، حيث أنه لا يمكن الحديث عن دولة فاشلة بغير معرفة ما هي الدولة؟ وما هو الفشل؟ ولكن هذا يشكل معضلة كبيرة فمفهوم الدولة عائم لم يستقر الرأي على تعريفه أي غياب تعريف متفق عليه للدولة، كما أن مفهوم الدولة عائم لم يستقر الرأي على تعريفه أي غياب تعريف متفق عليه للدولة، كما أنه مفهوم تاريخي يتطور، وبالتالي ما كان يُعد فشلا البارحة قد لا يكون فشلا اليوم، ولكن هذه المؤشرات تتجاوز كل هذا حيث تعرض رؤية أحادية مستقرة مطلقة لما هي الدولة ولما هو نجاحها أو فشلها.

– إن فكرة وجود مؤشرات بحد ذاتها مضللة، فالمؤشرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية تحاول أن تضع دولاً أو مجتمعات ذات ظروف تاريخية مختلفة وذات تحديات متنوعة ضمن قوالب مشتركة، وهذا ما لا يجوز لأنه يوجد هناك فرق كبير بين مختلف الدول.

– أيضا تم تغييب عنصر النسيج الاجتماعي وهو عامل أساسي يضمن اِستقرار المجتمع حتى في حال غياب أو ضعف الدولة وكثير من الأزمات التي تواجهها الدول إنما تبرز لما يضعف النسيج الاجتماعي ويصبح غير قادر على حماية نفسه.[1]

– بالإضافة إلى أن هذه المؤشرات حاول قياس أمور عائمة للغاية؛ مثل: شرعية الدولة التي لا يمكن قياسها بدقة، كما هو الحال بالنسبة للديمقراطية التي تثير جدلاً سواء حول تعريفها، أو حول تأثير غيابها على فشل الدولة.

– كما أن المؤشرات جمعت بين سيادة القانون وانتهاك حقوق الإنسان ضمن مؤشر فرعي، وهذا يقلل من قيمة كل منهما مع أنهما من أبرز أعراض الفشل ولهما أسباب مختلفة وأيضا نتائج مختلفة ولهذا وجب فصلهما.

1– محمد أحمد عامر، "معايير الدولة الفاشلة"، 28 أفريل 2014، تاريخ الزيارة: 2018/12/18، على الرابط: http://goo-gl/1wif3a

– وعليه فإن مختلف هذه التصنيفات والمؤشرات الخاصة بتصنيف الدول الفاشلة هي في الحقيقة تصنيفات تخدم مصالح الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى، لما يسمح لها بالتدخل في شؤون هذه الدول بحجة اعتبارها تشكل تهديداً للأمن والسلم الدوليين.

المبحث الثاني: الإطار النظري لدراسة الدولة الفاشلة

أدى تغير البيئة الأمنية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة إلى توسيع وتعميق مفهوم الأمن، مما دعا إلى مراجعة وإعادة تحليل الواقع الأمني، بما يتماشى والطبيعة الجديدة للتهديدات، فشهد المجتمع الدولي زخماً من الدراسات الأمنية والمقاربات النظرية بهدف التعرف على التحولات القيمية والهيكلية لمفهوم الأمن، الذي أصبح يمثل تعاضد بين المفهوم الصلب والمفهوم اللين، لذلك فقد تم إدراج مواضيع جديدة في أجندة الباحثين على المستوى الدولي ومن بين هذه المواضيع: "الدولة الفاشلة" حيث أن التغيير الأزموي الذي شهدته هذه الدول وإمكانية تصدير مشاكلها الأمنية، تطلب تسليط الضوء على واقعها الأمني والسياسي، الاجتماعي، حيث يعرض هذا المبحث: الأُطر النظرية المفسرة للفشل الدولاتي من خلال مجموعة من النظريات والمقاربات.

المطلب الأول: الفشل الدولاتي من منظور بنائي

تقع البنائية الاجتماعية على تقاطع مجموعتين من النهوج أي بين العقلاني (النيوواقعية والنيوليبرالية) والتأملي (التكويني)،[1] حيث برزت البنائية كنظرية قائمة بذاتها في العلاقات الدولية مع نهاية الحرب الباردة، ومن أبرز دعاة البنائية: فريدريك كراتوشويل، نيكولاس

1– فاطمة حموتة، "البُعد الثقافي في السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة"، مذكرة ماجستير (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011)، ص85.

أونوف الذي يُعد أول من اِستعمل مصطلح البنائية في كتابه "عالم من صنعنا" منتقداً فيه أفكار وواقعية والتز الجديدة والكسندر واِنثدت.[1]

– وعلى خلاف الاتجاهات النظرية التقليدية تركز البنائية على عنصر الهوية(INDENTITY) إذ تعتبر الهوية مسألة جوهرية في عالم ما بعد الحرب الباردة، وتؤكد على كيفية تعامل الهويات مع الطريقة التي تستوعبها الوحدات السياسية (الدول)، وتستجيب لمطالبها ولمؤسساتها، وأصبح ذلك بشكل أكثر وضوحاً مع بروز قضايا الأقليات بعدما تحول الصراع من صراع بين دول أثناء الحرب الباردة إلى صراع داخل الدول في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مما أدى إلى بروز العديد من القضايا؛ مثل: قضايا الإرهاب والتنظيمات المسلحة خاصة هذا النوع من القضايا التي نراها بكثرة في الدول الفاشلة التي تعاني من إنفلاتات أمنية وحروب أهلية داخلية، لاسيما بعد تحول الصراع من صراع إيديولوجي إلى صراع حضاري، فضلا عن اللعب على أوتار النعرات الذاتية والانتماءات العرقية والثقافية للأفراد صناع قرارات هذه الوحدات السياسية، مما ينم ذلك على وجود عدة فاعلين وليس فاعل واحد في النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة.[2]

فالهويات لا تولد مكتملة بداية، بل هي صيرورة تاريخية تختلط فيها الثقافة والقيم بالمصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية، وعلى هذا الأساس فمع التسليم بوجود هوية مشتركة بين دول معينة، وعلى العكس من ذلك نجد مثلا في الدول الفاشلة غياب هوية مشتركة واحدة مما يؤدي ذلك إلى تعدد الهويات والصراع فيما بينها داخلياً مما يؤدي ذلك إلى خلق أزمة مجتمعية أو معضلة داخلية تؤدي إلى زعزعة الاستقرار والأمن الداخلي، لهذا فإن البنائية قائمة بالأساس

1– خالد معمري، "التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة – دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر"، مذكرة ماجستير، (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2008)، ص120.

2– عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية (الجزائر: دار الخلدونية، 2007)، ص– ص322–324.

على علاقة الهوية بالمصلحة والأمن، وكيف يدفع ذلك إلى تشكيل السلوكات الأمنية الفاعلة وليست الفوضى كما تقر به الواقعية عند طرحها للمعضلة الأمنية.[1]

ويركز البنائيون على أن النظام الدولي يقوم على العلاقات الاجتماعية والقدرات المالية، ويعتقدون أن البُنى التنظيمية الذاتية المشتركة تتألف من مفاهيم وتوقعات ومعرفة اِجتماعية مشتركة بالمؤسسات،(*) فالمؤسسات هي عبارة عن كيانات إدراكية لا يمكن الفصل بينها وبين أفكار اللاعبين حول الطريقة التي يعمل فيها العالم، وتسلط البنائية الضوء على المؤسسات التي تأتي في المستوى الأساسي من المجتمع الدولي: كالقانون الدولي والدبلوماسية والسيادة.

كما ترى البنائية أن الفواعل ليست الدول فقط بل هناك أطراف مشاركة في اِتخاذ القرارات المختلفة كالإدارة والتنظيم داخلياً والمعاهدات، الإتفاقيات، التدخل الخارجي وذلك حسب معيار تقسيمي حسب أصحاب هذا الاتجاه وذلك كمايلي:[2]

– بنى تحتية: وهي القاعدة وتشمل البيئة المجتمعية والمجتمع الذي يعيش داخل هذه البيئة وما تحتويه من حركات اِجتماعية وثقافية وحضارية، إضافة إلى القيم والهويات، إضافة إلى المجتمع المدني المشبع بالقيم التي تتكون منها النخبة الحاكمة، وهذا ما يجعل حسب أصحاب هذه النظرية القرار السياسي تشاركياً بفعل هذه المتغيرات وتفاعلاتها الداخلية.

– بنى فوقية: حسب البنائيين فإنها تلك البُنى التي تتميز بالشرعية والفعالية والاستقلالية ويطلقون على هذه البنى اِسم الوكلاء الدوليين، حيث هناك حسبهم منظمات متعددة الأطراف ويكون النظام الدولي من خلال هذه المنظمات في تفاعل مستمر داخل هذه المؤسسات.

1– عزيز نوري، "الواقع الأمني في منطقة المتوسط –دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي"، مذكرة ماجستير (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2012)، ص58.

(*)– المؤسسات: لا يقصد بها المؤسسات العادية بل المؤسسات التي بُنيتها تفوق بنية المنظمات الحالية، فهم يرون أن المؤسسة هي مجموعة ثابتة أو هيكلية مؤلفة من هويات ومصالح.

2– مريم دباغ، "إشكالية التدخل في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة –دراسة مقارنة للتدخل الأمريكي في كل من كردستان العراق 1991 والصومال 1992"، مذكرة ماجستير، (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010/2009)، ص75.

وعليه ترى البنائية بأن الدول الفاشلة هي دول تفتقر للأمن الداخلي وذلك راجع إلى تعدد وصـراع الهويـات والمصـالح الداخليـة المكونـة للمجتمـع، وعليـه تـرى بـأن توحيـد الهويـات والمصالح في هوية مشتركة هو عامل يساهم بشكل كبير في خلق بيئة أمنية جيدة بالدرجة الأولى ناهيك عن البيئات الأخرى التي باجتماعها ككل متناسق تعطي وتقدم لنا نموذج دولة قوية ومتماسكة داخليا وخارجياً.

المطلب الثاني: الفشل الدولاتي من منظور مقاربة الأمن الإنساني

بعد نهاية الحرب الباردة احتدم النقاش في حقل الدراسات الأمنية حول ضرورة توسيع مفهوم الأمن بعيداً عن أولوية الدولة في حماية حدودها الإقليمية، وصيانة سيادتها الوطنية في مواجهة أي تهديد خارجي كونها فاعلا وحدويا وعقلانيا، وعلى هذا الأساس ركز الأمن الإنساني انتقاداته على النظرية الواقعية المبنية على عقيدة مركزية الدولة والدفاع العسكري عن الإقليم ضد التهديدات الخارجية في النقاط التالية:

* **الموضوع المرجعي:** تجمع أغلبية الكتابات حول الأمن الإنساني على وجود تركيز مبالغ فيه على أمن الدولة على حساب أمن ورفاه الأفراد، فانعدام الأمن الشخصي ونقص الحرية يمكن أن يكون سبباً في تفسير النزاعات أو الحروب الأهلية التي تعد اليوم الشكل الغالب في النزاعات المسلحة خاصة في الدول الفاشلة.

* **القيم:** تشير مقاربة الأمن الإنساني على أن هناك تأكيد أن السيادة والسلامة الإقليمية هما بمثابة القيم المركزية للنظرية الواقعية، فقد أضفى الواقعيون الجُدد نوع من التجانس على الدول كجزء من المنظومة الدولية بغض النظر عن تاريخها وظروفها الداخلية عن طريق التركيز المختزل على بنى النظام الدولي التي تؤثر على سلوك الدولة في حالة فوضى.[1]

* **إدراك التهديد:** إضافة إلى وجهة نظر باري بوزان في تعميق النقاش حول الموضوعات المرجعية، اعتمد دعاة الأمن الإنساني في توسيع إدراك التهديدات التي اِختزلها الواقعيون

1- صفية إدري، "الأمن الإنساني في منطقة الساحل: نحو بناء مقاربة تعددية متساندة"، الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 3، جويلية 2018، ص573.

الجُدد في النزاعات على التهديدات التي أشار إليها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهي تهديدات موسعة تشمل الأمن الاقتصادي (غياب الفقر)، وأمن غذائي (توفير الاحتياجات الغذائية)، أمن صحي (توفير الرعاية الصحية)، أمن بيئي (مواجهة التحولات والتهديدات البيئية) وأمن فردي (الحماية المادية من التعذيب، الحرب، العنف الداخلي)، أمن سياسي (التمتع بالحقوق السياسية والمدنية والحرية العامة) أمن جماعي مشترك (حفظ بقاء الجماعات الإثنية وحفظ بقاء الثقافة).[1]

حيث أنه مع تزايد الانتقادات المتصورة للمقاربة الأمنية التقليدية بعد نهاية الحرب الباردة وتسارع وتيرة العولمة عكس التحول البراديمي من الأمن الدولي والداخلي إلى أمن الأفراد أثراً بعيد المدى على الفواعل والمؤسسات في المستوى الداخلي، فبين التأكيد على دور الدولة كفاعل أساسي لحماية مواطنيها من أجل تطوير قدرتهم على التكيف مع الظروف الصعبة، باعتبارها الفاعل الأكثر شرعية لتوفير الأمن التقليدي لأفرادها، تفرزت فكرة أن الأمن الإنساني ليس بديلا وإنما في النهاية هو مكمل لأمن الدولة، بحيث تم تسليط الضوء على إعادة ترتيب قدرات الدولة وتحديد مسؤولياتها بالنظر إلى الأفراد الذين يُعد أمنهم الإنساني في خطر، ليصبح بذلك أمن الدولة مكملاً للأمن الإنساني ومن جهة أخرى قد تكون الدولة نفسها معيقا للأمن الإنساني، ولا تعتبر شرطا كافيا مثل حالة الدول الفاشلة، حيث أنه في الإجابة عن نوع الدولة التي يمكن أن تتمسك بمسؤولياتها في حماية الأمن الإنساني، تبرز إشكالية قدرة الدول كفاعل رئيسي على الوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها، وبدلا من أن تكون الدولة حامية للأمن الإنساني تتحول هذه الأخيرة إلى مصدر لتهديد أمن أفرادها، إلى جانب التأثيرات السلبية لضعف قدراتها المؤسساتية ومواردها، وانهيار نظامها،[2] حيث تتميز الدولة الفاشلة بنقص الإمكانيات، فهي تعمل على تآكل الثقة بين الحكومة والمواطنين بالنظر لعدم

1- سميرة شرايطية، "الدولة الفاشلة"، سنة أولى ماجستير (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2008/2007)، ص13.

2- المرجع نفسه، ص15.

قدرتها على الأداء، وتكون بالتالي نتيجة فشلها في أداء وظائفها فتح الطريق أمام الفوضى والانتهاكات، وجعل الأفراد يتعرضون لأنماط جديدة من المخاطر وانعدام الأمن، وبالتالي انتشار المجموعات شبه العسكرية وارتفاع معدلات الجريمة والفساد، فعندما لا تكون الدولة قادرة على إتمام مسؤولياتها السيادية لأفرادها فهي غالباً تفتح المجال أمام إمكانية انتهاك حقوق الإنسان والأفراد، وبهذا يكون أسوء شكل من الدول الضعيفة تلك التي تكون غير قادرة على ضمان وظائفها الأساسية لسكانها إلى جانب إستخدام قواتها المتبقية وبنيتها التحتية لتهديد سكانها، فعلى ضوء مقاربة الأمن الإنساني الدولة الفاشلة تمتلك مؤسسات غير فعالة فلا يمكنها تنفيذ أو تطبيق القانون، وهي غير قادرة على صياغة وتنفيذ سياسات التنمية، وتزويد المواطنين بالخدمات العامة الضرورية، فهي تملك مؤشرات كبيرة لفشلها في عملية الضبط الاجتماعي.[1]

فالدولة الفاشلة تشكل خطراً على شعوبها، حيث أنه يوجد حوالي ملياري شخص يعيشون داخل دول ضعيفة، الحكومات فيها غير قادرة على تحقيق أدنى شروط الأمن وحفظ البقاء لجزء كبير من السكان، فالشعب السوداني مثلا من أكثر الشعوب معاناة في العالم حيث أنه في هذا البلد الذي احتل المرتبة الأولى في ترتيب الدول الأكثر انكشافية الذي وضعه صندوق دعم السلام، حيث أشارت مجلة السياسة الخارجية إلى أنه حوالي 200،000 إلى 400،000 شخص قتلوا خلال الأربع سنوات الماضية على يد القوات العسكرية الحكومية، وبذلك ما يلاحظ في السودان أنه ليس النظام السياسي عاجز عن تحقيق الأمن لمواطنيه ولكنه أصبح طرفا في النزاع ويشارك في عمليات الاغتيال وانتهاكات حقوق الإنسان.

– كما يوجد عشرات الآلاف من الأفراد يعيشون داخل دول منهارة تحت حكم وإدارة ميليشيات عسكرية وأمراء الحرب الذين يسيطرون على أجزاء ومقاطعات من إقليم الدولة، ويجعلونها خاضعة لسلطاتهم، وبذلك فإن التهديدات تمس الأفراد في أمنهم، وغذائهم

1– صفية إدري، مرجع سابق، ص– ص577–578.

وحقوقهم السياسية والاقتصادية أي الأمن الإنساني قبل أن تمس مؤسسات الدولة أو الدول المجاورة.[1]

ومن جهة أخرى فإن آثار الانتشار ليست فقط عبر وطنية ولكن عبر قطاعية أيضا، فالفقر يؤدي إلى اللأمن الصحي، والذي يؤثر على القطاع التربوي والتعليمي، وبذلك فإن الدولة الفاشلة هي دولة لا تستطيع أن تضمن العقد الاجتماعي مع مواطنيها، فهي دولة فاشلة أو ضعيفة في نظر مواطنيها قبل كل شيء.

– ووفق منظور مقاربة الأمن الإنساني، فإن الدولة التي لا تستطيع أن تضمن لمواطنيها حرية تحقيق ذواتهم هي دولة فاشلة على اِعتبار أن النظام والدولة هما وسائل لضمان أمن الفرد، والنظام الدولي متعلق بأمن الشعوب، فالفقر واللامساواة قد يؤديان للصراع، وهذا يعتبر مساس بالكرامة الإنسانية قبل كل شيء.

– وبذلك فإن المشكلة الحقيقية ليست غياب قوة الدولة أو عجزها عن الفعل، بقدر ما هي غياب حقوق الفرد وعدم وجود قاعدة وقوانين تكفل له الحماية من التعسف والانتهاكات.[2]

المطلب الثالث: الفشل الدولاتي من منظور مقاربة بناء السلام

يمكن القول أن الملامح المبكرة لهذا المفهوم –بناء السلام– قد بدأت (غربيا) مع نقاط ويلسون الأربع عشرة، التي كان ينظر إليها على أنها ركائز لديمومة السلم بعد الحرب العالمية الأولى، ووسيلة للحفاظ على المكتسبات التي تم إحرازها على طريق إرساء السلم، وذلك بواسطة إقامة سلم توفيقي وضمان ديمومته بإقامة مؤسسة دولية راعية له وهي عصبة الأمم.

1– بن عائشة محمد الأمين، "الدولة الفاشلة في إفريقيا وسياسة ملء البطون"، تاريخ التصفح: 2019/01/30 على الموقع:

http://DEMOCRATICAC.DE/P=24830.

2– سميرة شرايطية، الدولة الفاشلة، مرجع سابق، ص– ص34–35.

– لكن هذا المفهوم "بناء السلام" استخدم لأول مرة من قبل **يوهان غالتونغ** في مقال له عام 1975، حيث أدرجه ضمن ثلاثة نهج للسلام وهي: صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام.[1]

– ويستند فهم يوهان غالتونغ[*] لبناء السلام على التمييز بين السلم السلبي (نهاية العنف المباشرة أو الفيزيائي) والسلم الإيجابي (غياب العنف الهيكلي أو غير المباشر)، فبينما يحقق غياب العنف الجسدي أو الفيزيائي السلم السلبي من خلال حفظ السلام، يمكن تحقيق السلم الإيجابي فقط من خلال غياب العنف الهيكلي عن طريق صنع السلام وبناء السلام.

– وإن كان صنع السلام يهدف إلى حل النزاعات من خلال إزالة التوترات بين أطراف النزاع، فإن بناء السلم يهدف للوصول إلى سلم إيجابي من خلال إيجاد هياكل ومؤسسات للسلم القائم على العدل والمساواة والتعاون، وبالتالي معالجة –بشكل دائم– الأسباب الكامنة وراء النزاع ومنع دورة العنف من العودة مجدداً.

وعليه فإن بناء السلم هو مجموعة الإجراءات والترتيبات التي تنفذ في مرحلة ما بعد انتهاء النزاعات بهدف ضمان عدم النكوص أو الانزلاق إلى النزاع مجدداً، وذلك بإحداث تغيير في بعض عناصر البيئة التي شهدت النزاع لخلق بيئة جديدة، من شأنها التقليل من التناقضات التي دفعت إلى النزاع وتعزيز عوامل الثقة بين أطرافه، وتعزيز القدرات الوطنية على مستوى الدولة من أجل إدارة نتائج النزاع ولوضع أسس التنمية المستدامة.

وتتلخص اِستراتيجيات بناء السلام في كل العمليات التي تسعى إلى التعاطي مع أسباب النزاعات والأزمات العنيفة الكامنة، في سبيل عدم تكرارها وهي تهدف إلى تلبية الحاجيات الأساسية للأمن والنظام خاصة في الدول التي تعاني من الفشل والهشاشة، بالإضافة إلى

1– الزايدي توريرت وياسين لعزيز، "بناء السلم في مالي: الفرص والتحديات"، مذكرة مقدمة لاستكمال نيل شهادة الماستر،(جامعة قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014–2015)، ص11.

(*)– يوهان غالتونغ: من مواليد 1930، سوسيولوجي وعالم رياضيات نرويجي، واحد من أهم المؤسسين لحقل الدراسات السلام والنزاع، ومؤسس معهد دراسات السلام بأوسلو سنة 1959، أصدر مجلة أبحاث السلام سنة 1964، كان له الفضل في تطوير العديد من المفاهيم المرتبطة بحقل النزاع: كالعنف الهيكلي، السلم السلبي، السلم الإيجابي، بناء السلم.

تطـوير الأنظمـة الوطنيـة والدوليـة الفاعلـة الصـانعة للقـرار، وآليـات حـل النزاعـات وتـدابير التعـاون لتلبيـة الحاجـات الإنسـانية والثقافيـة والاجتماعيـة والاقتصـادية، وتسـهيل المواطنـة الفاعلة.

وتعد إستراتيجية بناء المؤسسات أولى الإستراتيجيات في عملية بناء السلم وتحقيق الاستقرار في الدول المنهارة والفاشلة وتتمثل أهداف هذه الإستراتيجية في:

* تعزيز الإدارة وإصلاحها.

* إنشاء مؤسسات لتسوية النزاعات.

* تحسين أنظمة التمويل والضرائب.[1]

– كما أن بناء المؤسسات أمر لا يمكن الاستغناء عنه لكنه ليس كافيا، إذ أن بناء الهياكل الاجتماعيـة والسياسـية المسـتقرة فـي المجتمعـات التـي مزقتهـا الحـروب يتطلـب أيضـا الإستراتيجية المقنعة للتنمية الاقتصادية ومناهج متجهة من القاعدة إلى القمة وأنشطة لبناء المجتمع المدني، إضافة إلى المبادرات في داخل الوطن التي ترمي إلى تقليص الفجوات بين الأغنياء والفقراء، ونشر مبادئ حقوق الإنسان وبناء عملية التنمية المستدامة.[2]

– وعليه نجد أنه ثمة ميادين رئيسية يعمل من خلالها مفهوم بناء السلم وهي:

* العمل على استعادة قدرة مؤسسات الدولة على حفظ النظام العام وإرساء الأمن.

* تعزيز حكم القانون واِحترام حقوق الإنسان، وفي حال كان النظام القضائي في الدولة منهاراً أو غير قادراً على ممارسة مهامه يمكن الاعتماد على ما يُسمى بـ <<الحوافظ العدلية>> التي هي قوانين نموذجية تعدها هيئات دولية، وتستخدم في مثل هذه الحالات، ريثما يتم تجاوز مثل هذه المرحلة.[3]

* دعم عودة المؤسسات السياسية الشرعية في الدولة وخاصة التي تعاني من انهيار وفشل.

1– جمال منصر، "بناء السلم في مرحلة ما بعد النزاعات المضامين والنطاقات"، دفاتر السياسة والقانون، العدد الثالث عشر، جوان 2015، ص– ص381–382.

2– الزايدي توريرت وياسين لعزيز، مرجع سابق، ص13.

3– جمال منصر، مرجع سابق، ص– ص383–384.

* تعزيـز الاسـتقرار الاجتمـاعي بمـا فـي ذلـك ضـمان عـودة النـازحين واللاجئـين، وحـل المشكلات القانونيـة، وتـوفير الأوضـاع اللازمـة للاسـتقرار وإرسـاء الأسـس اللازمـة لإطـلاق عملية التنمية.[1]

– وعليه فقد ظهرت العديد من المصطلحات المنمقة التي تم ربطها بالدولة، حيث نجد الدولة الهشة الدولة الضعيفة، الدولة الفاشلة وغيرها من المصطلحات التي تقارب للأوضاع التي توجد عليها بعض الدول في فترة ما وتحت ظروف معينة، ويعتبر مصطلح الدولة الفاشلة من بين هذه المصطلحات التي تعرض حسب هذا الطرح إلى غياب نظام سياسي حاكم وفقدان الشرعية وانهيار المؤسسات والعجز الوظيفي للقيام بالوظائف الأساسية، مما أفقد مؤسساته القائمة التي تمنحه صفة التداول الكثير من مقوماته.

– وعليه جاءت العديد من المحاولات لإعادة بناء مثل هذه الدول من خلال تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات فعالة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي، وتقوية النظام والمرافق والخدمات العمومية في الداخل والدفاع عن الوطن ضد الغزو الخارجي، مروراً بتوفير التعليم واحترام البيئة.

– وهذا ما لا نجده في الدول الفاشلة ولهذا يجب التدخل فيها من أجل بناء السلم والحد من انتشار النزاعات بالطرق السلمية التي تكفل حماية حقوق الإنسان.[2]

1– جمال منصر، مرجع سابق، ص385.

2– عادل زقاع ،هاجر خلالفة، "عقبات تفعيل دور المنظمات غير حكومية في حكومة عمليات بناء السلام"، دفاتر السياسة والقانون، العدد الحادي عشر، جوان 2014، ص272.

الفصـل الثـاني
التحولات السياسية في المنطقة المغاربية وإنعكاساتها على أمن المنطقة

تتلازم المراحل الانتقالية في كثير من الأحيان مع بروز التهديدات الأمنية، ذلك أن هذه المرحلة من التحولات السياسية غالباً ما يصاحبها فراغ في مؤسسات الدولة بين سلطات سابقة وأخرى جديدة، وتتنوع التهديدات الأمنية الناجمة عن هذه الظاهرة بين أشكال قديمة كانت تعرفها الدولة وأخرى جديدة تكون بفعل الأحداث السياسية وتأثيراتها أو القوى السياسية وجماعات المصالح المرتبطة بالنظام السياسي السابق، والتي تحاول الاستثمار في الفراغ الأمني بافتعال بعض الإشكاليات الأمنية قصد العودة إلى السلطة أو على الأقل المحافظة على الحد الأدنى من المصالح والمكاسب السابقة.

هذا الوضع تعيشه دول المنطقة المغاربية التي شهدت تحولات سياسية بدرجات متفاوتة، وامتدت تأثيراته لتشمل فواعل أخرى كان في مقدمتها الموجة الجديدة من الحركات الإرهابية الهجرة غير الشرعية، احتمالات الانقسام في ليبيا بسبب الفشل وتدفق الأسلحة إلى دول مجاورة هذا ما أعطى زخما جديداً لانتشار مظاهر العنف البنيوي في المنطقة، الذي يشكل الحراك العربي فيها أحد العوامل أو الأسباب المؤدية إلى مثل هذه التهديدات الأمنية، خاصة في ظل الموقع الإستراتيجي للمنطقة المغاربية والمكانة الهامة التي تكتسبها وتجعلها محط استقطاب دولي.

المبحث الأول: دراسة جيواستراتيجية للمنطقة المغاربية

تعتبر المنطقة المغاربية من المناطق ذات البُعد الإستراتيجي الهام عبر مر العصور، حيث كانت هذه الأخيرة مهداً لتفاعل العديد من الظواهر الإنسانية والحضارية عبر التاريخ، بالإضافة إلى موقعها ذو البُعد الحيوي في مجال السياسة الدولية في العصر الحالي، إذ تتوسط اتجاهات مسار الأحداث العالمية، وتمثل أحد المنافذ الأساسية ومناطق النفوذ الرئيسية لعديد الحركيات ذات البُعد المحلي والدولي، لذا كان لابُد من التطرق في هذا المبحث إلى تجليات هذه الأهمية من خلال البحث في مكنونات هذه المنطقة طبيعيا واجتماعيا، سياسيا واقتصادياً، بحسب ما تقتضيه أي دراسة جيواستراتيجية، وعليه سيتم التطرق في هذا المبحث لمجموع البُنى المكونة للمنطقة المغاربية.

المطلب الأول: الموقع الجيوسياسي للمنطقة المغاربية

- المغرب العربي أو المنطقة المغاربية أو المغرب الكبير (تاريخيا: بلاد المغرب) (Maghreb).

* **الموقع:** باعتبارها تقع شمال القارة الإفريقية، طبيعيا تُطل المنطقة المغاربية على البحر المتوسط التي يحدها شمالا بساحل طوله 4837 كلم، وعلى المحيط الأطلسي غرباً بساحل طوله 3146 كلم في حين تمتد حدوده على اليابسة شرقا مع كل من مصر والسودان، وجنوبا مع كل من مالي والنيجر وتشاد والسنغال.

* **أما فلكيّا:** تمتد المنطقة المغاربية ما بين خطي طول 25° شرقا (الحدود الليبية المصرية) و17°غرباً (تحديداً الساحل الأطلسي لموريتانيا)، ويتحدد من الشمال إلى الجنوب بين دائرتي عرض 37° شمال (بنزرت الليبية) و18°جنوباً (الحدود الجزائرية)، وبذلك تتربع على مساحة موزعة كالآتي:[1]

الجزائر:2،381،741 كلم²، ليبيا:1،759،540كلم²، موريتانيا:1،030،700كلم²، المغرب:446،550 كلم²، تونس: 163،610كلم².

- موقع المنطقة المغاربية جعل منها منطقة استقطاب حضاري وتنافس دولي، فهي معرضة لضغوط خارجية بدءاً من الرومان وانتهاء بالهيمنة الأمريكية المعاصرة، هذا ولعل نظرة

1- عبد الواحد دنون وآخرون، تاريخ المغرب العربي، (ليبيا: دار المدار الإسلامي، 1997)، ص17.

متفحصة في خريطة العالم السياسية تحدد لنا مواصفات موقع المنطقة المغاربية،[1] فهي تتوغل في إفريقيا قارة المستقبل والإمكانيات الخام، وتنفتح على أوروبا حيث مركز الثقل الصناعي والتأثير الحضري المعاصر، وتتصل بالمشرق العربي وباقي الأقطار الإسلامية حيث تتوفر الثروات الطبيعية، وتتركز حاليا الأطماع الاستعمارية والمخططات الصهيونية، ولا تنغلق عن باقي القوات الدولية الكبرى في العالم المعاصر كالولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي سابقا، والصين واليابان ودول أمريكا اللاتينية، وهذا ما جعل المنطقة المغاربية تكتسي أهمية كبرى وبُعداً دوليا في مجال التوازنات الإقليمية والعلاقات الدولية.[2]

– أما بخصوص الشخصية الطوبوغرافية لبلدان المنطقة المغاربية فإنها ذو مميزات طبيعية متجانسة، فنجد السهول الضيقة والمتقطعة في المناطق التلية المحاذية للشريط الساحلي، وما يتخللها من جبال وهضاب، في حين تمثل المناطق الصحراوية مساحة شاسعة إذ تمتد على ما يفوق 4000 كلم اِنطلاقا من موريتانيا غرباً إلى ليبيا شرقاً.

وبخصوص المناخ فإنه يتسم بالتنوع، ففي المناطق الساحلية نجد مناخاً معتدل الحرارة في فصل الصيف وبارد ودافئ مصحوباً بأمطار خلال الشتاء، ويعتبر هذا المناخ كلما توغلنا باتجاه المناطق الصحراوية أين تعرف درجة الحرارة ارتفاعاً شديداً وأمطار قد تكاد تكون منعدمة.[3]

وعليه يمكن تقسيم المنطقة المغاربية إلى منطقتين جغرافيتين مختلفتين:

* **منطقة شمالية:** تضم أهم الجبال (الأطلس والريف) وأهم السهول، كما أنها تخضع لمناخ متوسطي (حار صيفا ورطب بارد شتاءاً) وتعرف هذه المنطقة تركزا كبيراً للسكان.

1– محسن عوض، "محاولات التكامل الإقليمي في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 121، 1989 ص75.

2– ناصر سعيدوني، "وحدة المغرب العربي بين الحتمية التاريخية والمواقع المعاش"، مجلة الجزائر للعلاقات الدولية، العدد3، 2002، ص54.

3– صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي: بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989–2007، (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2010)، ص77.

– تضاف إلا هذه الدول الصحراء الغربية لاعتبارها قضية مسجلة لدى الأمم المتحدة كقضية تصفية استعمار وهي دولة عضو في الإتحاد الإفريقي دون اِتحاد المغرب العربي.

* **منطقة جنوبية:** تحتل مساحة أكبر وتخضع لمناخ صحراوي جاف مما يجعلها عبارة عن صحراء قاحلة، مما يفسر قلة السكان بهذه الجهة إذ لا تتجاوز الكثافة السكانية في المتوسط خمس نسمات في الكيلومتر مربع.

أما فيما يخص الجانب البشري (السكان) فنلاحظ أنه يتباين عدد السكان في المنطقة المغاربية، وتعد الجزائر أكبر البلدان سكانا (42،3 مليون نسمة حسب إحصائيات 2018) يليها المغرب (42،1 مليون نسمة حسب سنة 2018)، ثم تونس (12 مليون نسمة حسب إحصائيات 2018)، ثم ليبيا (7 ملايين نسمة)، ثم موريتانيا (4 ملايين نسمة).

-إذا كان الموقع الجغرافي يسهم في تقارب الشعوب، فإن ما تحمله هذه الشعوب من مقومات حضارية وقيم مشتركة هو المكون الأهم في مسار توحدها، وتجانسها السياسي والاجتماعي ولعل أهمها:

* **اللغة:** إن وحدة المجتمع من وحدة اللغة، فاللغة المشتركة إذن ليست مجرد وسيلة تسهل الاتصال بين البشر فقط، بل هي غالباً ما تعطي الفرد شعوراً بالانتماء إلى ذلك المجتمع، وإذا ما أسقطنا ذلك على المنطقة المغاربية فإن ذلك يتجسد عيناً، حيث تكتسب اللغة العربية بعداً وطنيا وقوميا، وقد كانت ولا تزال أداة الحفاظ على الهوية الوطنية والتجانس حيث أن وحدة اللغة تُوجد نوعاً من ذلك الشعور والتفكير الموحد لديهم، وتقوي الروابط الفكرية والعاطفية بينهم، وإذا عدنا إلى أصل اللغة العربية في المنطقة فهي لغة وافدة ارتبطت بالفتوحات الإسلامية في المنطقة، حيث استقرت باستقرار الإسلام فيها، وهي بذلك تشكل إرثاً مشتركا لكل الشعوب المغاربية، وقد نصت على ذلك كل دساتير الدول المغاربية على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية في الدول المغاربية الخمس.[1]

- إضافة إلى اللغة العربية واعتبارها لغة رسمية ووطنية لجميع دول المنطقة نجد هناك لغات أخرى؛ مثل: اللغة الأمازيغية: وهي اللغة الوطنية والرسمية أيضا بأكثر من لهجة في بلدان المغرب العربي خاصة: المغرب والجزائر.[2]

1- جميلة قسمون، "اللغة العربية وتشكيل الهوية في ظل العولمة"، أبحاث المؤتمر الدولي الأول للغة العربية، يوم: 2019/2/20، متوفر على الرابط:

http://www.arabic languageic.org/view all research-php.id=35page=5

2- عبد اللطيف عبيد، "المسألة اللغوية في المغرب العربي -جذورها وأثرها في تشكيل الهوية وتحديداً الانتماء"، مجلة الجامعة المغاربية، العدد02، 2007، ص17.

– اللغات الأخرى: في السنوات الأخيرة بدأت اللغة الإنجليزية تأخذ حيزا مهماً في الحياة الاقتصادية في المنطقة المغاربية إضافة لحضور اللغة الإسبانية في الشمال المغربي وفي مدينة وهران الجزائرية، واللغة الإيطالية في ليبيا وإقليم الشمال الشرقي التونسي.

* **الدين:** العامل الديني أو العقائدي لأي أمة يعتبر في الحقيقة الوعاء الذي تلتقي فيه جميع الروابط بين الأفراد، لذا يولي "**سمير أمين**" في كتابه المشترك مع الدكتور "**برهان غليون**" حول "**الدولة والدين**" الأهمية الكبيرة للعامل الديني في حياة الشعوب، لاعتباره بحسبه يؤدي وظيفة أساسية في تكوين وتسيير المجتمعات، فهو الذي يحدد مصيرها وأساليب تفاعلها،[1] وبالعودة إلى المنطقة المغاربية فإنها تجسيد ذلك التناغم والتلاحم في أسمى درجاته باسم الإسلام، فالمنطقة المغاربية ليست موحدة دينيا بالإسلام السني فحسب، بل هي موحدة مذهبيا بالمذهب المالكي (وحدة العامل الديني)، كما أن الدول المغاربية بشكلها الحديث قامت على هذا الأساس ، إذ يعتبر الإسلام في دساتير هذه الدول من المبادئ التي لا تقبل التفاوض أو المزاحمة فيها، اذ يشكل المسلمون في المنطقة نسبة تزيد عن 97% بالإضافة إلى وجود اليهوديين والمسيحيين بنسب أقل.

* **التاريخ:** إذا كانت اللغة هي روح الأمة، فالتاريخ هو محدد قيمها وهويتها، وإذا عدنا إلى تاريخ المنطقة المغاربية الطويل فإننا لا نستطيع أن نفصل بين جوانبه عند تحديد مراحل تطور تاريخه، فهو يشكل كتلة موحدة في صناعة هذا الإرث، حيث شهد المغرب العربي (المنطقة المغاربية) لقاءات حضارية مختلفة تعامل معها وفق معادلة التحدي والاستجابة اغتناء وسلباً، تأثرا وتأثيراً؛ من بين هذه الحضارات نذكر: حضارة الفينيقيين في القرن التاسع(9 ق.م) ثم الحضارة الرومانية، وصولاً إلى الحضارة الإسلامية التي شكلت تحولاً فارقا في تطور البناء الحضاري للمنطقة ككل، بالإضافة إلى مقاومة الاستعمار الأوروبي خلال القرنين الماضيين إلى غاية تحقيق الاستقلال وبناء الدولة المغاربية الحديثة، كل هذه

1– سمير أمين، برهان عليون، حول الدين والدولة، (بيروت: دار الفراجي، 2003)، ص45.

الأحداث سمحت بتحديد وعاء الهوية التاريخية المشتركة نتيجة للمسار الموحد للشعوب المغاربية.[1]

– كل هذه الروابط الثقافية والعرقية والدينية جعلت من المنطقة المغاربية تشكل عوامل لتحديد مركبات الأمن التي تعتبر المنطقة المغاربية جزءاً من هذه الأخيرة وهو ما سيتم توضيحه من خلال التطرق إلى مقترب مركب الأمن الإقليمي:

– تنطلق افتراضات "مركب الأمن الإقليمي" من اعتبار أن الاعتماد على "المستوى النظمي" لتحليل الأمن الدولي والذي يركز على بعض القوى الكبرى، باعتبار لديها مساحة أكبر للمناورة بسبب نهاية الثنائية القطبية، وعدم وجود تنافس بين القوى العظمى غير كاف لفهم الإشكالات الأمنية العاجلة والمهمة التي تواجهها دول غالبا ما تكون مشاكلها الأمنية الأساسية تابعة من جوارها الجغرافي المباشر وتابعة له.[2]

– حيث أن إقليمية الأمن حسب "بوزان" في خاصية جوهرية تستند على الاعتماد بأن الأمن ظاهرة علائقية ولأن الأمن علائقي فلا يمكن إدراك الأمن القومي لأي دولة دون فهم الخط الدولي لاعتماد الأمن المتبادل غير القابل للتجزئة.[3]

إن الميزة الأساسية والرئيسية لمركب الأمن الإقليمي حسب "بوزان" هي أنه يتأثر في أغلب الأحيان بالعوامل التاريخية من العداوات طويلة المدى (العرب والفرس)، أو بالالتقاء الحضاري والثقافي (العرب والأوروبيين)، كما يلعب القرب الجغرافي دورا حاسماً في تقوية التفاعلات الأمنية التي تتجلى بشكل كبير في القطاعات العسكرية، السياسية، الاجتماعية، البيئية.[4]

وعليه ترتكز البنية الجوهرية لمركب الأمن الإقليمي على أربع (4) متغيرات هي:[5]

1– ياسين سعيدي، "التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي"، مذكرة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة وهران02، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016/2015)، ص42.

2– عمار بالة، مرجع سابق، ص76.

3- Mariame Stone,"Security According to buzan : Acomrehensive analysis", http://gest-msh-paris.fr/pdf/security-for-buzan-mp3-pdf.

4- Barry Buzan and ale waever,op,cit,p45.

5– عبد النور بن عنتر، البُعد المتوسطي للأمن الجزائري، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص22.

1- الحدود: التي تميز مركب الأمن الإقليمي عما جاوره.

2- البنية الفوضوية: التي تعني بأن مركب الأمن الإقليمي يجب أن يتكون من وحدتين مستقلتين فما فوق.

3- الاستقطاب: الذي يغطي توزيع القوى بين الوحدات.

4- البناء الاجتماعي: الذي يحدد أنماط الصداقة/العداوة بين الوحدات.

- من هذا المنطلق واعتماداً على أبرز الدراسات الخاصة بالنظم الإقليمية حدد "بوزان" مجموعة من مركبات الأمن وهي: أمريكا الجنوبية، الشرق الأوسط (من المغرب إلى باكستان شرقا ومن سوريا إلى الصومال جنوباً)، إفريقيا الجنوبية، جنوب آسيا وأخيراً جنوب شرق آسيا وهي كيانات جغرافية.

كما أن الروابط الثقافية والعرقية قد تشكل عوامل لتحديد مركبات الأمن وهذا ما يظهر بالخصوص في الشرق الأوسط حيث تسيطر فكرة "أمة عربية" والقوة السياسية للإسلام العابرة للحدود في المنطقة الممتدة من المغرب إلى عمان ومن سوريا إلى الصومال.

- يشكل المغرب العربي أو (المنطقة المغاربية) حسب "**باري بوزان**" مركبا أمنيا فرعياً عن المركب الأمني الشرق الأوسطي، والذي أدرج في داخله إلى جانب المغرب العربي، مركبات أمن فرعية تتمثل في: مركب أمن الخليج، الشرق الأوسط، القرن الإفريقي وهذا ما يبرز مزيداً من التدخلات والتفاعلات ضمن المنطقة ويجعلها نطاق جغرافي واسع يحتوي على العديد من التدخلات من جهة والترتيبات من جهة أخرى هذا ما يجعله مميزا عن المركبات الأمنية الأخرى.[1]

تعتبر المتغيرات الخمسة المتحكمة في ديناميكيات التفاعل في مركبات الأمن الإقليمية وهي: متغير الصداقة/ العداوة، متغير التفوقية، متغير الاعتماد الأمني المتبادل، متغير الاختراق، متغير القوة، فنجد متغير العداوة والصداقة على بنية المركب الأمني في المغرب العربي.[2]

- فنلاحظ أن العلاقات الأمنية المغاربية متأثرة بشكل كبير بالمنافسة الأمنية، والعلاقات الجزائرية-المغربية أفضل مثال والتي منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، لم تعرف إلا حالات

1- عامر مصالح، التحليل الإقليمي للعلاقات الدولية،(القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2014)، ص191.

2- Barry Buzan and ale waever, op cit, p478.

نادرة من التقارب، وغلب عليها التقاطع والتنافر، هذا النمط من العلاقة يفرز الخيارات الإستراتيجية، ويحدد مضمونها لكل طرف منهما هذا ما جعلها (العلاقة) تتحكم بالديناميكيات الأمنية في المنطقة المغاربية.

إن استمرار حالة الضعف للعلاقات البينية المغاربية والأمنية على وجه الخصوص تأكد على أن هاته الدول الخمس ليس لها نفس النضج السياسي اللازم لمواجهة التحدي الأمني في المنطقة ككل.[1]

* خريطة رقم -01- الموقع الجغرافي لدول المنطقة المغاربية.

خريطة دول المغرب العربي – موسوعة المعلومات –

الموقع الالكتروني: www.4arb.com

المطلب الثاني: الخصائص البنيوية و الهيكلية للأنظمة السياسية المغاربية

– تعتبر دراسة النظم السياسية من أهم وأبرز مجالات علم السياسة الحديث الذي يتميز بالتجربة والتخصص، وذلك أن تحليل النظام السياسي أصبح يشكل حجر الزاوية في فهم وتفسير سياسات الدول، الداخلية والخارجية في أدق تفاصيلها من خلال التطرق إلى البنية الهيكلية والدستورية للنظام وعلاقة هذه البنية بالوظيفة، حيث يكشف الواقع الممارساتي داخل الأنظمة السياسية المغاربية، تجاوزا في العديد من الحالات للنص الدستوري والقانوني، ولذلك يكون التفريق ضرورياً لفهم الواقع السياسي في النظم السياسية المغاربية.

1 - Iam, Lesser, Security in the north africa internal and escternal challenges, (us : Rand, 1993)، p71.

لكن تجدر الإشارة إلى أنه وفي ظل التحولات التي تعرفها العملية السياسية في دول المغرب العربي لابُد أن نوضح أن العملية السياسية لا تعرف استقراراً بشكل عام في كل الدول المغاربية، وعليه ودون الخوض في طبيعة النظام السياسي لكل دولة من دول المنطقة المغاربية يمكن اجمال مجموعة الخصائص والمميزات التي تشترك فيها هذه الأنظمة كمايلي:

1- الخبرة الاستعمارية: فالدول المغاربية بحدودها الراهنة هي نتاج مجموعة من التطورات التي تعرضت لها المنطقة والتي كانت من بينها تكالب القوى الاستعمارية عليها، فالدول المغاربية خرجت من رحم الظاهرة الاستعمارية واكتسبت بذلك هشاشة جوهرية في بنية الدولة وطبيعتها الأولية.

2- الجمود السياسي: إذ تشترك الأنظمة المغاربية بعد ممارسة الديمقراطية الحقة، فقد كانت الدول المغاربية منذ استقلالها من أزمة حكم لازمت سياق تطورها السياسي، رغم المحاولات الداعية إلى التغيير والتحديث والديمقراطية إلى أنها عجزت عن تطور الحياة السياسية كونها جاءت بمحاولات جزئية أو شكلية أو ظرفية أو برغماتية.[1]

3- غياب أو ضعف الجانب المؤسسي: يرجع غياب وتراجع دور المؤسسات في مواجهة دور النخب الحاكمة في الحياة السياسية المغاربية إلى بقاء الحكام في السلطة لفترة طويلة مما أدى إلى تمركز السلطة في أيديهم بما يعنيه ذلك من احتكار للثروة والمقاليد الحكم وغيرها.[2]

4- إشكالية الشرعية: تعاني الأنظمة المغاربية من أزمة شرعية بدرجات متفاوتة وتتجسد هذه الأزمة في أن الصيغ السياسية التي تبنتها النخب الحاكمة ظلت قاصرة عن استيعاب التحول الاجتماعي الهائل أو التعامل معه سلمياً من خلال توسيع قنوات المشاركة السياسية بل العكس تم تضييق قنوات المشاركة هذا ما أدى إلى خلق صعوبات في عمليات التنشئة السياسية.

1- أحمد عبد الكريم، "غياب الإيديولوجية عن الثورات العربية"، دراسات دولية، العدد 51، 2012، ص164.

2- عبد الحي علي قاسم، "السمات المشتركة للنظم العربية وتعاطيها مع المتغير الثوري"، المستقبل العربي: لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 399، 2012، ص16.

5- التوريث السياسي: كتعبير عن حاجة الوجود وضرورة البقاء والاستمرارية وقاعدة مشتركة ما بين الأنظمة المغاربية والتي يحاول حكامها تكرار أنسهم بالتوريث لشر عيوبهم والحيلولة دون محاسبتهم، حيث تحافظ الأنظمة المغاربية على تحجر نُخبها الحاكمة إلى أطول مدى ممكن.[1]

بالإضافة إلى وجود خصائص أخرى مثل: احتكار النخب الحاكمة للثروات الوطنية، اعتماد الحل الأمني كوسيلة للتخلص من الخلافات التي نشأت بين النظم الحاكمة والشعب، تعددية سياسية وحزبية شكلية إضافة إلى تفشي الفساد وضعف دور المعارضة السياسية.[2]

المطلب الثالث: مقومات القوة الاقتصادية في المنطقة المغاربية

من خلال هذا المطلب سيتم (التركيز على مختلف الثروات والموارد التي تزخر بها دول المنطقة المغاربية والتي تجعل منها منطقة ذات أهمية كبيرة ذو تنافس دولي متعدد الأطراف

حاولت دول المنطقة المغاربية توحيد اقتصادياتها التي تتمتع بها والعمل ككتلة مغاربية موحدة، فمن بين أهم الموارد التي تتميز بها المنطقة المغاربية:

- يصدر اتحاد المغرب العربي في المقام الأول النفط والغاز الطبيعي ثم الفوسفات والحديد الخام والسمك والتمور والمنسوجات والزيوت النباتية، في حين يستورد المعدات والأجهزة والكيماويات...إذ تعد فرنسا تقريبا الشريك التجاري الأول للإتحاد ألمغاربي، ثم يأتي بعدها كل من ألمانيا وإيطاليا وإسبانيا.

- تصدر دول الإتحاد ما قيمته 47،53 مليار دولار تشكل 17،8% من صادرات الوطني العربي، وتحتل الجزائر المكان الأول بنسبة 41% من صادرات دول الإتحاد، وتبلغ واردات الإتحاد ما قيمته 37،71 مليار دولار أي نسبته تقريباً 22% من استيراد الوطن العربي.[3]

1- خليل أحمد، "التوريث السياسي في الأنظمة الجمهورية العربية المعاصرة"، (لبنان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2003)، ص64.

2- مباركة سليماني، "التحولات السياسية في المنطقة المغاربية وانعكاساتها على العلاقات مع القوى الكبرى"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016/2015)، ص- ص 94-95.

3- الصادق براجي، "التكامل الاقتصادي النقدي بين دول اتحاد المغرب العربي: واقع وآفاق"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، (جامعة عنابة، كلية العلوم الاقتصادية، 2002)، ص- ص43-44.

* **موريتانيا:** تمتاز موريتانيا بتنوع ثروتها المعدنية من حديد ونحاس وجبس وفوسفات وغيرها وتساهم الثروات الطبيعية الهائلة فيها مساهمة فعالة في تكوين الرأس المال الوطني وفي تطوير البلاد ودفع عجلة النمو فيها سواء عن طريق الإسهام في حل المشاكل الاجتماعية أو للاعتماد عليها كمصدر للحصول على العملات الصعبة، إذ تعد موريتانيا وحدها أكثر دول العالم في الاحتياطي العالمي من الحديد، حيث تنتج ثلاثة أرباع الإنتاج ألمغاربي من الحديد.

المغرب: يملك المغرب 70% من احتياطات الفوسفات العالمي، ويعتمد اقتصاد المغرب أيضا على السياحة الأجنبية، وتصدير الحمضيات والبطاطا والخضروات والأسماك والنسيج إلى أوروبا وأمريكا.

الجزائر: من بين أكبر منتجي الغاز والنفط في العالم، احتلت المرتبة الثانية عشرة (12) عالميًا في إنتاج النفط لسنة 2009، والرتبة السابعة (7) في إنتاج الغاز الطبيعي عالميًا، وتملك احتياط يقدر بحوالي 25،000 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، وتنتج الجزائر 1،45 مليون برميل يوميا من النفط و152 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنويا، ما يعادل 234 مليون طن من الغاز والنفط ومشتقاته سنويا.[1]

– يعتمد اقتصادها بشكل كبير على تصدير النفط والغاز والصناعات البتروكيماوية، والسياحة الأجنبية التي تمثل بمجموعها 70% من صادرات البلاد، إضافة إلى الصناعات الميكانيكية مثل المحركات والحافلات والشاحنات والآلات الفلاحية، والفلاحة أساسا التي تركز على زراعة الحمضيات والنخيل والحبوب والزيتون.

كما أن للجزائر ثروات طبيعية أخرى مثل: الحديد التي ينتج من منجم الونزة ومنجم بوخضرة الذي ينتج 3،645 مليون طن ومنطقة جيبلات في الجنوب وفيها واحد من أكبر حقول الحديد في العالم لم يستثمر، إضافة إلى وجود اليورانيوم والذهب والفحم (في جبال الهقار)، والرصاص والنحاس والزئبق.[2]

1– محمد كزرة الخليفي الملوع، "بلدان المغرب العربي: الخصائص الطبيعية/البشرية/الاقتصادية"، المركز التربوي الجهوي، المغرب، 2010، ص10.

2– المرجع نفسه ، ص12.

تونس: يعتمد الاقتصاد التونسي على السياحة وعلى الصناعة مثل المناولة في صناعة الملابس لأبرز العلامات التجارية الأوروبية، بالإضافة إلى الصناعات الميكانيكية كقطع غيار السيارات وأبرزها قطع لسيارات مرسيدس وغيرها، وتشكل الصادرات التونسية من زيت الزيتون أهم صادراتها الفلاحية حيث أن تونس هي المصدر الأول لزيت الزيتون في العالم لسنة 2015، كما أم صادرات تونس من التمور تمثل ثاني صادرات تونس الفلاحية.

يشبه الاقتصاد التونسي في بنيته الاقتصاد المغربي بعض الشيء خاصة من حيث أهمية السياحة، إلا أن الاقتصاد التونسي يعتمد أكثر على الصناعة فيما يعتمد الآخر على الفلاحة، والاقتصاد التونسي هو الأسرع نمواً والأكثر تنافسية في المغرب العربي، ويصنف بانتظام من ين الاقتصادات الثلاثة الأكثر تنافسية في القارة الإفريقية والمنطقة العربية.[1]

ليبيا: تعد من بين أكبر منتجي النفط في العالم، حيث تحتل المرتبة 18 عالمياً لنسبة 2009، تعتمد ليبيا على النفط في اِقتصادها إلى جانب الصناعات الكيمائية، وبدأت تشهد تحسنا في قطاع الاستثمار العقاري والتجاري بعد رفع الحظر عنها سنة 2000، كما أن قطاع السياحة يشهد اهتماماً ونمواً خاصة في المدن الأثرية ومنطقة الجبل الأخضر في الشمال الشرقي والسياحة الصحراوية والواحات الجنوبية.[2]

المبحث الثاني: واقع المنطقة المغاربية بعد سنة 2011

ظلت المنطقة المغاربية خارج موجات التغيير والتحول الديمقراطي التي اجتاحت أجزاء من العالم من شرق آسيا إلى الشرق أوروبا وإلى أمريكا ألاتينية وحتى بعض بلدان الشرق الأوسط، واعتبرت بعض الدراسات الأكاديمية أن مرد ذلك يعود إلى قدرة النظم التسلطية على الاستمرار والتأصل في البنية المغاربية بدليل بقاء بعض الرؤساء في السلطة لعقود طويلة، الشيء الذي جعلها بمنأى عن التحولات التي عرفها العالم، ليشكل مطلع عام 2011 مفصلا نوعيا بالنظر لما شهدته المنطقة المغاربية والعربية عموماً من تحولات سياسية فريدة،

1- نسيم أولمان وآخرون، "اقتصادات المغرب العربي في عام 2012-الإختلالات الاقتصادية ومواطن الضعف الهيكلية""، تم تصفح الموقع يوم: 2019/03/10 عل الرابط:

httpM//carnegieendowment.org./2012

2- سهيل كرم، "حقائق حول اقتصاديات دول المغرب العربي"، تم التصفح يوم: 2019/3/5، متحصل على الرابط:
http///www.ultrasawt.com

لم تشهدها من قبل، انطلقت شرارتها الأولى من تونس التي أدى نجاح ثورتها وتمكنها من الإطاحة بنظام رئيسها بن علي إلى غرس بذرة الأمل في نفوس الشباب العربي من المحيط إلى الخليج، حيث تصاعدت المطالب الشعبية لتصل إلى المطالبة بإسقاط النظام، ونتيجة لذلك سقط عدد من الأنظمة المغاربية الحاكمة وهناك أنظمة أخرى في طريقها إلى السقوط أو تواجه زعزعة أسس حكمها الطويل، ولقد تنوعت ثروات الربيع العربي وتعددت الانتفاضات الشعبية خاصة في المنطقة المغاربية هذا ما وّلد العديد من الانعكاسات والنتائج سواءً كانت ايجابية أو سلبية من ناحية تداعيات هذا الأخير على أمن المنطقة ولما ستُشكله هذه الثورات من تدعيم المسار الديمقراطي من جهة أو من خلق مخاطر وتهديدات خطيرة من جهة أخرى.

المطلب الأول: دينامية ما يسمى بثورات الربيع العربي في المنطقة المغاربية

– كان عام 2011 هو بمثابة بداية مرحلة تاريخية في العالم العربي عامة والمنطقة المغاربية خاصة، حيث يتم التعبير عنها عالمياً بربيع الثورات، ولقد كانت توقعات النقاد بأن الأمور سيتم حسمها عام 2012، لكن ومع نهاية العام واستقبال 2013 لا تزال هذه الثورات موضع دراسة وتحليل من قبل الكثير منهم عالميًا وعربيًا.

تعددت تعريفات الثورة حيث نجد أن الثورة مشتقة من الكلمة اللاتينية (Revolution) بمعنى حركة الشيء من مكان إلى آخر،[1] وقد استخدم المصطلح في الحقبة الحديثة للتعبير عن الاضطراب السياسي، وللدلالة على حدوث تغيير في الحكم، كما ارتبط فيما بعد بالإصلاح، وبعد الثورة الفرنسية أخذ يتسع ليرتبط بالحركة التقدمية أو الأمامية التي لا يجوز معها إمكان العودة إلى الوراء مثل الثورة العلمية.[2]

وعليه نجد العديد من التعريفات التي تناولت مفهوم الثورة منها مثلا تعريف "صامويل **هنتينغتون**" بأنها:<< تحول محلي سريع، أساسي وعنيف في القيم والأساطير المسيطرة في

1– وفاء لطفي، "الثورة والربيع العربي: إطلالة نظرية"، تم التصفح يوم: 2019/02/29، متحصل عليه من:
http ://www.ashargalarabi.org.uk/Markaz/d21-5-2012.pdf.

2– وفاء علي داود، "التأصيل النظري لمفهوم الثورة والمفاهيم المرتبطة بها"، تم التصفح يوم 2019/3/4، متحصل عليه من:
http://democracy.ahram.org.eg/News Q/455.aspsc.

مجتمع ما، وفي مؤسساته السياسية، وبنيته الاجتماعية، وقيادتاه وأنشطته الحكومية وسياساته>>،[1] وأيضا تعريف "أنطوني غيدن" بأنها:<<سيطرة قادرة حركة شعبية على سلطة الدولة عبر السبل العنيفة، واستخدام هذه السلطة لإطلاق مسارات هامة من الإصلاح الاجتماعي>>.

كما عرف "عزمي بشارة" الثورة في كتابه "في الثورة والقابلية للثورة" على أنها:<< حراك شعبي واسع خارج البنية الدستورية القائمة أو خارج الشرعية، يمثل هدفه في تغيير نظام الحاكم القائم في الدولة>>.[2]

وعليه نستخلص أن الثورة "عملية تاريخية استثنائية جماهيرية تتسم بالشمول والعنف في غالب الأحوال، يسعى الشعب من خلالها إلى إحداث تغيير جذري وهذا بسبب التراكمات العديدة في مختلف المجالات السياسية الاقتصادية، الاجتماعية، هذا ما يجعل الأوضاع تصل إلى درجة أزمة وبذلك يكون الحل الوحيد أمام هؤلاء الجماهير هو التحرك لتغيير الأوضاع تغييراً جذرياً>>.

أما فيما يخص مفهوم الربيع العربي: فقد أطلقته المراكز الفكرية الغربية على الانتفاضات العربية التي قامت عام 2011 رغم أنه ليس بالمفهوم الجديد، حيث استخدم في فترات زمنية سابقة، فهناك مصطلح الربيع الأوروبي الذي عبر عن حالة الرفض لسياسات الحكم فيها في عام 1968، وأيضا استخدم عندما ثارت شعوب أوروبا الشرقية بين عامي 1989 و1990.

- وهناك رأي يدعي بأن جريدة "كريستان ساينس مونتر" الأمريكية هي أول من استخدمت هذه التسمية يوم 2011/1/15 تعليقا على هروب الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي، ورأي آخر يدعي بأن هذه التسمية أول من استخدمها الصحفي الفرنسي "دومنيك مويزي" بعد اندلاع الأحداث في مصر يوم 2011/1/26 مباشرة.[3]

1- Ahmad Alkanati, La Rationalité des Révolutiones, arabes,p4,avaailable.at: http://www.archipel.uqam.ca/5134/1/M12615.pdf

2- عزمي بشارة، في الثورة والقابلية للثورة، سلسلة دراسات وأوراق بحثية، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011)، ص18.

3- بلقيس محمد جواد،"سوسيولوجية ثورات الربيع العربي: دراسة تحليلية لفعل الثورات العربية"، مجلة العلوم السياسية، العدد44، 2012، ص- ص243-244.

ويقال كذلك بأن الدكتور "محمد البرادعي" استعمل هذا المصطلح في نفس هذا اليوم أي 2011/1/26 في حواره مع الجريدة الألمانية "دير شبيجل" تعليقا على التظاهرات الشبابية المصرية، التي انطلقت إلى ميدان التحرير وأخيراً هناك من أدعى بأن الرئيس باراك أوباما أو جريدة "نيوزويك" الأمريكية، هي من استخدمت تسمية الربيع العربي، وعليه أشارت صحيفة "التايمز" إلى أن الربيع العربي جاء بثلاثة أنواع من الثورات في مختلف الدول الأولى منها:

الثورات الهادئة؛ كالتي جرت في كل من تونس ومصر وأدت إلى سقوط بن علي وحسين مبارك، أما النوع الثاني **الثورات المسلحة أو العنيفة؛** كالتي حصلت في ليبيا والحرب الأهلية في سوريا، والنوع الثالث هو **الثورات الإصلاحية؛** تلك التي أجبرت الأنظمة الأردن، مثل المغرب والجزائر على اتخاذ إصلاحات بعيدة المدى وإرساء الديمقراطية ومكافحة الفساد.[1]

وعليه يمكن التمييز بين مصطلح الثورة والمفاهيم المتداخلة معها مثل:

* **الانقلاب:** الانقلاب هو عمل مفاجئ وعنيف تقوم به فئة أو مجموعة من الفئات داخل الدولة، تنتمي في معظم الأحيان إلى الجيش ضد السلطة الشرعية، فتلقبها وتستولي على الحكم وذلك وفق خطة موضوعة مسبقا تنتهي بتوزيع جديد للسلطة داخل النظام نفسه.[2]

* **الانتفاضة:** هي الفعل الجماهيري المباشر المتسم بالعنف الذي ينشأ عن بلوغ التناقضات الاقتصادية، الاجتماعية أو القومية ذروتها، وتوفر وضع ثوري كامل يهيئ لها التحرك ضد سلطة الطبقة الحاكمة، وتحدث الانتفاضة بصورة مفاجئة عندما يصل الصراع بأنواعه إلى نقطة الغليان التي يصبح عندها من المستحيل تقبل الاستمرار في الحياة في ظل الظروف القديمة القائمة.

1- جهاد عودة، "الثورات العربية وأثرها على طبيعة التغير الدولي: بناء الإشكالية"، ص11، تم التصفح يوم (2019/3/10)، متحصل عليه من:

http://www.gahadauda.com/?p=972

2- عبد الوهاب الكيالي وآخرون: الموسوعة السياسية، ج2، ط2، (لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990)، ص372.

* **الحركات الاجتماعية الاحتجاجية:** يعرف "**تشارلزتلي**" في مؤلفه "الحركات الاجتماعية 1768-2004" الحركة الاجتماعية بأنها: تنظيمات شاملة مؤلفة من جماعات مثال العمال والجماعات النسائية والطلاب إلى جانب العنصر الفكري، والشيء الذي سيجمع هذه القطاعات المختلفة من المجتمع ذات المصالح المتنوعة هو شعور عام بالضيم قوامه الإدراك المشترك لغياب الديمقراطية.[1]

* **التمرد:** يعني الرفض والمقاومة للسلطة ويتخذ أشكالا متنوعة، ويقترن باستخدام العنف بشكل مباشر لمنع العناصر الممثلة للسلطة من القيام بواجباتها الوظيفية، إذ إن التمرد حالة سلبية ورفضية، بينما الثورة نظرة ايجابية تستهدف بناء نظام جديد، وهذا ما يفرض على الثائر الانضباط والالتزام.[2]

كخلاصة تجدر الإشارة إلى أن الثورات، الانقلابات، الانتفاضات، والحركات الاحتجاجية الاجتماعية هي ظواهر متداخلة وقد تقود إحداها إلى الأخرى، فقد يؤدي تمرد شعبي إلى انقلاب في داخل النظام، وقد يقود التمرد إلى إصلاح في داخل النظام والعكس صحيح أيضا.

وعليه نفهم أن ما حدث أو ما أطلق عليه بثورات الربيع العربي، ليست بثورات لأن الثورة ليست بحد ذاتها تغيير، وإنما هي امتداد لتغييرات لاحقة يحققها هذا الفعل الاجتماعي السياسي، وعليه لا يمكن أن نصفها بالثورة، نظراً لعدم توفر آليات الثورة من تخطيط، وبرامج وقيادة وتعبئة وإيديولوجية، فلو كانت ثورة لكانت لها سماتها وآلياتها، ثم أنها تنطوي على سلوكيات تنظيمية وثقافية مميزة وقواعد سياسية لدى الفاعلين والمؤيدين لها، كونها أقرب إلى الحركات الاجتماعية من كونها ثورة شعبية.[3]

وعليه فمن بين مظاهر التحولات السياسية في المنطقة المغاربية التي شكلت بداية لما يسمى بثورات الربيع العربي نجد الحالة التونسية، حيث شكلت تونس المنطلق الأول للأحداث الشعبية التي اجتاحت الدول العربية عام 2011، فبنسبة لتونس بقيت فيها الأوضاع أو الانتقال في أدنى حدود العنف حيث اقتصرت على بعض الاضطرابات وأعمال

1- تشارلزتلي، الحركات الاحتجاجية 1768-2004، ترجمة: ربيع وهبه، (مصر: المجلس الأعلى للثقافة، 2005)، ص14.
2- سلمان عودة، أسئلة الثورة، (لبنان: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2012)، ص35.
3- بلقيس محمد جواد، مرجع سابق، ص247.

العنف والنهب والسرقة الضيقة والمعصورة، كما أن الأجهزة الأمنية لم تقم بممارسات عنيفة كبيرة جداً، وسرعة خروج الرئيس زين العابدين بن علي(*) من السلطة ساهم في الحفاظ على جل مؤسسات الدولة مما يجعل من الانتقال سلساً إلى حد كبير.

* **الثورة الشعبية في تونس:** أضحت تونس بثورة شعبها أنموذجا للعالم العربي لأنها أسقطت نموذج الدولة البوليسية السائدة عربيا، فقد أدت حالة الاستبداد والانغلاق السياسي الذي شهدته تونس على مدار عقود من حكم بن علي إلى تضافر جملة من العوامل أدت إلى تآكل نظامه وتنامي السخط الشعبي، وفي 17 ديسمبر 2010 جاءت الشرارة التي أشعلت الثورة والتي لم تخطط لها نخب سياسية أو ثقافية ولا قيادات حزبية أو نقابية، وكان الشاب "محمد البوعزيزي" الشرارة التي أشعلت التظاهرات والاحتجاجات الشعبية العفوية في العديد من المدن التونسية لتنتقل الشرارة لعدة عواصم عربية أخرى.

ومن بين دوافع قيام الثورة التونسية نجد: طبيعة النظام السياسي التونسي الذي وظف أجهزة الدولة والحزب لأغراضه ولأعراض بطانته، فقد أدى تجميع السلطة والثروة قفي يد واحد وإغلاق جميع منافذ التعبير وأُطر التنظيم السياسي إلى ارتكاب التام الحاكم انتهاكات جسيمة في حق الشعب التونسي وهو ما أسهم في إضعاف جميع المؤسسات الوسيطة التي يمكن أن تنقل مطالب المجتمع إلى المؤسسات الدولة.[1]

* طرح مشروع يكرس الرئاسة مدى الحياة والحكم الفردي المطلق حيث تصاعدت وتيرة الجدل الدائر في تونس شأن مطالبة القوى السياسية والنقابية بالتمديد للرئيس بن علي لولاية سادسة عام 2014.

1- عبد العلي حامي الدين، "الثورة الشعبية في تونس-سلسلة تقييم حالة"، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011)، ص4.

(*)- زين العابد بن علي: ولد في 3 سبتمبر 1936، في حمام سوسة وكان 4 في أسرة متواضعة مؤلفة من 11 ولذا لم يحصل بن علي على شهادة الدراسة الثانوية، إلا أنه لم يتردد في أن يشرح في مقابلة مع "جان دانييل" رئيس مجلة "نوفيل إو بسرفاتور" أنه درس الحقوق بعد استقلال تونس وقام بإنجاز مشرق بدراسة الاقتصاد، ولم تنطلق مسيرة بن علي فعليا إلا بعد أن نال دبلوم من مدرسة "سان سير" ثم مدرسة المدفعية في "شالون سورمارن" بفرنسا ثم درس في المدرسة العسكرية العليا للاستخبارات والأمن في الو.م.أ لمدة 20 شهراً، ولدى عودته تقلد منصب مدير للأمن العسكري لمدة 10 سنوات، وسع التونسيون لأول مرة باسم بن علي عام 1974 خلال الإتحاد العابر بين تونس وليبيا في 12 جانفي 1974 أين اقترح القذافي اسم بن علي لقيادة الاستخبارات والأمن العسكري، ثم عين رئيسا للوزراء في حكومة الرئيس بورقيبة في 1987، ثم رئيسا للجمهورية التونسية منذ 7 نوفمبر 1987 إلى 14 جانفي 2011.

* التهميش المناطقي للجنوب والوسط مقارنة بالمحافظات المطلة على البحر، حيث أن إدراك سكان هذه المناطق بحجم التفاوت غير المبرر بين مناطقهم ومناطق الشمال والساحل ولد إحساس جماعي بعقدة الإهمال من طرف السلطة المركزية، وهو ما يفسر الدور الحاسم الذي لعبته تلك المناطق في المظاهرات التي أطاحت بنظام بن علي.

* تفشي البطالة خاصة في أوساط خريجي الجامعات إضافة إلى تفاقم مظاهر الفساد والرشوة والمحسوبية كلها عوامل أدت إلى قيام الثورة بسبب إحساس الشعب التونسي بالتهميش والإقصاء في محل المجالات.[1]

– كل هذه الأسباب أدت إلى قيام الثورة التونسية فهذا ما جعل الأمر يخرج عن نطاق السيطرة الأمنية، وهو ما دفع النظام السياسي في تونس لاستخدام أساليب وطرق مختلفة في محاولة لإخماد هذه المظاهرات، وقد تنوعت هذه الأساليب ما بين ترهيب وترغيب، ولكنها فشلت جميعها في إيقاف طوفان الغضب التونسي.[2]

ولقد لعب المجتمع المدني دورا كبيراً في الدفع بالحركة الاحتجاجية لبلوغ مستوى النضج، وكان أهمها الإتحاد العام التونسي للشغل، الذي نافس من خلال دوره الحزب الدستوري في المشروعية التاريخية، والقدرة التنظيمية الأمر الذي ساعد على إنجاح الانتفاضة التونسية، خاصة مع ظهور تحالف واسع بين مختلف فئات المجتمع المدني في مواجهة نظام بن علي، هذا ما ساعد على توسع نطاق الانتفاضة طبقيا ومنطقيا، مما أدى إلى تزايد الضغوط على النظام بشكل غير مسبوق.[3]

أدت الأحداث التونسية –بشكل مفاجئ– إلى تنحي الرئيس السابق زين العابدين بن علي عن مهامه وتفويضها بشكل مؤقت إلى الوزير الأول وفق الفصل 56 من الدستور وسرعان ما تم الإعلان في غضون ساعات عن الشغور النهائي لهذا المنصب واللجوء تبعا لذلك للفصل

1– كمال بن يونس، "التهميش الشامل: عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس"، مجلة السياسة الدولية، العدد 184، أفريل 2011، ص– ص58–59.

2– علي عبده محمود، "الثورة التونسية: الأسباب...عوامل النجاح...النتائج" تم تصفح يوم 2019/3/30، على الرابط: http://www.sis.gov/Newvr/8/34.htm

3– خيري عبد الرزاق جاسم،"النظام السياسي التونسي بعد التغيير"، مجلة السياسة الدولية، العدد 25، 2014، ص160.

57 من الدستور الذي يتولى بمقتضاه رئيس مجلس النواب الرئاسة بشكل مؤقت لفترة تتراوح بين خمسة وأربعين يوماً ينظم خلالها انتخابات رئاسية،[1] فقد أعلن "محمد الغنوشي" عن توليه منصب الرئاسة إلا أن خطوته وجدت معارضة صريحة من خبراء قانون دستوري تونسيين، وبعد رفض الشعبي لحكومة الغنوشي الانتقالية اضطرها ذلك إلى التقدم باستقالة جماعية، وتعيين "الباجي قايد السبسي" رئيسا للحكومة، وهنا بدأ مسار الأحداث يشهد تطورات نبأت عن رغبة عارمة في تفسير نظام "بن علي" بالكامل، حيث تقدم المحتجون بمجموعة من الطلبات منها:

* إيقاف العمل بالدستور وحل مجلس النواب والمستشارين.

* إجراء انتخابات مجلس شعبي تأسيسي على أن تكون مهمة المجلس صياغة دستور جديد يتم بعدها التحضير لانتخابات برلمانية ورئاسية...إلخ.[2]

وفي خضم هذه التجاذبات أضحت تونس تعاني حالة صراع سياسي بين ما يمكن تسميته بالنخب القديمة والنخب الجديدة خلال المرحلة الأولى من مسار التحول الديمقراطي الذي شهدته الدولة بإجراء انتخابات المجلس التأسيسي واختيار الرئيس الذي يقود ذلك المسار في مرحلته الانتقالية، وما يرتبط بها من تأسيس وتكوين مؤسسات وهيئات انتقالية تتم عبرها عملية التحول تلك، ولأنها مرحلة انتقالية سمتها الأساسية عدم الاستقرار وصولا لتشكيل مؤسسات مستقرة.

وبشكل عام عرف المشهد السياسي في تونس بعد الحراك الشعبي حالة من التنوع، وتجلى ذلك على نحو خاص أثناء انتخابات المجلس التأسيسي في 23 أكتوبر 2011، تنافست خلالها 1500 قائمة حزبية ومستقلة، حيث ساهمت الانتخابات في إنتاج خريطة سياسية جديدة تكونت من عدد من القوى البارزة التي تباينت برامجها ومواقفها من كيفية إدارة المرحلة

1- أسماء نويرة، "صعوبات في مسار التحول الديمقراطي في تونس"، مؤسسة كارنيفي للسلام الدولي، 2019/3/31، على الرابط:

http://www.carnegieendoument.org

2- صافينار محمد أحمد، "النموذج الثوري التونسي: المسار، التحديات، رهانات الانتقال"، مركز نماء للبحوث والدراسات، 2019/3/29، على الرابط:

http///nama-center.com/activitie détails ?id=5.

الانتقالية، وانتقل المشهد الحزبي تدريجيا من التشتت والكثرة إلى الانتظام ضمن جبهات سياسية وازنة يمكن حصرها في 4 أساسية هي: جبهة الترويكا الحاكمة، الجبهة الليبرالية، الجبهة اليسارية/القومية، جبهة الإنقاذ.[1]

2* الثورة الشعبية الليبية: أحدثت ثورة 17 فيفري التي فجرها الشباب الليبي تحولاً كبيراً في تاريخ ليبيا السياسي، والتي كانت خاضعة لحكم العقيد الراحل "معمر القذافي" لما يقارب 42 سنة سيطرت خلالها القبيلة على مفاصل العملية السياسية بالشكل الذي حرم أغلب فئات المجتمع من المشاركة في عملية صنع القرار السياسي، فضلا عن انفراد القذافي وأفراد قبيلة في إدارة الحكم إلى حصر جميع الامتيازات في شخصه وأفراد عائلته، وقد أخذت الثورة الليبية منحا مختلفاً عن ما حدث في تونس ومصر، إذ لم يستطع الشعب الليبي قيادة عملية التغيير بنفسه نتيجة للسياسة الصارمة التي كان تبيعها نظام القذافي، وهو ما دفع المجتمع الدولي إلى التدخل من خلال قوات حلف الناتو وفرت غطاء جوياً لقوى المعارضة الليبية التي نجحت في الإطاحة بنظام القذافي.[2]

وللتعرف على المسار الانتقالي أو الثورة الليبية وخصائصها لابًد للتطرق لطبيعة النظام السياسي الليبي في عهد القذافي لأنه يعتبر أحد الأسباب إذا لم يكن السبب الرئيسي لقيام الثورة في ليبيا ولكن دون تفصيل لأنه سيتم دراسته بشكل مفصل في الفصل الثالث من المذكرة الخاص بـ "ليبيا".

*** طبيعة النظام السياسي الليبي في عهد القذافي:** يُعد الفاتح من سبتمبر عام 1969 بمثابة بداية جديدة لتاريخ دولة ليبيا بعد قيام حركة "الضباط الوحداويين الأحرار" في الجيش الليبي بقيادة الملازم الأول معمر القذافي بالاستيلاء على السلطة والإطاحة بالحكم الملكي بعد انقلاب عسكري أصر على وضعه "بالثورة" على الملك "إدريس السنوسي" ومنذ السنوات الأولى لحكمه أزال القذافي جميع ملامح ما اعتبره ممارسات رجعية مرتبطة بالماضي، فعّطل دستور 1957 الذي أسس وجسد الشرعية الدستورية التي قامت عليها الدولة، كما ألغى البرلمان الوطني وعدة مؤسسات أخرى مرتبطة بالملكية، كما قام أيضا بتميم المصارف

1- أنور الجهاوي، "المشهد السياسي في تونس- الدرب الطويل نحو التوافق"، مجلة سياسات عربية، العدد6، 2014، ص85.

2- مباركة سليماني، مرجع سابق، ص163.

الخاصة عام 1970، كما أعاد بناء المجتمع الليبي على مقاس طموحاته الخاصة ووضع أُطر العمل السياسي وفق تصوراته.[1]

وعلى الصعيد الخارجي تحرك القذافي بسرعة ليضع بصمته على البلاد، حيث أكد بجزم على السيادة الليبية في علاقاتها مع الغرب وعززّ سلطة الدولة، وقام بوضع حد لاستعمال القوات الجوية الأمريكية لقاعدة "ويلوس ايرفيلد" عام 1970، واتخذ خطوات لترسيخ سيطرة الدولة على الاقتصاد وذلك من خلال تأميم حيازات الشركات الأجنبية في قطاع النفط.[2]

وفي عام 1975 قاد القذافي "ما أسماه الثورة الشعبية" بهدف حل الدولة ومؤسساتها وأصدر لاحقاً كتابه الأخضر الذي حكم ونظم النشاطات الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية.

مثلت تسعينات القرن العشرون تحديا هاماً للنظام الليبي الذي واجه قدراً متناميا من الاستياء خصوصاً بين فئات الشباب، نتيجة للعقوبات الدولية وانخفاض أسعار النفط والآثار التراكمية لسنوات من سوء الإدارة الاقتصادي وإن شمل بعض الجوانب السياسية، كان الهدف أن يحقق هذا الإصلاح تجديداً لشرعية النظام ومن ثم إطالة عمره وربما التأسيس للتوريث بعد وفاة القذافي أو تخيله عن السلطة لابنه سيف الإسلام.[3]

فأصبح ابنه سيف الإسلام يمثل الوجه الإصلاحي للنظام، فأقر بوجوب التغيير وبات يدافع عن اقتصاد السوق وتحرير الاقتصاد وتحدث عن الشفافية وأشاد بالديمقراطية، وكان أول ما فعله هو حصوله على دور من خلال مؤسسة القذافي العالمية للجمعيات الخيرية والتنمية التي أسسها عام 1997 وهذا ما مكنه من لعب دور محلي ودولي كبير وفاعل، حيث سعى لتعزيز الانفتاح في ليبيا فأسس وسائل الإعلام شبه مستقلة، أنشأ منظمة لحقوق الإنسان...إلخ.

وضع العقيد القذافي التيار الإصلاحي تحت ضوابط صارمة فكانت العملية الإصلاحية تخضع لضوابط مركزية ذلك أن إطلاق العنان لها ضمن النظام ذاته كانت ستقود إلى إطار

1- ديدي ولد السالك، "مخاطر استمرار النزاع في ليبيا على التحول الديموقراطي في منطقة المغرب العربي "تم تصفح الموقع يوم 2019/3/14 متحصل عليه من:http://www.cemi-tunis.org/medias/files/bulltin-cemi-6-pdf

2- "الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط: فهم الصراع في ليبيا"، تقرير الشرق الأوسط رقم 107، جوان 2011، ص- ص 5-6، تم التصفح يوم: 2019/4/2، على الرابط:
http://www.crisisgroup.org/media/files/meddle/20East/20North.pdf

3- مباركة سليماني، مرجع سابق، ص164.

عام لحكومة جديدة وعلاقة جديدة بين كل مكونات النظام وعلاقته بالمجتمع، وهذا ما لم يكن ممكنا بالنسبة للقذافي.[1]

نستنتج من خلال تحليل النظام السياسي الليبي أن القذافي خلق في ليبيا نظاماً "بدوقراطيا" يفتقر إلى الحد الأدنى من المؤسسة ويختلف اختلافا شديداً عن النظم السياسية المتعارف عليها في العلوم السياسية.

وهكذا اتسم نظام القذافي البدوقراطي بغياب الدولة ومن ثم غياب رئيس لها،[2] وقد دفعت الأوضاع السياسة المزرية بالشعب الليبي إلى القيام بمجموعة من ردود الفعل، والمقاومة السياسية والعسكرية توجت بثورة 17 يناير (فيفري) التي أسفرت عن سقوط نظام القذافي ونقلت ليبيا إلى حقبة تاريخية جديدة.

*** دوافع قيام الثورة الليبية:**

يمكن حصر أهم الأسباب في:- تآكل شرعية النظام الليبي، انتهاك حقوق الإنسان، احتكار السلطة والقوة، احتكار الثروة، تفشي الفساد، التمايز الطبقي والحرمان الاقتصادي...إلخ.[3]

انطلقت الثورة الليبية بمحاكاة نموذج الثورتين التونسية والمصرية بتعبئة وحشد الجماهير، إذ تم توجيه الدعوة من خلال مواقع التواصل الاجتماعي <<الفايس بوك>> ليوم غضب يوافق السابع عشر من فيفري 2011، وقبل اليوم المحدد خرجت مظاهرة في مدينة "بنغازي" يوم 15 فيفري 2011 لتمتد إلى أغلب مدن الشرق ومدينة "الزنتان" لتشهد البلاد يوم 2011/2/17 تحركا جماهيرياً واسع النطاق حمل معه ذكريات أليمة للشعب الليبي جراء ذكرى اشتباكات وقعت في بنغازي في 2006 حيث قتلت قوات الأمن العديد من المحتجين إضافة إلى إعدام العديد من المعارضين لنظام القذافي في بغازي، كما أيّد الدعوة المعارضون الليبيون في المنفى، كما ساندت عدد من القبائل تلك المظاهرات ومن ضمن القبائل التي انضمت "قبيلة ورفلة" (وهي أكبر قبائل ليبيا) و"قبيلة ترهونة" و"الزوية" في

1- "الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط: فهم الصراع في ليبيا"، مرجع سابق، ص-ص11-14.

2- رشيد خشانة، "ليبيا البدوقراطية بين التوريث والإصلاح"، أوراق المتابعة السياسية، جانفي، 2010، ص9.

3- كفاح عباس رمضان، "حركة التغيير في ليبيا"، مجلة دراسات إقليمية، العدد34، 2014، ص69.

جنوب ليبيا، وقبائل "الطوائق" في الجنوب، قبيلة "الزنتان" و"بني الوليد" و"العبيدات" وأخيرا قبيلة "القذافة" التي ينتمي إليها القذافي بدأت هي الأخرى تشهد انشقاقات واضحة.[1]

ودفع تحول الثورة الليبية إلى حرب أهلية القوى الكبرى للتدخل العسكري المباشر تحت ذريعة حماية المدنيين من جهة القذافي من خلال قرار مجلس الأمن رقم 1973، والذي تم بموجبه فرض حظر جوي على ليبيا بقيادة فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والناتو، وينص على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين من خلال فرض حظر الطيران كما تضمن مجموعة من الإجراءات التي من شأنها إضعاف النظام الليبي مثل نفاذ حظر الأسلحة وتجميد أصول بعض كيانات النظام ورجاله.[2]

والأكيد أن الثورة الليبية كانت الأكثر دموية وعصفاً بالأنفس والأرواح مقارنة بما شهدته الدول الأخرى، وعليه فقد تميز المشهد السياسي الليبي منذ سقوط القذافي بحالة من عدم الاستقرار ودوامة العنف والتوتر، هذا ما أدى إلى تشكيل المجلس الوطني الانتقالي المؤقت في 27 فيفري 2011 حيث تأكد فيه أنه الممثل الوطني الشامل لكل مناطق ليبيا، لكن هذا لم يمنع أيضا من بروز مناوشات وخلافات في المشهد السياسي الليبي ما أدى إلى قيام وتصاعداً أعمال العنف ودخول ليبيا في دوامة من اللاأمن والعنف.

3- الاحتجاجات الشعبية في المغرب وموريتانيا والجزائر: لم تبقى الدول المغاربية (المغرب، الجزائر، موريتانيا) بمنأى عن موجة الحركات الاحتجاجية إذ اجتاحتها هي الأخرى بعض المظاهرات والمحاولات للتغيير بالرغم من محدوديتها الشعبية، حيث انحصرت في إطار ضيق يتمثل في بعض التنظيمات السياسية المعارضة في موريتانيا والحركات اللانظامية (التي تخضع لأي تأطير حركي منظم كالأحزاب السياسية)، في المملكة المغربية، أو المظاهرات الشبابية المطلبية في الجزائر هذا خلال سنة 2011 حيث كانت هذه الاحتجاجات محدودة ومحصورة ولكن في سنة 2019 وفي الفترة الأخيرة وما تعيشه

1- توفيق المديني، "المرحلة الانتقالية في ليبيا: تحديات البناء"، ص2، تم التصفح يوم 2019/4/4، على الرابط: http://aljazeera.net/resaurce gallery/2011/9/19 3ba/transtion pdf.

2- زياد عقل، "عسكرية الانتفاضة: الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية"، مجلة السياسة الدولية، العدد184، أفريل 2011، ص73.

الجزائر من مرحلة انتقالية تحت شعارات سلمية اختلفت عن سنة 2011 وهو ما سيتم التطرق له ومقارنته بتجارب دول المنطقة المغاربية ككل.

وكما تم ذكره سابقا حول تعريف الاحتجاجات الشعبية كتذكير فإن الاحتجاج الشعبي هو بمثابة فعل جماعي يهدف لإقرار تغيرات في البنية الاجتماعية والسياسة، وقد يتسم هذا الأخير بدرجة من التنظيم لبلوغ هدف التغيير والتجاوز، أو قد يلتزم بنوع من التعبير غير السلمي وغير المنظم وبذلك يصبح احتجاج عنيف وهذا طبعا يقف على طبيعة ومدى حساسية القضية المولودة للحركة الاحتجاجية.[1]

أ- **الإحتجاجات في المملكة المغربية:** لم تخرج الاحتجاجات في المغرب عن سياق الحراك العام الذي كانت تشهده المنطقة المغاربية، حيث أطلق نشطاء شباب حملة واسعة عبر شبكات التواصل الاجتماعي، تدعو إلى التظاهر بهدف الضغط على النظام الملكي، لإقرار إصلاحات دستورية وسياسية، وتحسين الوضع الاجتماعي للشعب المغربي، لقيت هذه الحملة تجاوباً شُبانيًا وتجسدت في تأسيس حركة 20 فيفري والتي ضمت نشطاء ثلاث صفحات فيسبوكية هي:<<حرية وديمقراطية، الشعب يريد التغيير، ومن أجل الكرامة الانتفاضة هي الحل>>.[2]

لقيت الدعوة تجاوباً جماهيريا كبيراً، وانصهرت فيه العديد من القوى السياسية والمنظمات الحقوقية التي أعلنت دعمها لدعوات الإصلاح التي دعت لها الحركة.[3]

في 20 فبراير شهدت المدن المغاربية مسيرات حاشدة، حيث قدر عدد المتظاهرين بحسب وسائل الإعلام حوالي 150 ألف متظاهر، كان أهمها بالعاصمة "الرباط"، وحملت شعارات سياسية واقتصادية واجتماعية كان أهمها:

* تعديل الدستور وإقرار نظام ملكي يقوم على الديمقراطية البرلمانية.

1- رضوان محمود المجالي، "الحركات الاحتجاجية في الأردن-دراسة في المطالب والاستجابات"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد38، 2013، ص20.

2- المرجع نفسه، ص ص 21-22.

3- رشيد يلوح، "خطاب التغيير في المغرب"، سلسلة تحليل السياسات، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أكتوبر 2012، ص3.

* إقرار المزيد من الحريات العامة، تحقيق العدالة الاجتماعية، ومراجعة سياسة توزيع الثروة.[1]

وانتهت هذه المسيرات بتوجيه خطاب ملكي للشعب المغربي يوم 9مارس 2011 يعبر من خلاله الملك على الشروع في إقرار إصلاحات واسعة تمس جميع القطاعات، إضافة إلى عدم دعم بعض القوى الاجتماعية الثقيلة للحركة فضلا عن تعدد أرضيات حركة 20 فبراير وعدم التدقيق في مطالبها وغياب التوافق بين القوى السياسية الداعمة لها بخصوص خطوات التغيير المطلوبة.[2]

ومن بين أهم الإصلاحات التي قام بها الملك عبر خطابه الذي ألقاه والذي أعلن فيه عن إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتعيين وزير الداخلية السابق "شكيب بن موسى" رئيسا له، وتلا ذلك إعلان الملك في 3 مارس إنشاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي حل مكان المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الذي أنشأ عام 1990، وهنا أعلن الملك عن الإصلاحات الدستورية الديمقراطية والتي حددّها في سبع مرتكزات أساسية هي:[3]

- ترسيخ دولة الحق والمؤسسات وتوسيع مجال الحريات الفردية والجماعية وتعزيز منظومة حقوق الإنسان.
- التكريس الدستوري للطابع التعددي للهوية المغربية.
- الارتقاء بالقضاء إلى سلطة مستقلة.
- توطيد مبدأ الفصل بين السلطات وضمان توازنها.
- تقوية آليات تخليق الحياة العامة.
- تعزيز الآليات الدستورية الضامنة لحقوق الإنسان.
- دسترة هيئات الحكامة الجيدة وحقوق الإنسان والحريات.

1- إدريس لكريني، "محاسبة الديمقراطية: التداعيات المحتملة لاحتجاجات حركة 20 فبراير في المغرب"، مجلة السياسة الدولية، العدد 184، 2011، ص91.

2- أسامة الخليفي، "مكاسب حركة 20 فبراير والآفاق"، في: فبراير مسار وآمال لحراك مغربي من أجل الحرية والكرامة"، فيفري 2015، ص16، متحصل عليه من:
http://anfass.ma/wp-content/uploads/2015/02/D8/AD/A9/pdf,2019/3/31.

3- عبد الله الترابي، "تعديل الدستور في المغرب: تطورات في سياق من الثورات"، مبادرة الإصلاح العربي، 2011، ص3، تم التصفح يوم 2019/4/1، على الرابط:
http://www.arab-reform.net/sites/default/files/20D8pdf

ب- الاحتجاجات الشعبية في موريتانيا: استبقت أحزاب المعارضة الموريتانية بقيادة الرئيس الأسبق أحمد ولد دادة حراك الشارع الموريتاني، وأطلقت دعوات للتظاهر عبر تنظيم مسيرات ومهرجانات شعبية في العاصمة "نواكشوط" ابتداء من يوم 12 يناير 2011، وبالرغم من تركيز قوى المعارضة على رهان الواقع الاجتماعي في محاولة لحشد تأييد شعبي من خلال حمل شعارات تندد بالواقع المعيشي للمواطنين.

إلا أن هذه المبادرة لم تحضى بالتفاف جماهيري حولها، لاسيما بعد إقدام السلطة على تنظيم مهرجانات شعبية موازنة لها، كان الهدف منها عرض حصيلة انجازات الرئيس "محمد ولد عبد العزيز"، والدعوة إلى الحوار والمحافظة على الاستقرار لاستكمال بناء الدولة.[1]

شكلت النداءات التي أطلقها نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي بمثابة البداية الفعلية للاحتجاجات الشعبية في موريتانيا، وتمخض عن هذه الحملة إنشاء تنسيقية شباب 25 فبراير، تزامنا مع أولى المحاولات الميدانية التي انطلقت في ذات اليوم، والذي صادف يوم الجمعة حيث انطلقت العديد من المظاهرات عبر مختلف مساجد العاصمة "نواكشوط"، وجابت شوارع المدن الكبرى، وانتهت بساحة "بلوكات" التي تعد أحد أكبر ميادين العاصمة الموريتانية وأكثرها حساسية وخطورة بسبب وقوعها في عمق المدينة بين المباني الحكومية ومقر البنوك والمؤسسات الهامة في الدولة، أين قرر المئات نمن الشباب تنظيم اعتصام مفتوح، حتى تحقيق مطالب الحركة الاحتجاجية.[2]

تنوعت مطالب المحتجين في موريتانيا، بين الدعوة إلى إصلاح النظام وإسقاطه بشكل نهائي، كما شملت المطالب أيضا قضايا اجتماعية من قبيل تشغيل الشباب وتقليص البطالة، ورفع مستويات الأجور وتعميق الوحدة الوطنية، والتنديد بممارسات العديد من المسؤولين في أجهزة ومؤسسات الدولة، وقد استمرت الاحتجاجات على مدار أشهر متعددة، لكن انحصارها بالعاصمة "نواكشوط" ونجاح السلطات الأمنية في فض اعتصام ساحات "بلوكات"، أدى إلى إضعافها، إضافة إلى ذلك تعاطي النظام السياسي مع هذا الحراك، الذي تراوح بين إبداء النية في الاستجابة لمطالب الإصلاح، وبين مساعيه لإضعافه عن طريق توظيف معطى الانتماءات القبيلة، الذي أحدث شرخا كبيراً في وتيرة الفعل الاحتجاجي في موريتانيا، لاسيما

1- الحاج ولد إبراهيم، "الربيع العربي...الاستثناء الموريتاني"، الدوحة: الجزيرة للدراسات، 2013، ص 15.

2- طه محمد والي، مرجع سابق، ص 164.

بعد إقدام النظام السياسي على تعيين بعض النشطاء في مناصب المسؤولية، وقيام البعض منهم وبإيعاز منه بالانخراط في العملية السياسية من خلال تأسيس حزب سياسي باسم "الحراك الشبابي" يتولى مهمة مفاوضة النظام حول مطالب الحركة الاحتجاجية.[1]

بالرغم من الضبط الذي مارسته الحركة الاحتجاجية في موريتانيا، والبوادر التي كانت تشير إلى مساعي المحتجين في التركيز على تكرار النموذجين المصري والتونسي من خلال محاكاة الشعارات، وكذا الإعتصامات في الساحات الكبرى وتعبئة الجماهير في أيام العُطل خاصة يوم الجمعة، إلا أن نظام "ولد عبد العزيز" قد نجح في مهمة التخفيف من حدة وتطور الفعل الإحتجاجي في موريتانيا، واستطاع أن يتحول بمطالب المحتجين من رحيل النظام إلى إطلاق ورشات إصلاح وطني شامل بمشاركة قوى المعارضة، التي شاركت في حراك الشارع الموريتاني.

جـ- الاحتجاجات في الجزائر: اندلعت بالجزائر مطلع عام 2011 موجة احتجاجات متأثرة بموجة الاحتجاجات العارمة التي اندلعت في العالم العربي، طالب فيها الشباب الجزائري المنتفض بإجراءات سياسية واقتصادية واجتماعية، وقد رجحت عديد الأوساط الأكاديمية فرضية تحول سياسي عميق في الجزائر يفضي إلى تغيير النظام بيد أن شيئا من ذلك لم يحدث، لتشكل بذلك الجزائر الاستثناء في خضم موجة الثورات التي عصفت بعديد الدول العربية، وفي سياق ذلك أعلن النظام السياسي الجزائري على لسان رئيسه عبد العزيز بوتفليقة عن حزمة من الإصلاحات السياسية كخطوة إستباقية جاءت استجابة للضغوط الخارجية من جهة، ولجملة من الضغوطات المحلية ومطالب الطبقة السياسية التي تعاظم إصرارها على إحداث التغيير من جهة أخرى.

تميزت الفترة التي أعقبت الاستقلال الوطني بعدم الاستقرار السياسي والصراع على السلطة، فإلى غاية نهاية ثمانينات القرن الماضي لم تنتج آلية ديمقراطية لتداول السلطة فيها،[2] فقد

1- بوحنية قوي، "(الجزائر، المغرب، موريتانيا)، في ظل الربيع العربي: إصلاحات أم استعصاء ديمقراطي"، 2/04/2019، على الرابط:

http://www.bchaib-net/mas/indesc.pph?option=176:mag

2- عبد الناصر جابي، "الحركات الاحتجاجية في الجزائر: جانفي 2011، تقييم حالة"، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فيفري 2012، ص9.

أطاح وزير الدفاع والقائد العام للأركان "هوري بومدين" بالرئيس "أحمد بن بلة" في انقلاب عسكري في 19 جوان 1965، وبعد وفاة الرئيس بومدين في 28 ديسمبر 1978 حسم الجيش أمر الرئاسة وعين "الشاذلي بن جديد" رئيسا للجزائر في 7 فيفري 1979، وبعد أحداث 1991 أجبر الرئيس بن جديد على الاستقالة ليخلفه المجلس الأعلى للدولة برئاسة "محمد بوضياف" الذي اغتيل في 30 جوان 1992، ثم عين القائد المتقاعد "علي كافي" ثم أعقبه قائد الجيش "اليمين زروال" رئيساً للبلاد في فيفري 1994، ثم قرر تقديم موعد إجراء الانتخابات الرئاسية فقدم استقالته في 11 سبتمبر 1998 قبل إكمال مدته الرئاسية التي فاز بها "عبد العزيز بوتفليقة" ومن بين أهم دوافع الحركة الاحتجاجية في الجزائر نجد أن:

- المطالبة بإصلاحات سياسية: حيث اتهمت المعارضة حكومة الرئيس بوتفليقة بغلق المجال السياسي من خلال ما يُسمى بالتحالف الرئاسي الذي يضم ثلاث أجزاء مشكلة للحكومة ومسيطرة على البرلمان منذ 1999.
- قانون الطوارئ: تم فرض حالة الطوارئ عام 1992 مباشرة بعد إلغاء الانتخابات التشريعية التي فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحظورة حاليا بعدد كبير من الأصوات، ودخول البلاد في دوامة من عنف مسلح قتل فيها مئات الآلاف من الجزائريين، ارتفاع معدلات الفقر والبطالة.
- بالإضافة إلى دوافع غير مباشرة تمثلت في: اندلاع الثورة في كل من تونس ومصر والنجاح في إسقاط أنظمة حكم تعتبر من أقوى الأنظمة هذا ما أعطى حافزاً للشباب الجزائري في القيام بهذه الاحتجاجات.[1]

تمثلت أهم الإصلاحات السياسية التي عرفتها الجزائر في: إعلان الرئيس "بوتفليقة" عن إصلاح قانون الجمعيات المحلية في 2011، لتتبعها في جانفي 2012 الإصلاحات الستة الشهيرة وهي كالآتي:

- القانون العضوي رقم 1/12 المتعلق بالانتخابات.
- القانون العضوي رقم 2/12 المتعلق بحالات التنافي مع العهدة البرلمانية.

1- عمار حميد ياسين، عبير سهام مهدي، "العوامل الداخلية والخارجية للتغيير السياسي في المنطقة العربية"" دراسات دولية، العدد 58، 2014، ص87.

– القانون العضوي رقم 3/12 المحدد لكيفيات توسيع تمثيل المرأة على مستوى المجالس المنتخبة.

– القانون العضوي رقم 4/12 المتعلق بالأحزاب السياسية.

– القانون العضوي 5/12 المتعلق بالإعلام.

– القانون العضوي 6/12 المتعلق بالجمعيات.[1]

محصلة هذه الإصلاحات أنها تبقى من صنع النظام، أي أنها ممنوحة بدلا من أن تكون محصلة لنقاش وطني بين كل الفاعلين السياسيين والاجتماعيين دون إقصاء وتمت صياغتها على أسس أمنية بحتة، ولم ترافقها إجراءات إعادة الثقة بين المواطن والسلطة وبالتالي يبقى تطبيقها مرهونا بإرادة النظام.

وبحلول عام 2019 وفي ظل الأوضاع التي تعيشها الجزائر عادت موجة الاحتجاجات والمظاهرات المنادية في مجملها برحيل النظام ولا للعهدة الخامسة للرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" لتتطور بعدها لمطالب أخرى مست العديد من الجوانب، مطالبة بتحقيق ديمقراطية حقة، وذلك بإحداث تغيير جذري داخل النظام وحاشيته، حيث عرفت هذه الاحتجاجات التي بدأت منذ 22 فيفري 2019 في العديد من ولايات الوطن إن لم تكن كلها، تحت إشراف ومشاركة كافة أطياف المجتمع وكل طبقاته من طلبة جامعيين ومحاميين وقضاة وأطباء...إلخ، عكس الاحتجاجات التي حدثت عام 2011 التي عرفت مشاركة محصورة وقليلة لفئات دون الأخرى وتعالت الأصوات المنادية برحيل نظام "عبد العزيز بوتفليقة" وترشحه للانتخابات المقرر أن تجري في 18 أفريل 2019، وذلك نظراً لتدهور حالته الصحية، وغيابه عن إدارة مهامه وتمثيل الجزائر في المحافل الدولية منذ قرابة سبع سنوات.

وعلى الرغم من أن القرارات التي أصدرها الرئيس بوتفليقة القاضية بتأجيل الانتخابات، كاستجابة لمطالب الاحتجاجات الشعبية، قد أربكت لحظة صدورها المحتجين وأحزاب

1– فتحي بولعراس، "الإصلاحيات السياسية في الجزائر بين استراتيجيات البقاء ومنطق التغيير"، المجلة العربية للعلوم السياسة، العدد 35، أوت 2012، ص– ص17–19.

المعارضة، لكنهم سرعان ما رأوا فيها التفافا على مطالبهم وأعلنوا رفضها ودعوا إلى استمرار الاحتجاجات.[1]

، وقد حظي المحتجون وسلوكهم الحضاري وكذلك تعامل السلطات الأمنية معهم حتى اللحظة بإشادة المتابعين سواءاً عربيا أو دوليًا من خلال ما تميزت به المظاهرات تحت شعار "سلمية سلمية" وهو ما تميزت به مظاهرات واحتجاجات الجزائر التي انفردت بالطابع السلمي الحضاري على غرار تجارب الدول المغاربية الأخرى ، حيث اتسمت بالعنف والتخريب واستعمال القوة والردع من طرف قوات الأمن، واستعمال مختلف الأسلحة لقمع المتظاهرين كما حدث في ليبيا، "، والجدير بالذكر هو موقف الجيش الشعبي الجزائري بقيادة الفريق "أحمد قايد صالح" الذي رافق الشعب طيلة فترة المظاهرات ومساندته له وتدخله من خلال تفعيل المادة 102 من الدستور الجزائري التي تنص:" إذا استحال على رئيس الجمهورية أن يمارس مهامه بسبب مرض خطير ومزمن، يجتمع المجلس الدستوري وجوباً، بعد أن يتثبت من حقيقة هذا المانع بكل الوسائل الملائمة، يقترح بالإجماع على البرلمان التصريح بثبوت المانع وإعلان حالة الشغور".

لقد ضربت الجزائر مثالا قوياً للعالم في ثورة نوفمبر المجيدة جعلها محط جذب وتقدير ومنحها مكانة لائقة بها بين الأمم، أفِلت قوتها الناعمة تلك لعقود، وها قد حان الوقت مجدداً لإحياء روح ثورة نوفمبر المجيدة بثورة سلمية حضارية سيعلم بها الشعب الجزائري العالم بأسره دروسا كثيرة، وعليه فإن الظرف يتطلب الاستعجال في التوافق على خريطة الطريق للمرحلة الانتقالية، وكل تماطل لن يكون أبداً في مصلحة الوطن، وعليه لا نملك إلا أن نقول: "حفظ الله الجزائر من عشريات سوداء".

وعليه نستنتج من خلال تجارب دول المنطقة المغاربية، أن هذه الشعوب ليست هي شعوب الأمس إنها شعوب حطمت كل جدار الخوف من الحكام والسادة الذين ذلوهم لفترات طويلة، فجاء اليوم الذي ذلت هذه الشعوب حكامها، لقد أظهرت القنوات الفضائية كيف يتوسل الرئيس السابق "معمر القذافي للثوار" "ارحموني"، والرئيس "زين العابدين بن علي"، ثم أن الدرس الذي أعطته الحركات الاحتجاجية المغاربية، ليس فقط للحكام فحسب، بل إلى

1- محمد عبد الرحمان عريف، "الجزائريون يرسمون مستقبلهم"، مجلة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 4 أفريل 2019، ص3.

المؤسسة العسكرية الأمنية ذاتها بأن أي قوة لا تستطيع أن تقف أمام تيار التغيير سواء اليوم أو غداً، وأن قوة هذه الحركات وسلاحها المميز هو سلميتها (خاصة المثال الجزائري)، وهذا سلاح متمدن، يتناسب مع العقلية والشخصية الجديدة للشعوب المغاربية، وعليه ما يمكن القول هو أن هذه الشعوب لم تنهض من العدم وإنما قامت من الظلم والاستبداد الذي دام لفترات طويلة ويعود الفضل في ذلك إلى انتشار الوعي خاصة في أوساط الشباب إضافة إلى التطور التكنولوجي الهائل لوسائل الاتصال التي سهلت تقريب الرؤى وتوحيد الآراء حول مستقبل هذه الدول وشعوبها.

المطلب الثاني: أسباب ما يسمى بثورات الربيع العربي في المنطقة المغاربية

إن الثورات لا تبدأ من العدم أو تقوم من فراغ سياسي أو اجتماعي، لكنها تعبير عن تراكم طويل المدى يحدث في البُنى السوسيولوجية وأنظمة السلطة، إن المتتبع لتحركات الشارع العربي وثورات الشباب في المنطقة المغاربية والوطن العربي عموماً، يرى أن العامل المحرك لهذه الثورات هو عنصر الشباب الرافض للاستبداد والاستعباد من أي سلطة كانت، مطالباً بحريته وتأمين مستقبل بلاده من خلال المشاركة في صناعة القرار والعدالة في توزيع الثروات بين أبناء الشعب الواحد.[1]

فلقد جاءت الثورات العربية لتعبر عن نوع من أنواع الانقطاع والصراع بين الأجيال الجديدة وذوي السلطة في المجالات السياسية والأكاديمية والإعلامية، ويمثل شعار "الشعب يريد إسقاط النظام" الذي رفعه شباب الثورة تمرداً رافضا واضحاً لسيطرة الجيل القديم على الحياة السياسية والمجتمعية العربية التي امتدت لعقود من جهة، وتوجها لبناء عالم جديد عنوانه: حرية، عدالة، كرامة، يناسب مدركات هذا الجيل التي تشكلت في ظل انسداد الحراك المجتمعي وتصلب شرايين السلطة.[2]

شكل أواخر عام 2010 ومطلع عام 2011 موجة عارمة من الثورات الشعبية الاحتجاجية في مختلف أنحاء الوطن العربي بدأت بـ "محمد البوعزيزي" والثورة التونسية التي أطلقت وتيرة الشرارة في الكثير من الأقطار العربية، ولهذا جرت محاولات عديدة لفهم أسباب ودوافع هذه

1- عاصي حسين محمود، سهاد عادل أحمد، "نهاية عصر النخبة: التداعيات والأسباب"، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية، العدد 14، 2012، ص61.

2- بلقيس محمد جواد، مرجع سابق، ص251.

التحولات الجذرية في المسيرة السياسية العربية عامة والمغاربية خاصة، ويمكن استنباط أبرزها آخذين بعين الاعتبار أن بعض هذه الأسباب ذات تأثير أكبر أو أقل بناءاً على الوضع الداخلي السياسي والاقتصادي والاجتماعي في كل دولة:

1- العامل الديمغرافي: تشهد المنطقة العربية والمغاربية خاصة في العقدين الأخيرين ما يُعرف بالطفرة الشبابية، إذ يمثل الشباب في المرحلة العمرية من 15 إلى 29 سنة أكثر من ثلث سكان المنطقة، وتعاني هذه الفئة العمرية مظاهر إقصاء اقتصادي وسياسي واجتماعي جعلها في مقدمة الفئات المطالبة بالتغيير والمحركة له،[1] وتعد البطالة من أهم المشاكل التي يعانيها الشباب في العالم العربي عامة والمغاربي خاصة، إذ ترتفع مستوياتها إلى 25% بين الشباب مقارنة بالمتوسط العالمي 14،4%، وتتركز نسب البطالة بشكل كبير في أوساط الشباب المتعلم الحاصل على تعليم عال بنسبة تفوق 95% من الشباب العاطل عن العمل في العالم العربي، كما يعاني الشباب من ناحية أخرى اقتصاديا سياسياً واضحاً، حيث أدى غياب الحريات السياسية والمدنية وضعف لأحزاب السياسة ومنظمات المجتمع المدني إلى انصراف الشباب عن المشاركة السياسية من خلال القنوات الشرعية.[2]

وكان الانطباع السائد عن الأجيال المغاربية والعربية الشابة الجديدة سلبياً، حيث يُرى في هذا الجيل بأنه غير مسيس بل غير مبالي وقليل الاهتمام بالسياسة والشأن العام قياساً بالأجيال السابقة له، بل أنه جيل ثقافته الفكرية والاجتماعية ضحلة، متشبع بقيم النفعية والاستهلاك التي يوفره له المجتمع.[3]

والواضح أن الأنظمة المغاربية لم تواكب أو بالأحرى لم تصدق هذا التطور وهذا النضج في قيم هذا الجيل الشبابي الواعي الذي أصبح اليوم يمثل يد واحدة في مواجهة استبداد أنظمة الحكم التي لطالما شكلت حاجز أمام إبداع هذه الفئة، وبذلك تفاجُئ هذه الأنظمة من هذا

1- نعمة هاشم، "مؤشرات التحول الديمغرافي في بلدان المغرب العربي"، الحوار المتمدن، العدد 862، 2004، على الرابط:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.osp?aid=19285.

2- دنيا شحاتة، "محركات التغيير في العالم العربي"، مجلة السياسة الدولية، العدد 184، أفريل 2011، ص11.

3- عبد الإله لقزيز، "ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل"، (بيروت: منتدى المعارف ، 2012)، تم تصفح يوم: 2019/3/16، متحصل عليه من:

http://digital-ahram.org.eg/policy.aspsc?serail=939356.

التغيير من هذه الموجات الثورية التي قادها هذا الجيل، وعجزها عن كبحه أو حتى التفاوض معه.

2- الإحباط النفسي: يُعد من أهم العوامل المنطقية الكامنة وراء انفجار الشعوب المغاربية وتوريثها على الأوضاع القائمة وانتقالها من حالة ألا فعل إلى الفعل، ويشأ الإحباط النفسي إذا كان هناك تباين وتناقض بين ما يريده الإنسان ويراه من حقه وبين الواقع العملي، وقد أسهمت العولمة والإعلام المفتوح وثورة الاتصالات في هذا التباين ومن ثم الإحباط، فالإنسان العربي العادي على وعي وإدراك بالحياة التي يعيشها الإنسان في الدول المتقدمة، خاصة من ناحية الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فطبقا لنظرية الدوافع يسعى الإنسان أولا لتحقيق حاجاته الأساسية مثل المأكل والمشرب والمسكن، فإذا حقق هذه الاحتجاجات الأساسية تظهر له دوافع للحصول على احتياجات أخرى مثل حقوقه السياسية، فقد يثور الإنسان لعدم حصوله على احتياجاته الأساسية (ثورة الفقراء) أو لحصوله على احتياجاته الأساسية وتطلعه إلى احتياجاته الإنسانية الأخرى، أو في بعض الأحيان يحدث خليط من الاثنين كما هو حال ثورات الربيع العربي.[1]

3- أزمات الشرعية وغياب الأساس الديمقراطي للحكم: تعد من الأسباب الرئيسية المحركة لهذه الثورات، إذ أدت إلى ترسيخ التسلطية السياسية والثقافية القمعية التي أسست لها وإلى بعض القبول بالأمر الواقع الحامل لجمود سياسي وشيخوخة سياسية عند قمة النظام وأجهزته،[2] فالنخب الحاكمة تجاوزت ما بين 20-30 سنة وأن الحكام ما بين 70-20 سنة وهذا السن لا يتكيف مع متطلبات الشباب وطموحاته، خاصة في ظل تمسك هذه الأنظمة بالسلطة وعجزها عن إنتاج السلطة الشرعية ووضعها في التداول للتعبير عن إرادة الجماعة وسيادتها.[3]

وهو ما ساهم في تعميق الهوة بين الشعوب المغاربية أو أنظمتها الحاكمة، وفي هذا السياق أكد "ماثيو غيدير" في مؤلفه "صدمة الثورات العربية" أن: "الشعوب العربية ما عادت تقبل

1- هشام رامي، "من الكبت إلى التعجل: الأبعاد النفسية للتحولات الثورية في المنطقة العربية"، تم التصفح يوم 2019/3/16، متحصل عليه من:

http://digital-ahram.org.eg/policy-aspsc?serial=939356

2- نبيل عبد الفتاح، النخبة والثورة، (مصر: دار العين للنشر، 2013)، ص40.

3- مباركة سليماني، مرجع سابق، ص 106.

بوضع الرعية بل أصبحت تطالب بوضع المواطن الحر والمسؤول...وهنا تمكن أحد الجوانب الأساسية للإنتفاضات الجارية"، كما اعتبر أن عملية الانتقال من مرحلة الرعية إلى مرحلة المواطنة الحديثة وحقوق الإنسان ليست سهلة على الإطلاق ولا تتم بين عشية وضحاها وتتطلب عقوداً من الزمن.[1]

4- تفشي الفساد: إن المتفحص في خطابات حركات الاحتجاج والثورة لا يجدها تدور على رفض بنية الاستبداد الحاكمة للنظام السياسي فحسب، بل أيضا إسقاط الفساد ورفض ظواهر التهب المنظم للثروات والمقدرات من قبل عصابات المال والسلطة المتحالفة في شبكة مصالح مشتركة، فقد أصبح الفساد هو الشرعية التي تقوم عليها الأنظمة المغاربية نتيجة لغياب الرقابة التي يفرضها مبدأ المسؤولية، وتدني درجة الشفافية التي تتسم بها أنظمة الحكم غير الديمقراطية، وهو ما كشفته تسريبات ويكيليكس التي فضحت فساد الحكام في البلدان التي مرّ بها الربيع العربي من بذخ للأموال واتفاقيات سرية ومؤامرات ضد الحكام والشعوب...إلخ.

فبدأت الهوة تتسع بين الشباب الحالم بالوعود وبين ساسة دولهم، وقد كشف تنحي أو زوال بعض زعماء دول ثورات الربيع العربي وانهيار أنظمتها عن أن تلك الدول كانت تعاني من فساد إداري ومالي كلف هدر عشرات المليارات من الدولارات إضافة إلى هدر في الموارد والإمكانيات المادية والبشرية.[2]

5- العامل التكنولوجي والاتصالات: حملت ثورة الإعلام والاتصال إلى المجتمعات المغاربية، في مطلع عقد التسعينيات إمكانات جديدة لاتصال الشباب بمصادر المعلومات وتوسعت مداركهم للعالم، وبدت تلك المتغيرات مؤذنة بإحداث تبدلات جوهرية في انساق القيم وفي المعايير في الصلة بالذات والعالم،[3] ورغم سياسة منع دخول التقنيات المتطورة التي انتهجتها معظم الأنظمة السياسية العربية المغاربية – إلا في أجهزتها الأمنية والمخابراتية– إلا أن العولمة اجتاحت المجتمعات والحدود وبالتالي أصبحت الوسائل الإلكترونية في متناول الكثير من الدول المغاربية، فقد استطاعت وسائل الإعلام الجديدة

1- هاشم صالح، الانتفاضات العربية على ضوء فلسفة التاريخ، (لبنان: دار الساقي، 2013)، ص326.

2- عاصي حسين محمود، سهاد عادل أحمد، مرجع سابق، ص65.

3- مباركة سليماني، مرجع سابق، ص 104.

ومواقع التفاعل الاجتماعي أن تكسر القيود السياسية والقانونية والإدارية المفروضة على حريات الرأي والتعبير،[1] وقد أبرزت أبحاث المفكر "إيمانويل كاستل" الدور الذي تمارسه تقنيات المعلومات في إنجاز التحولات الاجتماعية الكبرى، وعليه فاجئ الشباب العربي عامة والمغاربي خاصة مختلف السلطات من خلال انتقالهم وجروحهم من عالم افتراضي إلى عالم واقعي أي إلى الشارع وذلك عندما استخدموا الإنترنت بفعالية لتعبئة جماهير الشباب بمواعيد وأماكن تجمع حلولها إلى انتفاضات وثورات في عام 2011 داعيين إلى التغيير الإصلاحي، وإنهاء الفساد بالقضاء على النظم التسلطية واستبدالها بنظم ديمقراطية (تونس، ليبيا) بشكل فاجئ المنطقة والعالم.[2]

6- احتكار الثروة: يشير الكثير من المراقبين السياسيين ومن علماء الاجتماع السياسي إلى أن غياب العدالة في توزيع الثروة يعد أحد أهم أسباب اندلاع الثورات، فقد شهدت المنطقة المغاربية في العقود الأخيرة خللا كبيراً في توزيع الثروة واستئثار فئة قليلة بموارد الدولة،[3] عبر تكريس معادلة (زواج السلطة ورأس المال) وتفشي الفقر كأحد مخلفات الإصلاح الاقتصادي وتبني آليات السوق وتراجع دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما عظم من قيمة المؤشرات المالية على حساب التهميش التنموي لفئات واسعة من المجتمع، ولهذا قامت هذه الثورات على وجه نوعين من الاحتكار "احتكار السلطة واحتكار الثروة" وعليه كانت الشعارات المرددة في هذه الثورات هي "الحرية والعدالة الاجتماعية".[4]

7- غياب الحريات السياسية: اعتمدت الدول المغاربية على ترسانة واسعة من الأدوات القانونية والأمنية والإدارية لتقييد الحريات والأحزاب السياسية والإعلام ومنظمات المجتمع المدني، وهيكلة الانسداد السياسي بأطر لا تسمح بالتعبير الحر، وقد أدى امتناعها عن تبني إصلاحات سياسية حقيقية إلى انصراف المواطنين عن المشاركة في العملية السياسية.

1- نبيل عبد الفتاح، مرجع سابق، ص46.

2- حازم عبد الحميد النعيمي، "في ضوء الثورات العربية الشعبية بتونس ومصر- دور الأنترنت ومواقعه في تحرير المعلومة والرأي من القيود التقليدية"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 32، 2010، ص79.

3- نبيل عبد الفتاح، مرجع نفسه، ص40.

4- وصال الغراوي، "الثورات العربية واستحقاقات التغيير-دراسة تحليلية حول أسباب انهيار النظم"، مجلة قضايا سياسية، المجلد 26، العدد الأول، 2012، ص- ص158-160.

واتجاه المهتمين منهم بالشأن العام خاصة من أبناء الطبقة الوسطى إلى المشاركة من خلال قنوات بديلة وفي مقدمتها الحركات الدينية والعرقية، والتي تحولت إلى أهم فاعل سياسي في مواجهة النظم المستبدة في معظم الدول منها المغاربية حيث رفضت المشاركة في المنظومة السياسية التي فرضتها الدولة على معارضيها، وتبنت خطابا يتجاوز مطالب الإصلاح التدريجي وطالبت بالتغيير الشامل من خلال تعبئة الشارع في مواجهة النخب الحاكمة.[1]

8- إخفاق دور المعارضة في تقديم بديل سياسي عملي للأنظمة القائمة: وبذلك شعرت الجماهير المغاربية أن مسؤولية التغيير مسؤوليتها وأنها إن لم تأخذ بزمام الأمور بأيديها فسوف تكرس سياسات القمع القائمة، ومن هذا المنطق شكلت الثورات المندلعة إدانة ورفضا صريحاً للأنظمة المغاربية خاصة والعربية عامة المتهرئة التي حكمت البلاد على مدار عقود طويلة، وكرست سياسات وممارسات احتقار وإذلال وظلم واستعباد وقهر الشعوب.[2]

9- العامل الاقتصادي والاجتماعي: تجلى في سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة المغاربية التي تتميز بأداء حكومي غاية في السوء، فعلى الرغم من الثروات الهائلة التي تزخر بها المنطقة، إلا أنها أخفقت في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، إذ لا تزال العديد من دول المنطقة تعاني من البطالة والفقر والأمية وتدني مستويات الدخل وغياب الخدمات والمرافق، فضلا عن الاتساع المستمر للفجوة بين الطبقات والمناطق في الدولة الواحدة،[3] فضلا عن ارتفاع معدلات التضخم والارتفاع غير المسبوق لأسعار السلع الغذائية في ظل فشل سياسات الدعم الحكومي في مساعدة الفئات الأكثر فقرا، ويمثل الجمع بين مطلبي الحرية والعدالة الاجتماعية في مجرى الحركات الثورية والاحتجاجية اليوم أول شكل من أشكال الاقتران بين المسألة السياسية والمسألة الاجتماعية/الاقتصادية في الوعي العربي المعاصر فقد طالب الشباب المنتفض ومن خلال خطاباته المرفوعة بكل حقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ورغم ما تتسم به المنطقة إلا أنها تصنف من بين الدول الهشة (الفاشلة) التي تصدر عن مؤسسة صندوق السلام (FFP) ومجلة السياسة الخارجية التي تقدم إحصائيات ومؤشرات

1- دنيا شحاتة، مرجع سابق ص12.

2- عاصي حسين محمود، سها عادل أحمد، مرجع سابق، ص68.

3- نغم نذير شكر، "التحركات الراهنة في النظام العربي المعاصر"، مجلة دراسات دولية، العدد 48، 2011، ص7.

على فشل الدول ولقد جاء ترتيب دول المنطقة المغاربية حسب صندوق السلام لسنة 2018 كالتالي:

* ضمن خانة الدول ذات التحذير المرتفع أو العالي (Elevated Warning) نجد: تونس (الرتبة 92 بـ 72،1 من 120 نقطة)، المغرب (المرتبة 83 بـ 74،0 نقطة)، الجزائر (المرتبة 73 بـ 8،75 نقطة).

* ضمن خانة الدول ذات الإنذار (Alert) نجد: ليبيا (المرتبة 25 بـ 94،6 نقطة)، موريتانيا (المرتبة 31 بـ 92،2 نقطة).[1]

* تواجه دول المنطقة المغاربية تحديات أمنية واقتصادية واجتماعية متعددة، ترتبط بتصاعد حدة التهديدات الإرهابية، وتصاعد عمليات التهريب عبر الحدود، هذا ما يخلق مشاكل اقتصادية، اجتماعية، كبيرة تنعكس سلباً على تطور شعوب المنطقة رغم الإمكانيات الكبيرة التي تزخر بها هذه المنطقة، حيث أنه بسبب الصراع الأهلي في ليبيا وتصاعد درجات التهديد الأمني في هذه الدول (وهو ما سيتم تناوله في الفصل الثالث بالتفصيل) أدى إلى تردى الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية، حيث ما يُلاحظ على هذا الترتيب هو تحسن ترتيب تونس لتقفز من المركز 89 إلى 92 في المؤشر.[2]

10- العامل الخارجي: يُعد العامل الخارجي من العوامل المؤثرة جدا في عملية التغيير التي تشهدها المنطقة العربية عامة، ولا يمكن لأي متابع إغفال دور الغرب ممثلا في الولايات المتحدة الأمريكية من جهة والإتحاد الأوروبي بقيادة فرنسا من جهة أخرى في دعم الثورات العربية على كافة الأصعدة سواء كان دعما إعلاميا أو سياسيا أو عسكريا مباشراً كما حدث في ليبيا،[3] فقد شهدت السنوات الأخيرة تصاعدا كبيراً لدور الفاعلين الدوليين في السياسات الداخلية لدول المنطقة وذلك عبر دعم مبادرات تخل باستقرار النظام العربي عامة والمغاربي خاصة، وبالنظم السلطوية في المنطقة خاصة تلك التي تبنت مواقف مناهضة للولايات المتحدة الأمريكية، حيث حاولت الولايات المتحدة الأمريكية الإيحاء بأنها تقف بجانب

1-Fragile States Indesc 2018, the fund for peace,6-7.

2- عارف بني حمد، "تحليل أوضاع الدول العربية في مؤشر الدول الهشة أو الفاشلة لعام 2018"، تم التصفح يوم: 2019/3/22، على الربط:

http://www.raialyoum.com/indesc.php?85.

3- أحمد عبد الكريم، مرجع سابق، ص169.

الشعوب العربية وحقها في الحرية والديمقراطية في الوقت الذي كان فيه النظام التونسي من الحلفاء الإستراتيجي لها في المنطقة وكانت هي كبش الفداء للتحولات التي نالت بها الولايات المتحدة، ومن هنا يبرز اتجاهين؛ يرى **الاتجاه الأول:** أن للعامل الخارجي دور كبير ومؤثر في تحريك الشارع العربي وإحداث تغييرات فيه إذ لعبت الولايات المتحدة دوراً خفيا في هذه الثورات، ويدعم أنصار هذا الاتجاه طرحهم بتسريبات موقع ويكليكس التي عُدَّ نشرها بمثابة فوضى خلاقة بوسائل جديدة، وفي السياق نفسه يرى المفكر التونسي "حدد ميزري" في مؤلفه "ربيع عربي أم خريف أصولي" "إن انتفاضات الربيع العربي ليست عفوية إلى الحد الذي يصورونه"،[1] **الاتجاه الثاني:** يرى أن الثورات العربية هي صناعة داخلية خالصة لم يكن فيها أي دور خارجي مثل من خلال ما ذهب إليه المفكر "عبد الإله بلقزيز" بنفيه لدور العامل الخارجي.[2]

– والأكيد أنه وإن اختلفت الآراء والمواقف يمكن الجزم بأن الغرب نجح في قراءة الأوضاع والواقع العربي وأحسن استغلاله بشكل ذكي.

المطلب الثالث: نتائج ما يسمى بثورات الربيع العربي على الأمن في المنطقة المغاربية

في خضم الأحداث التي عرفتها دول المنطقة المغاربية والتي أفرزت بيئة مهيأة لإنتاج وتقوية التهديد الأمني على كافة الأصعدة وذلك في ظل تراجع الدور الأمني للدولة المغاربية التي بات يتسم بنوع من الفوضوية نتيجة للتحولات السياسية أو ما يعرف بثورات الربيع التي اجتاحت دول هذه الأخيرة، حيث برزت في هذا الإطار مجموعة من التهديدات والفواعل المهددة والمحاصرة لمنطقة المغرب العربي، اتسمت بالقدرة الهائلة على الانتشار والتغلغل ما خلف وضعاً أمنيا معقداً سمح بترابط هذه الفواعل التي تركزت أساساً في انتقال الظاهرة الإرهابية من مرحلة الانحسار إلى مرحلة الانتشار، وتدفق السلاح الليبي عبر جل الأقاليم المغاربية، هذا ما جعل المنطقة تعيش حالة من اللاأمن، ولهذا جاء هذا المطلب ليدرس

1– هاشم صالح، مرجع سابق، ص131.

2– عبد الإله بلقزيز، مرجع سابق، ص145.

مختلف التهديدات أو الفواعل المهددة للأمن في المنطقة المغاربية خاصة بعد احداث 2011 وما مرت به المنطقة من تحولات سياسية هامة.

1- تعقيدات الظاهرة الإرهابية: شاع توظيف مصطلح الإرهاب في كتابات ومداخلات الإعلاميين والرسميين والجامعيين والأكاديميين حتى أحدث زخما علمياً، فضلا عن تداوله بين العوام من الناس بفضل القنوات والوسائل الإعلامية التي رفعته إلى صدارة ما يشغل الرأي العام العالمي، ولكن ومع هذا كان من الصعوبة إيجاد تعريف جامع ومتفق عليه للإرهاب، بحيث تعددت التعاريف واختلفت ومن بين التعريفات التي قُدمت لتعريف الإرهاب نجد:

عرفته اتفاقية قمع الإرهاب التي وضعته عصبة الأمم المتحدة 1937 بأنه: "كل اعتداء على الأرواح والممتلكات العامة أو الخاصة بالمخالفة لأحكام القانون الدولي بمصادره المختلفة، وهو بذلك يمكن النظر إليه على أساس أنه جريمة دولية أساسها مخالفة القانون الدولي، ويعد الفعل إرهابا دولياً وبالتالي جريمة دولية سواء قام به فرد أو جماعة أو دولة، كما يشمل أيضا التفرقة العنصرية التي تباشرها بعض الدول".[1]

أما التعريف **الجزائري للإرهاب:** ورد التعريف القانوني في القسم الرابع مكر من قانون العقوبات الجزائري تحت عنوان: الجرائم الموصوفة بأفعال إرهابية أو تخريبية ضمن المادة 87 مكرر فقرة 03، حيث حددت الأعمال الإرهابية كل فعل يستهدف أمن الدولة والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقرار المؤسسات وسيرها العادي وذلك عن طريق بث الرعب في أوساط السكان والاعتداء المعنوي أو الجسدي على الأشخاص وتعريض حياتهم للخطر، وعرقلة حركة المرور أو حرية التنقل في الطريق والاعتداء على رموز الأمة والجمهورية، وعرقلة عمل السلطات العمومية وسير المؤسسات أو الاعتداء على حياة أعوانها أو ممتلكاتهم أو عرقلة تطبيق القوانين والتنظيمات.[2]

1- هارون فوغلي، الإرهاب العولمي وانهيار الإمبراطورية الأمريكية، (القاهرة، دار الواقي للنشر، 2006)، ص25.

2- منصور لخضاري، "إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، (جامعة الجزائر 3، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسة، تخصص: تنظيم إداري والسياسي، 2013/2012)، ص104.

من خلال ما تم تقديمه من تعاريف حول "الإرهاب" نخلص بتعريف إجرائي مفاده: "أن الإرهاب هو عبارة عن مجموعة من الأفراد (بُعد لشري) يمارسون أعمال ونشاطات إجرامية تتسم بالعنف، وتنزع الخوف والرعب بين الناس، هدفهم الحصول على الكسب المادي بكل الطرق وخاصة الغير المشروعية من خلال مظاهر الجريمة المنظمة وقد يتعدد هذا الأخير من محلي إلى إقليمي إلى دولي.

– حظيت ظاهرة الإرهاب بنقاش أكاديمي واسع، وباهتمام سياسي ودبلوماسي بالغ لدى صناع القرار في دول المغرب العربي، نظرا لما أصبحت تمثله الظاهرة من خطر إقليمي كبير على المنطقة، انطلاقا من واقع بنيوية الدولة في المنطقة، فبالرغم من الإقرار بأن جذور الظاهرة ليست بالجديدة إلاّ أن إفرازات الوضع الإقليمي الحالي يجعل من الظاهرة تتصدر الشواغل الأمنية لهذه الدول، نظراً لتشابكها وتراوجها مع العديد من الظواهر الأخرى التي أضحت تتكامل معها، وتتغذى من واقع البيئة الأمنية الحالية، التي تكشف عن عدم صلابة التراص الأمني في مواجهة الظاهرة بين دول المغرب العربي.

تنتشر الجماعات الإرهابية بمختلف مسمياتها وانتماءاتها في معظم الأراضي المغاربية، وتتخذ من الأخيرة مواقع لها، إذ عرفت هذه الدول بعد الاستقلال محاولات لتأسيس حركات إسلامية تتولى النضال السياسي للتعبير عن إيديولوجيتها من أجل إقامة المشروع الإسلامي بحسبها، لكن الرفض المشترك في كل الدول حال دون تحقيق ذلك، مما دفع ببعض القيادات الإسلامية إلى انتهاج العمل السري، في نشر الدعوة والنهج، في حين اتخذت مجموعات أخرى طابعا عدائيا في التعبير عن مواقفها تجاه الدولة، كحركة الشبيبة الإسلامية في المغرب التي قامت ببعض العمليات التخريبية، والاغتيالات المنظمة كان أبرزها اغتيال المعارض السياسي "عمر بن جلول" سنة 1975،[1] وجماعة "بو يعلي" في الجزائر التي قامت هي الأخرى ببعض الأعمال الإرهابية خلال الفترة ما بين (1980–1987)، كان أبرزها الهجوم المسلح على مدرسة الشرطة صومعة (ولاية البليدة) سنة 1985.

لكن مع بداية تسعينات القرن الماضي، ونتيجة للتحولات الدولية التي شاهدتها العالم بعد انهيار الإتحاد السوفياتي، وكذا انسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان في فيفري 1989

1- Abderrahmane lemchichi, transition politique au maroc, reue confluence méditerrnée N=31,(édition la harmattan,1999),p42.

بعد انهزامها، بدأ المقاتلون العرب بالعودة إلى بلدانهم الأصلية وصادق أن تزامن ذلك مع بداية عهد التعددية في دول المغرب العربي، حيث وجدت التيارات الإسلامية بمختلف روافدها الأرضية الخصبة لتجسيد مشروع الدولة الإسلامية،[1] إلا أن فشل التجربة الجزائرية بعد نجاح الجبهة الإسلامية للإنقاذ أجهض من طموحات هذه التيارات في تحقيق هدفها المنشود، ما دفع بالكثير من الراديكاليين في الحركة الإسلامية إلى الاقتناع بعدم جدوى النهج السياسي والدعائي، وبدؤوا في التحول نحو تبني النشاط الإرهابي على اعتبار أن الدولة خارجة على أسس الشرع وأنه لا يمكن إحداث تغييرات سياسية إلا باستخدام العنف، وما لبث هذا الأسلوب إن انتقل وعم باقي دول المغرب العربي.

شكلت سنة 2007 منعرجا حقيقيا في نشاط الجماعات الإرهابية بعد تحول هذه الحركات إلى تنسيق وتدويل نشاطها، حيث وجه نائب تنظيم القاعدة "أيمن الظواهري" نداء إلى ال×يرة في 3 نوفمبر 2006 تحت عنوان: "أمة الاستلام في المغرب، أزمة الصمود والجهاد، هؤلاء أبناؤكم الذين اتحدوا تحت راية الإسلام والجهاد ضد أمريكا، فرنسا، إسبانيا وغيرها، ظهروا أراضيهم من العبيد، معمر القذافي، زين العابدين بن علي، عبد العزيز بوتفليقة ومحمد السادس".

تكلل هذا النداء في يوم 24 يناير 2007 بإعلان قائد الجماعة السلفية للدعوة والقتال بالجزائر "عبد المالك دروكال" بالانتماء رسميا إلى التنظيم رسميا إلى التنظيم الجديد تحت اسم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي AQMT"، ثم اتصمت له مجموعة المقاتلين الإسلامية الليبية بقيادة "أبو الليث الليبي"، ومجموعة المقاتلين بقيادة الإرهابي "أبو البراء".

بعد التحولات التي عرفتها دول المنطقة المغاربية بداية من 2011، وما نتج عنها من أزمات بنيوية، خاصة بالأزمة الليبية التي بدأ الوضع في ظلها أكثر ملائمة أمام الحركات الإسلامية الجهادية على الصعيد اللوجيستي، بسبب انتشار السلاح واتساع المناطق غير

1- ياسر الزعاترة، الظاهرة الإسلامية قبل 11 أيلول- تجارب وتحديات وآفاق، (بيروت، الدار العربي للعلوم، 2004)، ص59.

الخاضعة لسلطة الدولة، وكذا تفريغ السجون في ليبيا وتونس من السجناء والذي أدى إلى خروج العديد من الإرهابيين وعودتهم إلى النشاط في ظل الوضع الملائم.[1]

شكل هذا الوضع الجديد فرصة حقيقية لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، حيث امتزج الموقف القيادي ما بين مباركة هذه التحولات باعتبارها قامت ضد الأنظمة التسلطية الموالية للغرب، وما بين التحذير من التوجيه غير الصحيح لمسار هذه التحولات، حيث كتب "أبو يحي الليبي" وهو المفتي الشرعي للتنظيم رسالة بعنوان: "ثورات الشعوب بين التأثير والتأثر" واعتبر أن هذه الأحداث بمثابة فرصة سانحة يجب استثمارها، لكن مع عدم الاندفاع وراء صيحات التغيير من غير تثبت واستبصار، وهو ما عبر زعيم تنظيم القاعدة في تحذيره من الطبيعة العلمانية للتغيير، بعد الدعوات إلى إقامة الديمقراطية في الدول المنتفضة، محذرا من الخروج عن الإسلام، باعتبار أن الديمقراطية لا يمكن سوى أن تكون غير دينية.[2]

أما ميدانيا فقد أصبح نشاط تنظيم القاعدة في المنطقة مرتبط برؤية جيوبوليتيكية جديدة، تنطلق من المغرب العربي مروراً بالصحراء الكبرى ووصولا إلى منطقة القرن الإفريقي، وصارت تحركاته أكثر تعقيدا بعد تحول دول الساحل إلى مسرح حقيقي وقاعدة خلفية بالمنطقة، ولعل أكثر تبعات هذا الوضع يبرز من خلال الهجوم الذي قام به أحد فروع التنظيم بالجنوب الجزائري على منشأة الغاز بمنطقة "تيقنتورين" والذي كشف عن توريط إرهابيين من جنسيات ليبية، تونسية، مالية ونيجيرية...إلخ، في حين تم استخدام الأسلحة الليبية المهربة، وتم التخطيط والتنفيذ انطلاقا من الأراضي المالية.

بالإضافة إلى ذلك وبعد سقوط كل من النظام التونسي والليبي، شهدت المنطقة ميلاد تنظيم إرهابي آخر تحت اِسم "أنصار الشريعة" بقيادة "سيف الله بن الحسين" (المكنى أبي عياض التونسي)، الملقب بشيخ الجهاديين في تونس، وفي ليبيا بزعامة "محمد علي الزهاوي" لمكنى أبي مصعب) وكلا الرجلان تم الإفراج عنهما سنة 2011، حيث قام هذا التنظيم بالعديد من الإحتيالات والعمليات في تونس كان أبرزها الهجوم على السفارة الأمريكية هناك، واغتيال

1- حمزة المؤدب، "الإرهاب في تونس بين هشاشة الوضع الداخلي وتعقيدات الوضع الإقليمي"، تقرير مركز كارنيجي، مارس 2015، ص4.

2- الطيب بوعزة، "القاعدة في المغرب الإسلامي: من موقع الجزيرة، تم التصفح يوم: 2019/3/18، على الرابط: http///WWw.aljazeera.net/Knowledgegate/opinions

المعارضين السياسيين "شكري بلعيد ومحمد البراهيمي"، أم ليبيا فقد قامت إحدى خلايا التنظيم باغتيال السفير الأمريكي في سبتمبر 2012 ببنغازي.[1]

في مقابل ذلك وبالإضافة إلى تنظيم القاعدة في المغرب العربي والجماعات المتصلة به، يبرز تنظيم آخر وافد إلى المنطقة المغاربية يتمثل في "الدولة الإسلامية" وهو جماعة إرهابية أخذت تسميتها من ما يسمى الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" ويعد هذا لتنظيم أكثر خطورة نتيجة تمدده المستمر وقدرته على التجنيد والتحرك، حيث أعلنت هذه الأخيرة عن بيعتها للزعيم "إبراهيم عواد السامرائي" (المكنى أبو بكر البغدادي).[2]

ففي الجزائر أعلن منشقون عن القاعدة من كتيبة الهدى وبعض السرايا الخاصة بالتنظيم عن إنشاء فرع "جند الخلافة" التابع للدولة الإسلامية وعبروا عن بيعتهم "لأبي بكر البغدادي"، وفي ليبيا أعلنت جماعة ناشطة في شرق مدينة "درنة" عن قيام "إمرة إسلامية" تابعة لتنظيم الدولة الإسلامية، أما في تونس فقد أعلنت كتيبة "عقبة بن نافع" عن انضمام هي الأخرى التنظيم الدولة الإسلامية، وعليه يعرف هذا التنظيم التحاق متزايد للشباب في المغرب العربي، حيث كشف تقرير لصحيفة "واشنطن بوست" أن عدد المغاربة المتواجدين في هذه المعاقل يتجاوز 4500 مقاتل، من بينهم 3000 تونسي و1500 مغربي و250 جزائري، ما يطرح تخوفاً من عادة تكرار تجربة لمقاتلين المغاربة الأفغان، خصوصاً في ظل تغلغل هذا التنظيم بإفريقيا بعد البيعة التي خطى بها من طرف جماعة "بوكوحرام" بنيجيريا، أخطر الجماعات الإرهابية في إفريقيا جنوب الصحراء، ما قد يتيح إمكانية محاصرة التنظيم للدول المغاربية مستقبلا إذا ما استمر تصاعد هذا المد الإرهابي.[3]

ما يمكن استنتاجه والقول أن هذه الظاهرة استفحلت وانتشرت أكثر في المنطقة المغاربية بفعل بيئة لتهميش والانغلاق السياسي، والظروف الصعبة التي مرت بها دول المنطقة خاصة بعد سنة 2011 وما صاحبها من تحولات مست العديد من الجوانب، فوجدت هذه الظاهرة بيئتها المناسبة للتغلغل والانتشار بسبب الظروف السالفة الذكر، وعليه يقول الدكتور

1- توفيق المدني، تونس: الثورة المغدورة وبناء الدولة الديمقراطية، (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013)، ص128.

2- حسن أبو هنية، "تنظيم الدولة الإسلامية –النشأة، التأثير، المستقبل"، مركز الجزيرة للدراسات، 2015، ص24.

3- هارون زيلين، "تحليل سياسات"، من موقع: معهد واشنطن للسياسات، تم التصفح يوم: 2019/3/27، على الرابط: httpMwww.washimgtoninstitute.org/ar/policy-analsis/view

"برهان غليون" في هذا الشأن وهو مدير مركز الدراسات الشرق الأوسط بجامعة باريس03: "إن أصل الظاهرة هي الظروف الاستثنائية التي تعيشها مجتمعاتنا والتي نحن مسؤولون عنها، قبل أن تتوجه إلى الخارج فإنها فتكت ولا زالت تفتك أسس الحياة الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والفكرية، فتدهور شروط الحياة الإنسانية وانحطاط القيم والتهميش وتهييج الأحقاد عملوا على تنمية العنف ليتحول إلى آلة فتاكة ليس لها حدود.[1]

2- فوضى السلاح في المنطقة: يُعد الاتجار غير القانوني بالسلاح أحد أوجه الجريمة المنطقة الأكثر خطورة، لما له من انعكاسات على الواقع الأمني في أي منطقة من العالم، وتعد منطقة المغرب العربي من بين هذه المناطق التي تعرف رواجا كبيراً تمثل هذه الظاهرة خاصة في ظل الأوضاع والظروف والإنفلات الأمني الذي تعاني منه معظم دول المنطقة، حيث تعرف هذه الظاهرة رواجا كبيراً خاصة في المناطق التي تعرف بالتوتر وعدم الاستقرار، إذ تقول الباحثة من جامعة أريزونا "ميري بيترسون" في هذا الصدد: "إننا نعلم من دون شك أنه أينما وجدت الأسلحة سيكون بالتأكيد هناك نزاع.[2]

لكن وبالرغم من القلق الكبير الذي كان ينتاب الدول حول موضوع انتشار السلاح وتغذيته لبؤر التوتر، لم تكن المنطقة المغاربية تطرح هذا الموضوع بحدة وقلق عميق، باستثناء بعض السلاح الذي كان بحوزة الجماعات الإرهابية، والتي قامت بشرائها من بعض الشبكات الإجرامية الناشطة في مناطق إفريقيا وجنوب الصحراء.

ومع التطورات الأمنية لتي عصفت بالمنطقة، والناجمة عن تلك التحولات السياسية منذ 2011، بدأ هذا النوع من المخاطر والتهديدات يبعث القلق لدى دول المنطقة، حيث شكل فتح مخازن الأسلحة الليبية من طرف العقيد معمر القذافي وتسليح الدول الأجنبية للكتائب المناوئة لنظامه معضلة حقيقية نمو اتساع تعقيدات الأزمة الليبية لتي بات منطق السلاح

1- برهان غليون، أصل لعنف في مجتمعاتنا...والسياسات الدولية غير العادلة، من موقع الحوار المتمدن، تم التصفح يوم: 2019/3/20، على الرابط:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=347

2- أحمد طالب أبصير، "المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، (جامعة الجزائر، كلية الحقوق السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، تخصص: إستراتيجية ومستقبليات، 2010/2009)، ص105.

فيها حاضرا بقوة، لاسيما في ظل تلاشي نفوذ السلطة المركزية حيث أكدت على نفاذ أكثر من 45 ألف قطعة سلاح من مخازن الأسلحة الليبية.

في حين أشار تقرير عده فريق من 5 خبراء لدى الأمم المتحدة ينسق عملهم الخبير الإقليمي "خليل مسن" على استمرار تدفق السلاح إلى ليبيا ومنها يجري تهريبها إلى 14 دولة على الأقل، وبتوريط أكثر من 1700 مليشية بالتنسيق مع شبكات الجريمة المنظمة والجماعات الناشطة عبر المنطقة.[1]

كما يؤكد التقرير على الانتهاكات المستمرة لقرار حظر الأسلحة المفروض على ليبيا والذي شكل إحدى العقبات الكبرى في سبيل الاستقرار داخل البلاد والمنطقة، وبحسب التقرير الذي سلّم لمجلس الأمن تطبيقا لمقتضيات القرار رقم 2011/1773 فإنه على الرغم من التطورات الايجابية الطفيفة التي تحققت على صعيد إعادة بناء القطاع الأمني الليبي إلا أن الأسلحة في معظمها تحت سيطرة الميلشيات التي تستغل من ضعف مراقبة الحدود فرصة لترويج هذا النشاط، ما يزيد من أعباء الدول المجاورة فيما يخص مراقبة حدودها، ويضاعف من تفويض فرص إعادة بناء الدولة الليبية في ظل الانتشار المتزايد للسلاح الليبي، وسهولة الحصول عليه بدون توفر أدنى رقابة أو قوانين حمائية.[2]

أما على الصعيد الإقليمي فقد باتت مخاوف كبرى تنتاب المنومة الإقليمية، وينطلق هذا القلق من تلك الأدوار التي أصبحت تضطلع لها جماعات متطرفة وأخرى متمردة في المتاجرة بمئات الأطيان من ترسانة الأسلحة الليبية وتهريبها عبر الحدود، حيث أضحى هذا التهديد يلقى بظلاله الكئيبة على أجندة وتحركات دول الجوار الليبي التي تأثرت في العمق بالأزمة الليبية في ظل انتعاش الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود.

وقد كشفت تقارير أخرى على انتشار السلاح الليبي يشكل مخيف مثلا مكّن السلاح الليبي تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركات التمرد الطارقية كحركة تحرير واستقلال

1- عبيد إميجن، انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في إفريقيا، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2014)، ص4.

2- عبد الله كامل، "دور السلاح في إشعال الصراعات الداخلية في ليبيا"، تقرير مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2012، ص6.

أزواد (MNLA) من السيطرة على شمال مالي، وإدخال المنطقة في حرب أهلية أعقبها دخول القوات الفرنسية والإفريقية في مالي بحجة ضرب نشاط الإرهابيين في المنطقة.[1]

– أما في الجزائر فقد كانت أبرز العمليات الناجمة عن تعاظم مصائب السلاح الليبي هو استخدامه في حادثة منشأة الغاز بجنوب شرق الجزائر، وهذا ما أكده "مختار بلمختار" أحد أمراء التنظيم الإرهابي، والذي أعلن عن شراء كميات كبيرة من السلاح، وأن أغلب الهجمات التي تتعرض لها الجزائر مصدرها السلاح الليبي، وفي تونس أثبت تحقيقات أمنية كذلك استخدام مسدسات ليبية في الاغتيالات السياسية بتونس، حيث أكد وزير الداخلية التونسي آنذاك "لطفي بن علي" أن اغتيال المعارضين السياسيين "شكري بلعيد ومحمد البراهيمي" تم بواسطة أسلحة ليبية، تورط في جلبها الإرهابي التونسي "بو بكر حكيم"، وأن كميات كبيرة من السلاح قد وصلت إلى تونس عبر ليبيا بهدف تنفيذ سلسلة اغتيالات وإقامة معسكرات تدريب تابعة لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، بالإضافة إلى ما شهدته ولاية "تطاوين" التونسية من قبل من خلال معركة بين أهالي منطقتي "رمادة وذهيبة" استعملت فيها بنادق الكلاشينكوف أثبتت لتحريات أنها مهربة من التراب الليبي، مما بشير إلى انتشار ظهرت السلاح داخل البلاد ويطرح أكثر من سؤل دول نسبة الأسلحة التي اِعترت عليها قوات الجيش والأمن من جملة ما تم تهريبه وتخبئته داخل التراب التونسي وما جاوره.[2]

من جهته يرى المحلل السياسي الموريتاني "لحسين ولد مدو" أن تدفق السلاح الليبي حول تنظيم القعدة من ميليشيات متناثرة تقصد الضحية الأسهل، إلى منطقة مسلحة بشكل جيش دولة يمكنها أن تخلق قلاقل لكل البلدان المجاورة لليبيا بعد ما صار لديه تشكيلات منوعة من السلاح ووفرة من حيث الكم، مما يغير بالتأكيد سلوكه فيما سيئتي من الأيام، فنوع وكمية السلاح المتوفر يتحكم بشكل كبير في سلوك مثل هذه الجماعات.

وتوقع "الحسين ولد مدو" أن يتطور التنظيم أساليب عمله ويوسع مجال عملياته ويفرض على دول المغرب العربي والساحل الإفريقي مزيداً من الأعباء، ما يكشف أن هذه التنظيمات قد

1– صورية زواشي، "انتشار السلاح الليبي...تعقيدات أمنية وهواجس إقليمية"، من موقع جريدة الدستور، تم التصفح يوم: 2019/3/10، على الرابط:

http///WWW.addustour.com/17580/D8/AF/dB1/8.

2– توفيق المديني، مرجع سابق، ص172.

استفادت بشكل كبير من تفاعل مختلف الحركيات الأزموية في المنطقة، وبدأت تتجه إلى إعادة تنظيم نشاطها لاسيما بعد نقل مركز القاعدة إلى منطقة الساحل وليبيا، خاصة في ظل الخناق الذي تم تشديده على تحركاتها في شمال شرق الجزائر.[1]

وبالتالي فإن أكبر المعضلات التي باتت تؤرق دول الجوار الليبي هو ذلك التزاوج الوظيفي والتزايد الطردي بين خطر الاتجار غير المشروع بالسلاح مع الإرهاب، فكلاهما مكمل للنشاط الإجرامي لتواجد المنفعة المتبادلة بين النشاطين، وتتعدى هذه المخاوف اليوم إلى مدى القدرة على مراقبة هذا النشاط الإجرامي ومحاصرته بمنع تطوره من الاتجار بالأسلحة الخفيفة إلى أسلحة الدمار الشامل.[2]

وعليه من خلال ما تم تقديمه حول انتشار هذه الظاهرة والتهديد الذي بات يؤرق أمن المنطقة المغاربية فإن هذا الأخير أصبح خطر ينطوي على مجموعة أخرى من المخاطر ومظاهر الجريمة المنظمة الأخرى كالمتاجرة بالمخدرات التي أصبحت تحظى بحماية مكثفة للسلاح، وعليه فإن خطر المخدرات لا يقل ضرراً عن خطر السلاح لما ينتجه هذا الأخير من تهديدات آخرى يتجلى في عسكرة المجتمعات وبالتالي إمكانية متزايدة لاندلاع حروب أهلية في ظل انتشار ثقافة التسلح غير القانوني داخل الأنسجة العرقية والدينية في المنطقة المغاربية.

3- الهجرة غير الشرعية وإشكالية اللجوء: خضع مفهوم الهجرة غير لشرعية إلى عدة إسهامات تعريفية تحاول أن تجد حدود لهذه الظاهرة التي باتت تأخذ طابع أمنياً، وتشكل تحديا تصاعدياً من حيث قوة التأثير باعتبارها تتجاوز قدرة الدولة الواحدة في مواجهتها أو الحد منها، ومن بين التعاريف المقدمة لهذه الظاهرة نجد: تعرف الهجرة غير الشرعية في القاموس الأمني على أنها:<< انتقال مجموعة من السكان من مكان إلى آخر على إثر

1- محمد سامر، "التحدي الأكبر للجيوش العربية...السلاح لليبي صراع يؤرق دول الجوار"، تم التصفح يوم: 2019/3/1، على الربط:

http://Moheet.com/2013/04/10/1754153/D8/A/D9.

2- منصور لخضاري، مرجع سابق، ص124.

كارثة سواء كانت طبيعية أو بفعل الإنسان (كالحروب مثلا) أو انقلابات سياسية، ووفقا لنقطة المغادرة أو نقطة الوصول يقع التمييز بين النزوح والهجرة>>.[1]

نجد أيضا تعريف "هاين دي هاس" حيث قدّم تعريفا أكثر إجرائية للهجرة غير الشرعية فهو يعتقد أن المهاجرين غير الشرعيين هم إمّا عمال مهاجرين يستجيبون لعرض توظيفهم في سوق العمل المحلية دون منحهم حق الإقامة (توظيف غير رسمي)، أو طالبي لجوء ولاجئين تقطعت بهم السُبل في البلد الذي وجدوا فيه ملجأ دون أن يحصلوا على حق الإقامة، انتظاراً لإعادة التوطين أو العقود المحتلة إلى بلدهم الأصلي، أو مهاجرين عابرين اجتذبتهم منطقة بعيدة وأعاقهم عدم الحصول على تأشيرة دخول عند الوصول إليها.[2]

– بخصوص المغرب العربي فإن أصل الظاهرة بشكلها الحالي يعود إلى ثمانينات القرن الماضي كأحد نتائج إفرازات الدولة الإفريقية المأزومة، بسبب انتشار النزعات ومختلف أشكل الاضطهاد والعنف، وفشل جهود التنمية لاسيما في الدول المغاربية، حيث دفع هذا المر بفئات عديدة إلى عبور الحدود والابتعاد عن بؤر التوتر بالانتقال إلى مكن كثر أمناً في الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

وبعد موجة التحولات السياسية التي شهدت المنطقة خلال سنة 2011 أصبحت الحدود مكشوفة خاصة في ظل الانقلاب الأمني الذي عانته منه دول المنطقة هذا ما دفع بالمنطقة المغاربية إلى أن تكون فضاء مستهدف بتوافد الأفارقة خاصة عبر حزام ليبيا والجزائر والمغرب، حيث تم إحصاء أكثر من 35 جنسية لمهاجرين قادمين من دول إفريقية خلال هذه الفترة، حيث أدى الوضع الأمني الذي تعيشه دول المنطقة وبفعل الثورات والاضطرابات خاصة الأمنية والسياسية إلى تزايد عدد المهاجرين خاصة من دول الساحل الإفريقي وذلك بسبب القرب الجغرافي من المنطقة، وبسبب تعقيدات البيئة الأمنية بكل مستوياتها في هذه الدول، حيث ارتفع عدد المهاجرين غير الشرعيين بشكل كبير من دول الساحل الإفريقي نحو

1– مسعودي يونس، بن تومي رضوان، "المصادر الجديدة لمهددة للأمن في المتوسط"، مجلة دفاتر المتوسط، العدد الرابع، جوان 2015، ص86.

2– رشيد سعد، "واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص: دراسات مغاربية، 2012/2011)، ص14.

المغرب العربي رغم صعوبة التنقل وهذا كله من أجل ضمان ظروف عيش أحسن، وذلك بالاستقرار في دول المنطقة المغاربية أو بالتوجه عبرها نحو أوروبا.[1]

حيث تشير تقريرات عديدة إلى أن أكثر من 100 ألف من المهاجرين من بلدان إفريقية يقيمون في كل من الجزائر وموريتانيا، في حين تأوي ليبيا حوالي مليون ونصف مليون مهاجر، ويقل العدد إلى ما دون 100 ألف في كل من تونس والمغرب.

وبالنظر إلى الوضع الحالي للدول المغاربية والذي يتسم بعدم الثبات نتيجة للتحولات البنيوية وإفرازات ذلك على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان هذه الدول، خاصة في ليبيا فإن ذلك يقود للقول أن حركة الهجرة الغير الشرعية تتجه في تزايد مستمر، ويمكن أن تشكل معضلة أمنية حقيقية للشركاء المغاربة من جهة وعلى علاقاتهم الأمنية مع دول جنوب المتوسط من جهة أخرى، والتي عادة ما تعتقد أن هذه الدول لا تقوم بجهود كبيرة للحد من هذه الظاهرة.[2]

بالإضافة إلى عدم توفر مناصب الشغل وتفشي البطالة في دول المنطقة المغاربية أدى إلى هجرة الشباب إلى دول أخرى خاصة أوروبا، رغبة في الحصول على ظروف أحسن، خاصة وأن معظم الشباب أخذوا فكرة عن هذه الدول أنها تحترم مواطنيها وتلبي لهم كل حاجياتهم، هذا ما زاد من الرغبة في الانتقال غير الشرعي أو الهجرة غير الشرعية أو حتى ما أصبح يطلق عليه اسم "الحراقة"، بالإضافة إلى الأسباب السالفة الذكر،حيث أدت الأزمة الليبية إلى استفحال هذه الظاهرة وأصبحت تشكل خطراً على دول الجوار خاصة (تونس والجزائر) فمع سقوط نظام القذافي انهارت مؤسسات الدولة وانتشرت الفوضى ما جعل ليبيا وجهة مفضلة لطالبي الهجرة السرية صوب أوروبا، فالسواحل الأوروبية قريبة والأمن منعدم في المنافذ البحرية والبرية، لقد ظلت الهجرة غير الشرعية في ليبيا متحكماً فيها نسبيا طيلة عهد القذافي ومع سقوط نظامه أصبحت الهجرة السرية نحو أوروبا سلطة رائجة، ومن الملاحظ أن التنظيمات الجهادية الإرهابية استغلت هذا الوضع لتسلل عناصرها من اجل تنفيذ العمليات

1- عبد اللطيف شهاب زكري، "ظاهرة الهجرة الدولية: دراسة تحليلية لحركة الهجرة الإفريقية إلى دول الإتحاد الأوروبي"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 10، 2008، ص28.

2- عبد الواحد أكمير، "الربيع العربي والهجرة غير الشرعية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 433، 2015، ص6.

الإرهابية وهذا ما شكل خطراً على الأمن الإقليمي لدول المنطقة المغاربية ما جعل الأجهزة الأمنية تتعامل بحساسية شديدة مع هذا الملف.[1]

إضافة إلى تجليات تحدي ظاهرة الهجرة غير الشرعية على أكثر من صعيد، يبرز في المقام نفسه إشكال متعلق بقضية اللجوء، كأحد أبرز القضايا الإنسانية التي تستثمر في الوضع الأمني في المنطقة المغاربية، فاللاجئ بحسب الإتفاقية الدولية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951 بجنيف يعرف على أنه:<< كل شخص يوجد وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو جنسه و دينه أو انتماءه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع أو يريد بسبب ذلك الخوف أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو كل شخص لا يملك جنسية ويوجد خرج بلد إقامته المعتادة السابقة، نتيجة مثل تلك لأحداث أو لا يريد بسبب ذلك الخوف يعود إلى ذلك البلد.[2]

وبذلك فالفرق بين اللجوء والهجرة غير الشرعية يكمن في الوضع القانوني للاجئ على العكس من المهاجر غير القانوني، كما يتجلى الفرق في الدوافع، فالأساس في الهجرة غير الشرعية يعود إلى العامل الاقتصادي، على عكس اللجوء الذي تتعدد العوامل المسببة فيه وفي مقدمتها الحالات اللاشعورية باللأمن، نتيجة الحروب والنزاعات، أو الاضطهاد الذي يقع على الأفراد والجماعات.[3]

وبناء على تقارير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة ومؤسسة "راند" للأبحاث الأمنية والإستراتيجية الأمريكية المتعاقدة مع وزارة الدفاع الأمريكية ترى المغرب العربي من خلال الانفلات الأمني إلى الوجهة الأولى لنزوح الفارين واللاجئين، مع احتمالات تنامي هذا التدفق ليصل 3،5 مليون، ناهيك عن المهاجرين غير الشرعيين الذين يصل عددهم إلى 10 آلاف سنويا، كما أسس التقرير مقارنته على مجموعة من لمؤشرات منه التدهور الأمني في ليبيا وتردي الأوضاع الاجتماعية، وتعتبر هذه العوامل مسببات ترشح

1- محمد أبو عبيدة، "داعش ليبيا يهدد بلدان الجوار ودولا أوروبية"، مجلة البيان، العدد 695، مارس 2015، ص- ص32-34.

2- توفيق رواية، "مشكلة اللاجئين في إفريقيا: الأبعاد والملامح وسُبل المواجهة"، قراءات إفريقية، العدد 01، 2012، ص142.

3- محمد الخليفي، "الحماية القانونية للاجئين بسبب النزاعات المسلحة"، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 20، أوت 2018، ص57.

الجزائر وتونس نظراً لاشتراكهما جغرافياً مع ليبيا لن تصبح وجهة الهجرات وحركات النزوح الأولى في المنطقة المغاربية، وبالأرقام شار التقرير إلى أن الجزائر قد تستقبل ما ل يقل عن 3،5 مليون لجئ وفار من بلده في حالة استمرار الوضع المني المضطرب في المنطقة.[1]

من خلال ما تم عرضه نستخلص أن لثورات الربيع لعربي تداعيات ونتائج حملت في طياتها مجموعة من التهديدات والمخاطر التي شكلت هاجسا أمنيً للأمن في المنطقة من خلال تنامي عمل الجماعات الإرهابية إضافة إلى تطوير وانتشار الأسلحة خاصة السلاح الليبي الذي عرف رواجا كبيراً بعد سقوط نظام "معمر القذافي" لتصل إلى مخاطر ظاهرة الهجرة غير الشرعية واللاجئين.

أصبحت ظاهرة منتشرة بكثرة خاصة في البيئة المضطربة التي تشهد انقلابا أمنياً وبالتالي صعوبة التحكم فيها ومواجهتها بفعل سرعة التغلغل والانتشار.

فعلا ما يسمى بثورات الربيع العربي هي ثورات قامت ضد الاضطهاد والدكتاتورية وتسلط الأنظمة وقمع الشعب وكبت الحريات والمطالبة بالديموقراطية والانتقال الديموقراطي الحر الذي يمثله الشعب إلا أن الواقع يقدم صورة مغايرة لما أنتجه هذا الربيع إن صح التعبير من خلال تفشي العديد من مظاهر الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتنامي وتيرة الأعمال الإجرامية بشكل رهيب من قبل المنظمات الإرهابية مستفيدين من الوضع الذي تمر به دول المنطقة هذا ما مثّل وسيمثل تحديا أمنياً بالدرجة الأولى يجب على دول المنطقة المغاربية وضعه ضمن الخانة الأولى من الأولويات المُراد تحقيقها والحفاظ عليها من أجل حماية الأمن المغاربي.

1- منصف قرطاس، "على حافة الهاوية: التهريب وانعدام الأمن على الحدود التونسية الليبية"، تم التصفح يوم: 2019/3/14، على الرابط:

http://www.Smallarmssurver.org/fileadimin/docs/R-ArabWEB.pdf.

الفصل الثالث
التداعيات الأمنية للفشل الدولاتي في ليبيا على الأمن المغاربي

شكل موضوع الأمن المغاربي أحد المواضيع التي لاقت اهتماما كبيراً لدى الدارسين والأكاديميين لما يحمله هذا الأخير من أهمية كبيرة خاصة لما شهدته المنطقة المغاربية منذ بداية عام 2011 من حركات احتجاجية وثورات حملت شعارات تغيير الأنظمة السياسية الدكتاتورية، ومن بينها ليبيا التي تصاعدت الاحتجاجات فيها مع النظام وانتقل إلى صراع دموي بين الثوار وكتائب القذافي، ليحسم الصراع بتدخل حلف الشمال الأطلسي من اجل حماية المدنيين لتفتح بذلك باب الحرب الأهلية هناك حول النزاع على السلطة من جهة، ما أدى إلى انتشار المليشيات العسكرية ورفض الولاء لمؤسسة الجيش، هذا ما خلق واقع جديد جعل المهتمين بالشأن الليبي يصنفونها ضمن الدول الفاشلة كونها باتت تمتلك مقوماتها ومؤشراتها، ضف إلى ذلك موقعها الإستراتيجي الذي ساعد على تغذية التهديدات ذات الطبيعة اللا تماثلية مثل: الهجرة غير الشرعية، الاتجار بالبشر، تنامي التنظيمات الإرهابية، تجارة الأسلحة وغيرهاحيث أصبحت تشكل مصدر قلق لدول الجوار وحدودها، هذا ما جعل المنطقة (ليبيا) أكثر انكشافا أمنيا وتحديا حقيقياً لجميع دول المنطقة المغاربية.

سنحاول عبر هذا الفصل، التعرف على تداعيات الفشل الدولاتي في ليبيا على الأمن المغاربي وذلك أولاً من خلال تقديم دراسة جيواستراتيجية عن ليبيا ثم التطرق إلى أسباب الأزمة الليبية التي كانت سبباً في فشل الدولة مع تقديم إحصائيات ومؤشرات الفشل الصادرة عن صندوق السلام، لنصل أخيراً إلى إبراز تداعيات هذا الفشل على أمن دول المنطقة ككل.

المبحث الأول: مقاربة جيواستراتيجية لليبيا

تعتبر المقاومات الجغرافية والاقتصادية، البشرية التي تملكها الدول من أهم الركائز لقيام دولة قوية، خاصة إذا تم استغلالها بطريقة عقلانية تخدم صالح الدولة، كما يعتبر النفط من أهم المقومات الاقتصادية التي يقوم عليها اقتصاد الدول العربية ومن بينها ليبيا، وعليه فإن هذه الميزة تجعل من ليبيا من بين الدول الغنية اقتصاديا وبالتالي ينعكس ذلك على طبيعة النظام السياسي والاقتصادي للدولة هذا إذا تم تكييفه لخدمة مصالح الدولة عامة والشعب خاصة والعكس من ذلك، وعليه سيتم التطرق في هذا المبحث لأهمية الموقع الجغرافي لليبيا مع تبيين طبيعة النظام السياسي الليبي، مبرزا بذلك تركيبة المجتمع الليبي القائم على الأساس القبلي، وصولا في الأخير للمقومات الاقتصادية التي تزخر بها ليبيا والتي على رأسها "النفط".

المطلب الأول: الموقع الجغرافي لليبيا

الموقع الفلكي: تقع ليبيا في شمال قارة إفريقيا على الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط، إذ تقع بين خطي طول 25° و33° 18° شمالا، تحدها مياه البحر الأبيض المتوسط شمالا، ويبلغ طول الشريط الساحلي لليبيا 1900 كم، وتحدها النيجر وتشاد جنوباً ومصر والسودان شرقا، ومن الغرب تونس والجزائر، تبلغ مساحتها الإجمالية 1،760،000كم^2، تتوزع الحدود الليبية التي يبلغ طولها 4434 كم^2 كالتالي:

* الحدود الشرقية مع مصر بطول 1094 كم^2 والسودان بطول 400 كم^2.
* الحدود الغربية مع تونس بطول 500 كم^2 والجزائر بطول 12000كم^2.
* الحدود الجنوبية مع تشاد 1090 كم^2 والنيجر بطول 150 كم^2.[1]

أما فيما يخص التقسيم الإداري فتوجد في ليبيا 22 شعبية أو محافظة، وكل شعبية تنقسم إلى عدة مؤتمرات شعبية أساسية توكل مؤتمر ينقسم إلى مكونات وهي أصغر الوحدات السياسية في ليبيا، وبداية من 2007 صارت ليبيا تتكون من 22 شعبية بدل 32 شعبية وهي: شعبية البطنان، درنة، شعبية الجيل الأخضر، المرج، بنغازي، الواحات، الكفرة، سرت مررق، شعبية سبها، وادي الحياة، مصراته، المرقب، طرابلس، الجفارة، الزاوية، شعبية النقاط

1- محمد المبروك المهدي، جغرافيا ليبيا البشرية، (بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1990)، ص51.

الخمس، الجبال الغربي، تالوت، غات، الجفرة، وادي الشاطئ، وتعتبر العاصمة طرابلس أكبر المدن.

خريطة رقم 2: خارطة ليبيا السياسية متحصل عليها من:

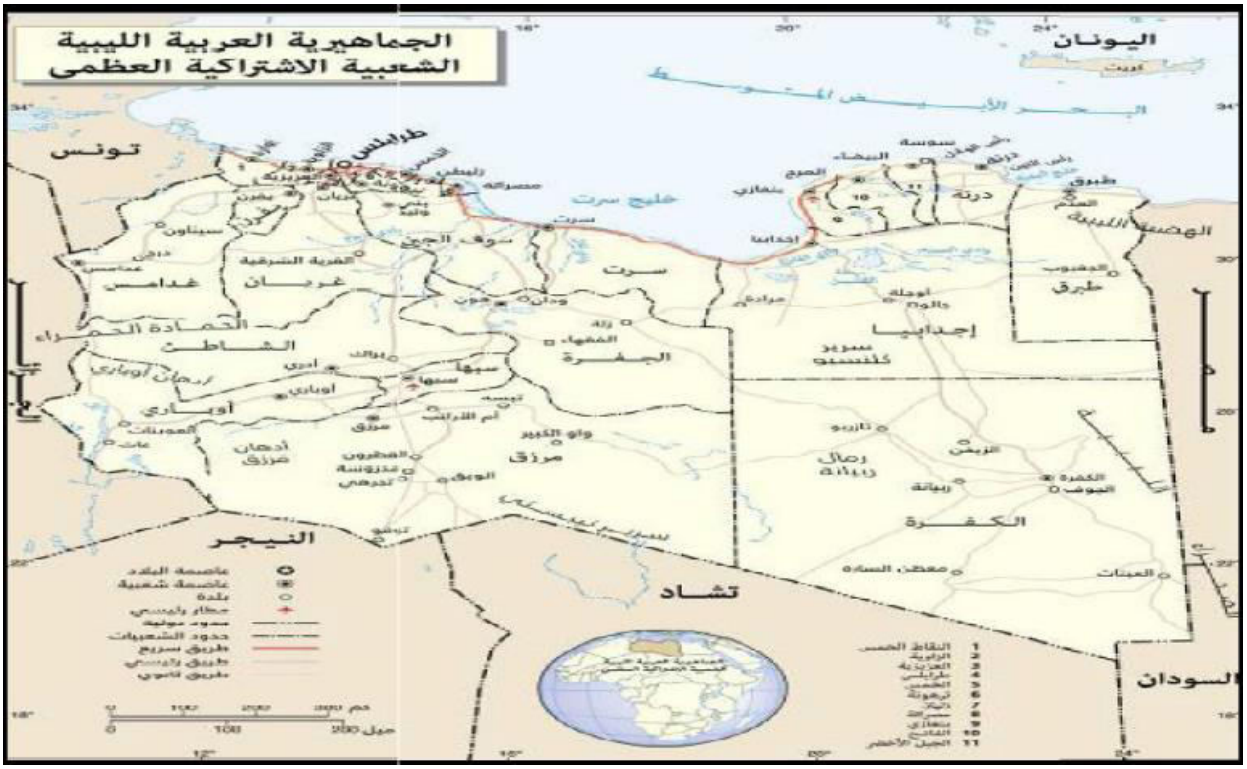

منظمة العفو الدولية، << ليبيا الغد أي أمل لحقوق الإنسان>>، وثيقة رقم 19/007/2010 جوان 2010، ص6.

ولقد لعب موقع ليبيا الفلكي في جعل المناخ الصحراوي هو المناخ السائد فيها ما عدى المناطق الشمالية التي لا يسودها ويطغى فيها المناخ المتوسطي الذي لا تتعدى حدوده الجغرافية 50 كم^2، فأغلب الأجزاء يسود فيها الارتفاع في درجة الحرارة في الصيف والانخفاض في الشتاء، ومدى حراري واسع وأمطار قليلة، باستثناء الشريط الساحلي الذي يؤثر عليه الضغط المنخفض للبحر المتوسط ما يتسبب بسقوط أمطار شتوية ذات طابع إعصاري فجائي[1].

و رغم المميزات التي تتمتع بها ليبيا، فإنها لا تملك أي موارد مائية سطحية دائمة الجريان وذلك لقلة الأمطار وتذبذبها، ولذلك فإن مصادر المياه في ليبيا معظمها جوفية تعتمد على

1- أبو القاسم محمد الغزالي، الطرق والنقل البري والتغير الاجتماعي والاقتصادي في الجماهير العربية الليبية، (طرابلس: المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان، ص1981)، ص43.

كميات الأمطار المتساقطة، ولذلك فإن مناطق الإنتاج الزراعي الكثيف كسهل بنغازي وجفارة تواجه مشاكل نقص المياه، ويعد مشروع النهر الصناعي العظيم من أهم المشروعات التي سيطرت كل هذه المشكلة، وقد تم اكتشاف حوض يبلغ مساحته 750،000 كم^2 بسعة تخزينية تقدر بـ34 كم^2 في منطقة السرير[1]، وهذا من شأنه التقليل من مشاكل المياه التي تواجهها ليبيا.

المطلب الثاني: طبيعة النظام السياسي الليبي بعد الاستقلال

شهدت ليبيا العديد من الأحداث التاريخية دار السياسة التي رسمت ملامح النظام السياسي الليبي سواء قبل أو بعد الاستقلال، وسيتم التطرق في هذا المطلب لطبيعة النظام الساسي الليبي في عهد القذافي على النحو التالي:

*** طبيعة النظام السياسي في عهد القذافي:**

لقد ارتبط النظام السياسي الليبي بشخصية معمر القذافي الذي كان فاقدا للشرعية السياسية، كون أنه وصل إلى الحكم عن طريق انقلاب عسكري على الملك إدريس السنوسي في 1969/9/1، وقد كان هذا الانقلاب مبرر من قبل معمر القذافي على كونه جاء في ظل الاستبداد والظلم وغياب العدالة، وعلى هذا الأساس اكتسب القذافي نوع من الشرعية المكتسبة من خلال خطاباته التي كانت قائمة أساساً على أربع (4) نقاط أساسية: الثورة القومية، المساواة والعدالة الاجتماعية، شرعية الكرامة والهوية الوطنية، والقيمة الرمزية للقذافي كمناضل ضد الإمبريالية.

بعد الانقلاب العسكري قام القذافي بإعلان الجماهير وقيام النظام الجماهيري عام 1977 والمتمثل في اللجان والمؤتمرات الشعبية ومؤتمر الشعب، كما قام في مارس 1979 بحل مجلس قيادة الثورة ونصّب نفسه القائد الأعلى للقوات المسلحة الليبية التي مارس عليها صلاحياته بصفة مطلقة[2].

1- محمد إبراهيم حسن، دراسات في جغرافية أوروبا وحوض البحر المتوسط، (الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 1999)، ص217.

2- خالد حنفي علي، "القذافي والثورة الليبية: خيارات السقوط والصمود"، تم التصفح يوم: 20109/4/8، على الرابط: http///www.sis.gov/Newur/34/10.htm

لقد صـاغت شخصـية القـذافي التوجهـات العامـة للدولـة وللنظـام السياسـي، بحكـم تسـلطه وهيمنـة علـى كـل مقاليـد الحكـم وهـذا مـن خـلال تجسـيده للأفكـار التـي جـاء بهـا فـي كتابـه "الكتـاب الأخضـر" وهـي الأفكـار التـي أثـرت علـى طبيعـة الدولـة الليبيـة سياسـيا، اقتصـاديا واجتماعيا.

حاول القذافي فرض سلطته المطلقة في ليبيا من خلال تجسيد أفكار الكتاب الأخضر كما ذكرنا سابقا والقائمة على النظام الجماهيري، لتصبح عمليات اتخاذ القرار في يد المواطنين من خلال الديمقراطية المباشرة التي تمارس عن طريق المؤتمرات الشعبية، كما قام بإقامة "اللجان الثورية" التي من بين أهدافها ليس الوصول إلى السلطة[1].

وفـي 1990/03/11 أصـدر القـذافي مـن مـؤتمر الشـعب العـام مـا أطلـق عليـه "وثيقـة الشرعية الثورية" حيث من خلالها أعطى القذافي في نفسه الحق في ممارسة "التوجيه الثوري" للجان والمؤتمرات الشعبية والمؤتمر الشعبي العام[2]، في الحقيقة هذه المؤتمرات واللجان كانت تحت قبضة معمر القذافي وأبنائه فهو الذي يقرر متى تدعى هذه المؤتمرات للانعقاد، وهو الـذي يحـدد شخصـيا جـدول أعمـال المـؤتمرات والقضـايا، وعلـى هـذا الأسـاس قضـى معمـر القذافي على كل أمل لبناء مؤسسات دولة فعالة هذا ما أدى إلى فشل دولو ليبيا خاصة من الجانب المؤسساتي.

كما قام القذافي بإضعاف مؤسسات الجيش، حيث أصبحت قائمة على أساس قبلي وليس على أساس وطني بأكثر من ذلك[3]، أصبحت عبارة عن ميليشيات شعبية وكتائب تابعة له عن طريق قبيلته وعائلته، هذه الأخيرة التي لا يمكن محاسبتها فهم دائما على حق وإن حدث وخالف أحدهم القانون فإن الشرعية الثورية تقضي ببطلان ذلك، كل هذه الآليات ساهمت في استبداد نظام القذافي وتسلطه، فمن خلالها مارس القذافي القمع الشديد ضد كافة صور

1- معمر القذافي، مرجع سابق، ص122.

2- جمال حمدان، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية دراسة في الجغرافيا السياسية، (القاهرة: مكتبة مديولي، 1996)، ص276.

3- رمزي المناوي، رجل من جهنم، (القاهرة: دار الكتاب العربي، 2010)، ص17.

ورموز المعارضة داخل وخارج البلاد والذي بلغ قمته في التسعينيات من القرن العشرين، مستغلا في ذلك الخطر المفروض على التعامل مع النظام الليبي[1].

ولم تتوقف همجية وتعسف القذافي هذا الحد بل تعدت حتى أنه أصبح سبباً وبطريقة مدروسة في انقسام المجتمع الليبي إلى إعادة قبائل متناحرة وحاقدة على بعضها البعض، وذلك من خلال دعمه لبعض القبائل كآلية للبقاء في الحكم لأطول فترة ممكنة مع اعتماده أيضا على العوائد النفطية لشراء ولاءات شيوخ القبيلة، هذا ما يفسر وجود ليبيا عام 2010 في المرتبة 158 من أصل 167 دولة وفق مؤشر الدول الديمقراطية[2].

هذا ما جعل ليبيا تعيش تحت سيطرة أكبر نظام سياسي عسكري من خلال احتكار عملية صنع القرار السياسي و التي كانت محصورة في شخص معمر القذافي، وهو ما أدى في نهاية المطاف بشكل منطقي ومتوقع إلى حدوث نزاع داخلي عسكري على السلطة بين بعض القبائل المعارضة من جهة ومعمر القذافي والقبائل الموالية له من جهة أخرى[3].

ما يمكن ملاحظته من سياسات القذافي المبنية على شخصه، هو أن ليبيا عاشت استبداد سياسي ونظام قمعي بكل ما تحمله الكلمة، حيث لاحظنا كيف أن سياسات القذافي لم تأثر على الاستقرار والانسجام الاجتماعي فقط ، ولكن أثرت أيضا على الأوضاع المعيشية للشعب الليبي وهو ما مثل أسباب جذرية للأزمة الليبية والتي سوف تتطرق لها بالتفصيل في المبحث اللاحق.

من خلال ما تم عرضه يمكن إبراز سمات النظام السياسي الليبي في عهد القذافي على النحو التالي:

1- تناقض الأداء الرمزي للسلطة السياسية في عهد القذافي وواقع الممارسة: فقد جاء الخطاب السياسي مليئا بمناشدة للقيم مثل المساواة والحرية والديمقراطية والوعود بالإنجازات والإصلاحات، مثل السلطة والثورة،<< المؤتمرات الشعبية تقرر واللجان الشعبية تنفيذ>>

1- إسحاق كافومبا سواري وآخرون، تقرير بعنوان: "نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال إفريقيا وتداعياتها"، 2011، ص12.

2- Economist intelligence unit, Democracy in retreat in : (2019/4/08) http://www.eiu.com/handlers/ whitepaper handler.ashsc ?: democracy= dem2010.

3- منى حسن عبيد، "أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا"، دراسات دولية، العدد 51، 2012، ص39.

وهو ما يسمى بالوثيقة الخضراء لحقوق الإنسان وغيرها، فقد ظلت هذه الوعود حبر على ورق.

2- مركزيـة مفرطـة: استند القذافي كليا تقريبا على رؤيته السياسية ولم يسمح بأي مجال للمعارضة، وهكذا سيطر القذافي وأفكاره فعليا على جميع الحياة، وعمل على تسفيه مبادئ الديمقراطية وتحريم من يتبناها، من خلال ما جاء به في كتابه الأخضر كـ "التمثيل تدجيل"، "الحزبية إجهاض للديمقراطية"[1].

3- الافتقـار الشـديد للمؤسسـاتية: تميزت ليبيا في عهد القذافي بغياب دستور يشكل المرجعية الأساسية لكل القوانين والبنى السياسية والتنظيمية إضافة إلى غياب البنية السياسية والاجتماعية خارج النظام من أحزاب ونقابات...إلخ، بالمقابل سعى النظام إلى تكريس مفاهيم وقيم الولاء القبلي والانتماءات الضيقة على حساب الهوية الوطنية، واستمر بالنتيجة كنظاماً شموليا وغير ديمقراطي[2].

4- لـم يكـن للقـذافي أي دور رسـمي داخـل نظـام الجماهيريـة[3]: فهو ليس رئيسا ولا رئيس دولة فخري وبدلا من ذلك أعطى لنفسه لقب "قائد الثورة" أو ببساطة "الأخ القائد للدولة"[(*)] وقد سمح له هذا النأي بنفسه عن المؤسسات الرسمية وأبعد عن المساءلة داخل آليات النظام.

5- انعدام الحريات بما فيها حرية الرأي: فكان الخطاب الإعلامي في عهد القذافي مختزلا في تجميد شخصية القذافي وتبجيلها، وقام منذ تولية الحكم بمصادرة الصحف الخاصة وإنشاء صحف ذات "توجه ثوري موجه"، واعتقل الآلاف من الصحفيين بسبب كتاباتهم

1- زايد عبيد الله مصباح، "إشكاليات بناء الدولة الديمقراطية في ليبيا: القيم واتخاذ القرار"، المستقبل العربي، العدد 403، سبتمبر 2012، ص- ص71-77.

2- ديدي ولد السالك، مرجع سابق، ص5.

(*)- تبنى القذافي على مر السنين حكمة عدداً من الألقاب التي توفر نظرة سابقة إلى كيفية رؤية لذاته العظيمة، ب<ا بمجرد قائد للثورة، ليتخذ لنفسه لاحقا موقع "ملك ملوك شمال إفريقيا"، و "عميد الملوك الرؤساء العرب"، وانتحل لنفسه في 1991 في مواجهة حركة التفكير والهجرة سلطة إمام المسلمين معمر القذافي"، وزعيم القيادة الشعبية الإسلامية العالمية.
- انظر: موريال ميراك، مهووسون في السلطة: تحليل نفسي لزعماء استهدفتهم ثورات 2011، (لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2012)، ص42

3- مباركة سليماني، مرجع سابق، ص- ص169-172.

المخالفـة للنظـام الليبـي، وعليـه لـم توجـد فـي ليبيـا إلـى أربـع صـف ثلاثـة منهـا (الجمـاهير والشمس والفجر الجديد) تابعة المؤسسة العامة للصحافة وواحدة (الزحف الأخر) تتبع حزب "حركة اللجان الثورية" وهي الجبهة الوحيدة التي من حقها إصدار الصحف.

6- إهدار الأموال الليبية: إضافة إلى القضاء على الفرص التي تدعم بناء اقتصادي ليبي قوي، محاربة كل أشكال التظاهر والتجمع السلمي، وأخيراً توظيف العامل القبلي.

وعلى هذا الأساس نستنتج بأن سياسة النظام الليبي بالإضافة لكونها كانت سبباً للأزمة الليبية كانت أيضا معبرة عن مؤشرين بارزين لفشل الدولة وهما "غياب دولة القانون" وغياب مؤسسات الدولة" والتي تطرقنا لها في الفصل الأول ضمن مؤشرات الفشل الدولاتي.

طبيعة النظام السياسي الليبي بعد ما يسمى بثورات الربيع العربي:

مع ثورات الربيع العربي باتت ليبيا على أعتاب نظام سياسي جديد، قد يكون الأكثر تغييراً وتجدداً في البلدان العربية التي شهدت ثورات وانتفاضات منذ بداية عام 2011، وعلى الرغم من الأوضاع الغير الإنسانية التي مرّ بها الشعب الليبي في غمار ثورته، إلا أن هذه الأوضاع شكلت نهاية النظام السياسي الديكتاتوري الذي عاشت ليبيا تحت ظله منذ سبعينات القرن الماضي، لقد عانت ليبيا كثيراً تحت حكم القذافي من خلال غياب الدولة بمفهومها المؤسسي المتعارف عليه في علم السياسة، وانعكس غياب الحد الأدنى للمؤسسة الذي عاشته ليبيا سلباً على عدة أصعدة: كالبنية الأساسية للدولة، ومعدل النمو الاقتصادي، الثقل السياسي للدولة، هذا ما جعل العالم يرى في ليبيا بأنها نموذج للدولة الفاشلة العاجزة عن القيام بمهامها ووظائفها الأساسية بسبب انهيار مؤسساتها وفقدان شرعيتها وعجزها حتى عن توفير الحماية والأمن لمواطنيها، هذا ما سرّع من انهيار النظام السياسي، وهو ما شكل اليوم مدخلا لبناء نظام سياسي جديد يعيد إنتاج قوام الدولة بدلا من أن يحاول إصلاح الكيان السابق[1].

أولاً- السلطة التنفيذية: بدأت معالم النظام السياسي الجديد في ليبيا تتبلور مع إعلان تأسيس المجلس الوطني انتقالي حين طرح رؤيته السياسية لمعالم ليبيا ما بعد القذافي، وهي

1- زياد عقل، "ملامح النظام السياسي الجديد في ليبيا"، مجلة البيان، العدد 291، 2011، ص6، تم التصفح يوم (2019/4/10)، على الرابط:

http://www.co-uk/MGZ article2.ascpsc?1410.

الرؤية التي اتسمت بروح الليبرالية ممزوجة بقيم العدالة الاجتماعية في طرح يقترب كثيراً من فكرة دولـة الرفـاه الاجتمـاعي تضـمنت هـذه الرؤيـة الأوليـة ضـرورة صـياغة دسـتور يحـدد اختصاصـات مؤسسـات الدولـة المختلفـة، ويفصـل بـين سـلطاتها الـثلاث، كمـا تبنـت مبـادئ الانتخـاب الحـر والمباشـر، حريـة الـرأي والتعبيـر، حـق تكـوين التنظيمـات السياسـية، وضـرورة مدنية الدولة.

ما يميز الرؤية السياسية المطروحة من قبل المجلس الوطني الانتقالي:

– أن هـذه الرؤيـة توضـح أن النظـام المفتـوح هـو نظـام جمهـوري ولكـن الطـرح لا يتطـرق لصـلاحيات رئـيس الجمهوريـة ودوره فـي النظـام السياسـي كمـا أنـه لا يتعـرض لآليـة حاسـبة رئيس الجمهوريـة ولا يوضـح حـدود الرقابـة البرلمانيـة المنوطـة بالمجـالس البرلمانيـة المنتخبـة ممارستها ناهيك عن عدم تناول كطبيعة الجمهورية المقترحة وماهيتها، سواء كانت رئاسية أو برلمانية[1].

نستنتج أن هذه الرؤية كانت استرشادية أكثر منها نهائية والهدف منها هو طرح توجه عام يسعى لاكتساب أرضية سياسية وشرعية محلية، إقليمية، دولية.

مؤشرات ملامح النظام السياسي الجديد في ليبيا:

1/– هـو النجـاح الـذي حققـه المجلـس الـوطني الانتقـالي فـي إدارة المعركـة مـع القـذافي، وتسيير شـؤون الشـرق الليبـي الخاضـع لسـيطرة المجلـس، وهـو مـا أسـفر عـن شـرعية جديـد اكتسبها المجلس، ليس فقط على أنه كيان مناهض لحكم القذافي، لكن على أنـه كيان قادر علـى إدارة شـؤون ليبيـا فـي مرحلـة مـن أكثـر المراحـل حربـاً، وسـيكون لهـذه الشـرعية التـي انعكسـت عمليـا فـي صـورة تأييـد شـعبي للمجلـس دور فـي الترويج للرؤيـة السياسـية التـي طرحها المجلس.

2/– حجم الدعم الذي أظهر الغرب للمجلس الوطني الانتقالي وهو الدعم الذي بدا واضحاً أنـه مرهـون برؤيـة سياسـية تفـرز نظامـاً ديمقراطيـا فـي ليبيـا، ناهيـك عـن رؤى أهـم تخـدم المصالح الغربية.

1– زياد عقل، المرجع السابق، ص8.

3/- توافق القوى السياسية داخل ليبيا على المبادئ الأولية للنظام السياسي الجديد، مع ظهور اختلافات حول التفاصيل، هذا ما يجب عليه أن يكون النظام السياسي الليبي في ظل دستور ديمقراطي يكفل حقوق المواطنين ويحدد دور الدولة وخير سلطاتها، وبناء اقتصاد وطني قوي قائم على تصدير النفط باعتبار ليبيا من أغنى الدول بهذا المورد الاقتصادي الهام[1].

وبالتالي تخلص إلى أن المجلس الوطني الانتقالي هو هيئة شكلتها قوات مكافحة القذافي المضادة للحرب الأهلية الليبية، وأعلن عن تشكيله في مدينة بنغازي في 27 فبراير 2011، والفرض المقصود منه هو بمثابة "الوجه السياسي للثورة"، ومنذ ذلك الحين أصبح يطلق عليه بالمجلس الوطني الليبي، وفي 4 أوت 2014 حل مجلس النواب الليبي الذي تم انتخابه في 25 يوليو 2014 بانتخابات ديمقراطية مجلس المؤتمر الوطني العام المنتهجة ولايته، كما وافق غالبية النواب على اختيار مدينة طبرق التي تنعم بالهدوء النسبي لعقد جلستهم، كما تسلم مجلس النواب مهامه تدهوراً وانفلاتاً أمنياً[2].

وفي أواخر أوت قامت ميليشيات من مصراتة والمليشيات الإسلامية المتحالفة معها تحت مسمى "فجر ليبيا" بإدخال قوات إلى مدينة طرابلس وقامت بالسيطرة على مؤسسات الدولة والوزارات وتم سيطرتها على مطار طرابلس وأعلنت رفضها لمجلس النواب الليبي المنتخب والحكومة المؤقتة، وأعلن عن إعادة المؤتمر المنتخب الوطني المنتهية ولايته وشكلت حكومة أسمتها حكومة الإنقاذ برئاسة "عمر الحاصي" حيث لم تحظى بأي اعتراف دولي[3].

ثانيا- السلطة التشريعية (البرلمان الليبي): مرت المرحلة التشريعية بليبيا بمرحلتين من حصولها على استقلالها حيث امتدت المرحلة الأولى طوال العهد الملكي الليبي (1951-

1- دنيا الأمل إسماعيل، "إشكالية الإصلاح في النظام السياسي الليبي"، مجلة الحوار المتمدن، العدد 3061، 2010، ص14.

2- أحمد صالح علي، "خريطة القوى السياسية بعد الثورة"، تم التصفح يوم (2019/4/14)، على الرابط: http://www.academia.EDU

3- فخر الدين ميهوبي، "إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي-دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار: المملكة المغربية نموذجا"، رسالة ماجستير، (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011-2012)، ص106.

1969)، بينما امتدت المرحلة الثانية طوال العهد الجمهوري الذي بدأ عام 1977، وكانت مرحلة انتقالية امتدت من ثورة الفاتح من سبتمبر 1969 إلى ثورة الشعب 1977 ومرحلة انتقالية أخرى بدأت مع ثورة 17 فيفري 2011 وسقوط القذافي[1].

- الدستور في ليبيا:

شهدت الفترة الانتقالية في ليبيا سبعة تعديلات دستورية، ويمكن القول: أنها لم تكن معالجة صحيحة وحقيقية لأزمات الفترة الانتقالية، ليست بسبب ضعفها أو ضعف صياغتها ولكن جاءت في سياق انقسام سياسي عميق ما بين النخب السياسية التي شغلت مواقع سياسية في نظام القذافي وبين النخب السياسية الجديدة، وبالتالي لم تسهم هذه الطريقة في حل الأزمات ما رسخت من جذورها.

- **محتوى التعديلات الدستورية:** شهد الإعلان الدستوري سبعة (7) تعديلات، اضطلع المؤتمر بأربعة تعديلات، وكان من أهمها: تغيير التعديل الثالث (في أوت 2012) لاختصاص المؤتمر الوطني باختيار الهيئة التأسيسية لانتخابات مباشرة[2].

وهو ما يعتبر تخليّا عن جوهر خطة الانتقال الدستوري، وإلغاء الوظيفة الأساسية للمؤتمر الوطني، حيث تصدى التعديل الرابع (4) في (1 سبتمبر 2012) لتحقيق الإجماع على القرارات والقوانين التي تؤثر على هيكل الدولة والمرافقة عليها بأغلبية 120 صوت، وتناول التعديل الخامس (5) ما أصطلح عليه تسمية: تحسينات الدستور للعزل السياسي" في 11 أفريل 2013، حيث اعتبر أن عزل بعض الأشخاص ومنعهم من تولي المناصب العامة لفترة مؤقتة لا يشكل إخلال بحقوق المواطن، والفرص المتساوية ورد في المادة (6) من الإعلان الدستوري.

شكلت تعديلات فبراير 2014 ذروة الجدل حول الدستور، حيث وضعت أساس مرحلة انتقالية ثالثة اتسمت بالتوسع في صلاحيات الهيئة التأسيسية، وإعادة هيكلة سلطات الدولة، تكون بدايتها إجراء انتخابات تشريعية مبكرة (المادة 2/30) لتكوين مجلس النواب تم انتخابه رئيس الدولة، لكنه ترك لمجلس النواب جسم طريقة الانتخاب، رئيس الدولة المؤقت يكون

1- دنيا الأمل إسماعيل، مرجع سابق، ص16.

2- عمر خيري، "تقارير السياقات الدستورية للأزمة السياسية في ليبيا"، الجزيرة: مركز الجزيرة للدراسات ديسمبر 2014، ص3.

خـلال 45 يوماً من انعقاده بحيث تتجاوز الفترة الانتقالية 18 شـهراً كحد أقصـى من انعقاد الهيئة التأسيسية، ولا يجوز تمديدها سوى باستفتاء شعبي[1].

وبالتـالي فـإن النتيجـة المهمـة تتمثـل فـي أن التعـديلات جعلـت عمليـة الدسـتور شـديدة التعقيد، فقد صار مشروع الدستور يتم على ثلاث (3) مراحل بعد إقرار انتخاب الهيئة بدلا من اختيارها، إعداد قوانين الانتخاب، وانعقاد هيئة الناخبين للاستفتاء على مشروع الدستور بأغلبية الثلثين.

ثالثا- السلطة القضائية:

يتركز النظام القانوني الليبي على مزيج من القانون المدني والمبادئ القانونية الإسلامية، ويطبق القضـاة مبـادئ الشريعة الإسـلامية فـي القضـايا المتعلقـة بـالأحوال الشخصـية، كمـا توجد هناك مجموعة من الحاكم الليبية نذكر منها: محكمة الاستئناف، المحكمة الابتدائية الجزائية...إلخ.

حل المجلس الأعلى للقضاة محل مجلس القضـاء العالي، بحيث يتولى المجلس التنسيق والإشراف على مختلف المستويات القضائية هذا في الفترة السابقة، هذا من جهة ومن جهة أخرى بعد تجربـة القضـاء الإسـتئنافي فـي ليبيـا، ومـن خـلال مـا يعـرف بمحكمـة الشـعب ومكتب الإدعاء الشعبي، فعملت في 2005 بإلغاء هاتين الهيئتين بموجب القانون رقم 7 سنة 2005 بذلك تكون الجماهيرية الليبية قد قطعت شوطا بعيد المدى في مجال حماية حقوق الإنسـان، وحرياتـه العامـة التـي جـاء فـي الوثيقـة الخضـراء الكبـرى لحقـوق الإنسـان، ليصبح القضـاء في ليبيا قضـاء عاماً موحداً لا مكان فيه للمحاكم الاستثنائية ولا مجال فيه لما يسمى بقانون الطوارئ[2].

إن شكل نظام الحكم الأمثل في ليبيا خاصـة في فترة ما بعد ثورة 2011، يبقى غامض لأن الليبيين لم يتفقوا على رؤيـة واحدة وموحدة لنظام الحكم المستقبلي، والذي برز كمادة دسمة للنقاش السياسي، لا سيما في فترة الانتخابات، مما أدى إلى توتر الخطاب السياسي وزيادة العصبية في مواقف الليبيين والذي بدت جلية في خياراتهم المنطقية التي قد تعكس أو

1- عمر خيري، مرجع نفسه، ص4.

2- عبد الرحمان أبو تونة، "استقلال السلطة القضائية بين الحماية والانتهاك"، متحصل عليه من الرابط:
http://WWW.Aladel.gou.iy/main/modules/setion/print.php?itenid=265.

لا تعكس حقيقية ما يريدون، وبالتالي فإن النظام السياسي في ليبيا لم تتضح بعد ملامحه في ظل الصراعات والمشاورات بين مختلف الفواعل والأطياف.

رابعاً- المؤسسة العسكرية: تنقسم المؤسسة العسكرية في ليبيا إلى قسيمين هما[1]:

أ- **الجيش:** بحيث يبلغ عدد القوات العاملة في الجيش الليبي ما يقارب 76000مجند، واحتياطي 40000 يمثلون أفراد الميليشيات الشعبية التي تتمثل في: القوات البحرية: تتكون من 8000 مجند، تحوي القوة الليبية على غواصتين، القوات البرية، تتكون من 50000مجند، منهم 25000 مجند تجنيداً إلزامياً، كما تتوزع القوات البرية في جميع أنحاء التراب الليبي وخاصة في الحدود، وتتشكل من 10 كتائب لدبابات مشاة ميكانيكي، و كتيبة 18 كتيبة مشاة، و6 كتائب مظلين، و4 لواءات صواريخ، و7 كتائب دفاع جوي، و22 كتيبة مدفعية.

- **القوات الجوية:** تتكون من 18000 مجند، منها ما يقارب 394 طائرة مقاتلة، و9 أأسراب من الطائرات المقاتلة ز7 من الطائرات الخاصة بالهجوم الأرضي، وكذلك الطائرات العمودية.

- الكتائب الأمنية: تعرف بكتائب القذافي فهي ليس لها صلة بالجيش الليبي النظامي ، ولا يوجد لهذه الكتائب قيادة موحدّة، ويفوق عدد قوات الكتائب سبعة وأربعين ألف جندي، ونذكر أهم الكتائب:

* كتاب الخميس والمعتصم: وتعتبر من أهم الكتائب التي ترتكز باب العزيزية مقر إقامة القذافي.

* كتائب الفضيل بوعمر، كتائب محمد المقريف (هي لأشرس وأقوى الكتائب وأكثرها تجهيزاً)، كتاب الجارح[2].

خامساً- المؤسسة الإعلامية: تعد المؤسسة الإعلامية الليبية من بين الأكثر تقييدا في العالم، هذا في الفترة ما قبل الثورة لأن وسائل الإعلام تحت تصرف القذافي منذ وصوله إلى السلطة، وكان يرى القذافي بأن وسائل الإعلام تمثل أداة للتعبئة الثورية والتنمية

1- Kim Berly sullivan, Mummar alqadafié s lilya, (lodon : oscford universty press, 2009), p48.

2- أيمن نيشان، "كتائب الأمن واللجان الثورية في ليبيا"، تم التصفح: (2019/4/10)، على الرابط:
http://www.yemennation.net/new 5937.html.

الوطنية، وكان غير راضي عن التحويل الذي كانت وسائل الإعلام تحدثه في المجتمع الليبي، هذا ما جعله يوقف جميع الصحف الموجودة في ليبيا، حيث تناول وأشار في كتابه الأخضر في الفصل المخصص للصحافة وأن "الصحافة وسيلة تعبير للمجتمع...وليست وسيلة تعبير لشخص طبيعي أو معنوي، إذن منطقيا وديمقراطيا لا يمكن أن تكون ملكا لأي منهما[1].

أما في فترة ما بعد الثورة فأصبح لوسائل الإعلام دور كبير في عملية التنشئة وذلك من خلال مواقع التواصل الاجتماعي "الفيس بوك، تويتر" التي تعد من الأسباب الرئيسية لقيام الثورة، ولكن نجد بعض وسائل الإعلام مهمشة حقوقياً وذلك حسب ما أشار إليه تقرير تحت عنوان <<الحرب على وسائل الإعلام: الصحفيون تحت الهجوم في ليبيا>>، حيث يقر بأن السلطات أخفقات في محاسبة أي شخص عن الاعتداءات على الصحفيين ووسائل الإعلام منذ 2012، ومعظمها ارتكب على يد كيانات غير حكومية فيوجد 91 حالة على الأقل من التهديدات والاعتداء على الصحفيين، ومن بين الأحداث البارزة التي أجرت في ليبيا يوم 2014/5/26حيث أطلق مجهولون النار على الصحفي البارز "مفتاح بوزيد" في بنغازي بحيث كان ناقداً بارزاً وبشكل مستمر للميليشيات الإسلامية، أيضا "المعتصم الأورفلي"، بالإضافة إلى دعم الشرطة لمثل هذه الاختطافات والعنف هذا ما يدل على ضعف وهشاشة المؤسسة الأمنية[2].

وبالتالي ما يمكن استنتاجه هو أن مستوى أداء المؤسسة الإعلامية يرجع كنتيجة لبقايا النظام السياسي الذي سادت فيه الاهتمامات غير الرسمية والأمنية للنظام السياسي، واستخدمت مبادئ القذافي وطقوس عبادته كلفة للسيطرة الاجتماعية، وأصبحت فيما بعد راسخة في النظام.

المطلب الثالث: التركيبة المجتمعية في ليبيا

بلغ عدد سكان ليبيا في عام 2018م نحو 6،375 مليون نسمة وفقا لبيانات البنك الدولي، حيث تقدر نسبة الذكور بـ 50،4% مقابل 49،6% للإناث، يشكل العرب والأمازيغ

1- معمر القذافي، مرجع سابق، ص67.

2- علي عبد اللطيف أحميدة، "دراسة دولية ما بعد الاستعمار والتحولات الاجتماعية في ليبيا"، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص23.

(البربـر) 97% مـن إجمـالي السـكان فـي ليبيـا، فيمـا تشـمل الـ 3% الباقيـة (اليونـانيين والمـالطيين والإيطـاليين والباكسـتانيين والأتراك والهنـود)، ووفقا للمصـادر الأمريكيـة الرسـمية يمثل المسلمون 96،6% من إجمـالي السكان في ليبيا، فيما يمثل المسيحيون 2،7% أما النسبة القليلة فتتوزع بين خلفيات دينية مختلف من بينها أللادينيين[1].

أدت الثـورة الليبيـة فـي عـام 2011 إلـى انخفـاض الهجـرة بشـكل كبيـر، ودفعـت نحـو 800،000مهاجر إلى الفرار إلى بلدان أخرى خاصة تونس ومصر وإلى بلدانهم الأصلية، وانخفض تدفق المهاجرين في عام 2012، لكنـه عاد إلـى مستوياته الطبيعيـة بحلول عام 2013 على الرغم من استمرار العداء للأفارقة من جنوب الصحراء.

وعلـى الرغم من أن ليبيا ليست وجهة جذابـة للمهاجرين، إلا أن المهاجرين العابرين من الشرق بشكل أساسي شرق إفريقيا لا سيزالون مستمرين منذ عام 2014 في استقلال عدم استقرارها السياسي وضعف الضوابط على الحدود واستخدامها كمنطقة مغادرة رئيسية للهجرة عبر وسط البحر المتوسط إلى أوروبا في إعداد متزايدة، بالإضافة إلى ذلك تم تشريد أكثر مـن 200،000 شخصـا داخليـا، اعتبـارا مـن سـنة 2017م بسـبب القتـال بـين الجماعـات المسلحة في شرق وغرب ليبيا[2].

- القبائل في ليبيا:

تاريخيـاً؛ كانـت القبائـل أسـاس التنظيـم الاجتمـاعي عبـر شـمال إفريقيـا، مـع أن الهيكليـات تغيرت مع مرور الزمن، ويعود أصل عدد كبير من القبائل الموجودة اليوم إلى القرن الحادي عشر، حين رحلت قبيلتاً بنو هلال وبنو سليم من شبه الجزيرة العربية إلى شمال إفريقيا، حيث جرت مناقشات عديدة حول أسباب هذه الهجرة، ولكن كما قال ابن خلدون: كان السبب الرئيسي ترسيخ الإسلام واللغة العربية، استقرت قبيلة بنو هلال في إقليم طرابلس وبنو سليم في برقة.

هناك حوالي 140 قبيلة مختلفة (لأكثرها فروع تمتد على الحدود الدولية حتى تونس ومصر وتشاد)، ولكن وفق "فرج نجم" خبير اجتماعي متخصص بدراسة القبائل الليبية: عدد القبائل

1- "السكان في ليبيا"، تاريخ التصفح: (2019/4/14)، متحصل عليه من الرابط:
http://fanack.com/ar/lilya/pupulation

2- عبد الحفيظ عوض ربيع، "عدد سكان ليبيا"، متحصل عليه من الرابط:
http://tamimi.owno.com/t52472-topic

ذات النفوذ المثبت لا يتخطى الثلاثين (30) قبيلة، ومقارنة بدول شمال إفريقيا أخرى يعتبر هذا النفوذ لافتا للنظر وتعود أسبابه إلى طبيعة المجتمع الذي ورثه القذافي والسياسات التي اعتمدها للبقاء في السلطة[1].

بعد انقلاب عام 1969م، أعلن القذافي عن رغبته في إنهاء القبيلة، فتم تقسيم البلاد إلى مناطق إدارية لا تتوافق والحدود القبيلة التقليدية، ولكن في النهاية اعتمد على العلاقات مع القبائل فعلى سبيل المثال كان الانتساب إلى القبائل ضروريا للعمل في اللجان الشعبية العامة(*) وأجهزة الأمن ومن بين أبرز هذه القبائل نذكر:

* **الورفلة:** تتمركز هذه القبيلة بمنطقة فزّان التي كانت إحدى الولايات الثلاث قبل الوحدة في الجنوب والجنوب الشرقي للعاصمة طرابلس، كما يعيش عدد من أفرادها بمناطق بنغازي وسرت.

* **الأشراف:** تتمركز في مدينة "ودان و زويلة" وسط ليبيا، وهم من سلالة علي بن أبي طالب كرّم الله وجهه وهم منتشرون أيضا في معظم أنحاء ليبيا.

* **القذاذفة:** وهي القبيلة التي ينحدر منها العقيد معمر القذافي، وتتمركز بمنطقتي "سبها" في وسط البلاد، و"سرت" على شاطئ المتوسط غرب طرابلس، وتعتبر هذه القبيلة الأكثر تسليحاً بين القبائل الليبية[2].

* **المقارحة:** تتمركز هذه القبيلة بمنطقة وادي الشاطئ في الوسط الغربي لليبيا، وينحدر منها عبد السلام جلود الرجل الثاني في النظام الليبي الذي أبعده القذافي عام 1993، وكذلك عبد

1- محمد نجيب بوطالب، "الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقاربة سوسيولوجية للثورتين التونسية والليبية"، سلسلة دراسات وأوراق بحثية، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أكتوبر 2011، ص16.

(*)- اللجان الشعبية العامة (الحكومة): وهي المسؤولية عن تنفيذ القرارات التي يتخذها مؤتمر الشعب العام (البرلمان) وهي تتكون من مجموعة من الأمناء (الوزراء) الذين عددهم بشكل متكرر حسب قرارات القذافي الذي دأب إلى إحداث وإلغاء الأمانات (الوزارات) حسب رغبته.

2- "الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط: فهم الصراع في ليبيا"، مرجع سابق، ص10.

(*)- حادثة لوكربي: تتمثل في سقوط طائرة أمريكية تابعة لشركة طيران (بان أمريكان) أثناء تحليقها فوق قرية لوكيربي باسكتلندا في 21 سبتمبر 1988، ونجم عن الحادث مقتل جميع ركاب الطائرة البالغ عددهم (259) شخصاً و(11) من سكان القرية، وبعد سنوات من التحقيق ثبت تورط أحد الموظفين الليبيين العاملين في شركة الخطوط الليبية بمطار "لوقا" بمالطا في عملية التفجير.

الله السنوسـي الرجـل الثـاني فـي نظـام القـذافي، وعبـد الباسـط المقرحـي المـتهم فـي قضـية "لوكربي" [*] وتعتبر هذه القبيلة أيضا من أكثر القبائل تسليحاً.

* **ترهونة:** وهيب تضم عددا كبيراً من القبائل الفرعية حوالي 60 قبيلة، وتتمركز في منطقة ترهونة في الجنوب الغربي لطرابلس وينتمي إلى هذه القبيلة قطاع واسع من القوات المسلحة الليبية.

* **ورشفانة:** تعتبر إحدى أكبر القبائل الليبية، وتتمركز قبيلة ورشفانة في ضواحي طرابلس نظراً لموقعها الجغرافي وتعتبر ورشفانة قبيلة حضارية مدنية.

* **زناتـة:** وهي قبيلة أمازيغية كبيرة تنتشر في مختلف دول المغرب العربي، وتتركز جغرافيا في مدينة "الزنتان" بمنطقة الجبل الغربي.

* **أولاد سليمان:** وهيب قبيلة مكونة من عدة قبائل صغيرة تتركز أساساً في مناطق "سرت وفزان" ولها فروع في كل من مصر وتونس وحتى في تشاد والنيجر

* **العبيـدات والبراعصـة والعـواقير والمسـامير**:وهـي قبائل تعيش فـي أقصـى الشـرق الليبـي بمنطقة الجبل الأخضر.

* **الطوارق والتبو:** يهيمن الطوارق الأمازيغ على جنوب غرب الصحراء الكبرى، ويتحدثون اللغة "التماشيقية" تنتشر قبائل الطوارق في ليبيا والنيجر والجزائر ومالي وموريتانيا، تنقسم هذه الجماعة من الرعاة شبه الرحل إلى فئتين: "التيدا" في الشمال و"الدازا" الأكبر عدداً في الجنوب، حيث يعيشون في "غات وغدامس ومرزق"، تقيم جماعة "التبو"[*] في جبال تيبستي وتنقسم بين تشاد والنيجر.

وعليه نستنتج أن المجتمع الليبي هو مجتمع قائم على القبيلة التي تمثل حجر الأساس في الدولة الليبية، ومن هنا نجد أن هناك العديد من القبائل التي ساندت القذافي وأخرى كانت معارضة له، من بينها:

- ✓ القبائل التي كانت مساندة لنظام القذافي: القذاذفة، المقارحة.

✓ورفلة، الزنتان، مصراتة[1].

كان النظام الليبي في بداية عهد القذافي يعتبر الولاء إلى القبيلة جرماً، حيث سعى القذافي إلى تفويض النظام القبلي الذي اعتبره متخلفا ومرتبطا بالممارسات الملكية الرجعية، فبعد فترة قصيرة من حكمه اتخذ سلسلة من الخطوات لتعديل الحدود الإدارية التي كانت تستند إلى الخطوط الفاصلة بين القبائل، كما قام بعزل جميع المسؤولين الذين كان الملك قد عينهم على أساس قبلي، لكن لم يمضي الوقت طويلا حتى بدأ النظام يعتمد على القبيلة كورقة رابحة للسيطرة على الحكم وعلى الدولة وذلك من خلال زياراته لزعماء القبائل، كما سعى القذافي للعب على الخلافات بين القبائل وعلى شراء الولاء القبلي[2]، فنظرا لضعف قبيلته من حيث العدد الذي لا يتجاوز 10،000 فرد فقط، اعتمد على بناء التحالفات مع القبائل الأخرى ومن بين أهم القبائل التي تحالف معها ودعمها هي قبيلة "المقارحة" بالإضافة إلى قبيلة "الورفلة" قبل محاولة الانقلاب عام 1993 التي قام بها مجموعة من ضباط الجيش المنتمون إلى قبيلة الورفلة، بعد هذا الانقلاب انتقم القذافي بوحشية لا مثيل لها أين قام بإعدام ومعاقبة عائلات الضباط الذين شاركوا في الانقلاب، ومنذ ذلك الحين أصبحت قبيلة "الورفلة" مهمشة إلى أبعد الحدود.

ونظراً لتسييس القبيلة اعتمد القذافي على تهميش كل القبائل المعارضة له والتي هي متواجدة أساساً في شرق ليبيا (انظر الخريطة رقم 6).

(*)- التبو: وهم بدو يعيشون في جبال تيبستي جنوب ليبيا وتشاد، ويتحدثون لغة التيدا -إحدى اللغات النيلية- بدلاً من عإحدى اللغات السامية أو الأمازيغية.

1- محمد العياط، "القبائل الليبية"، متحصل عليه من:

http://boaziza-yoo7.com/f10-montada

2- منصور لخضاري، مرجع سابق، ص432.

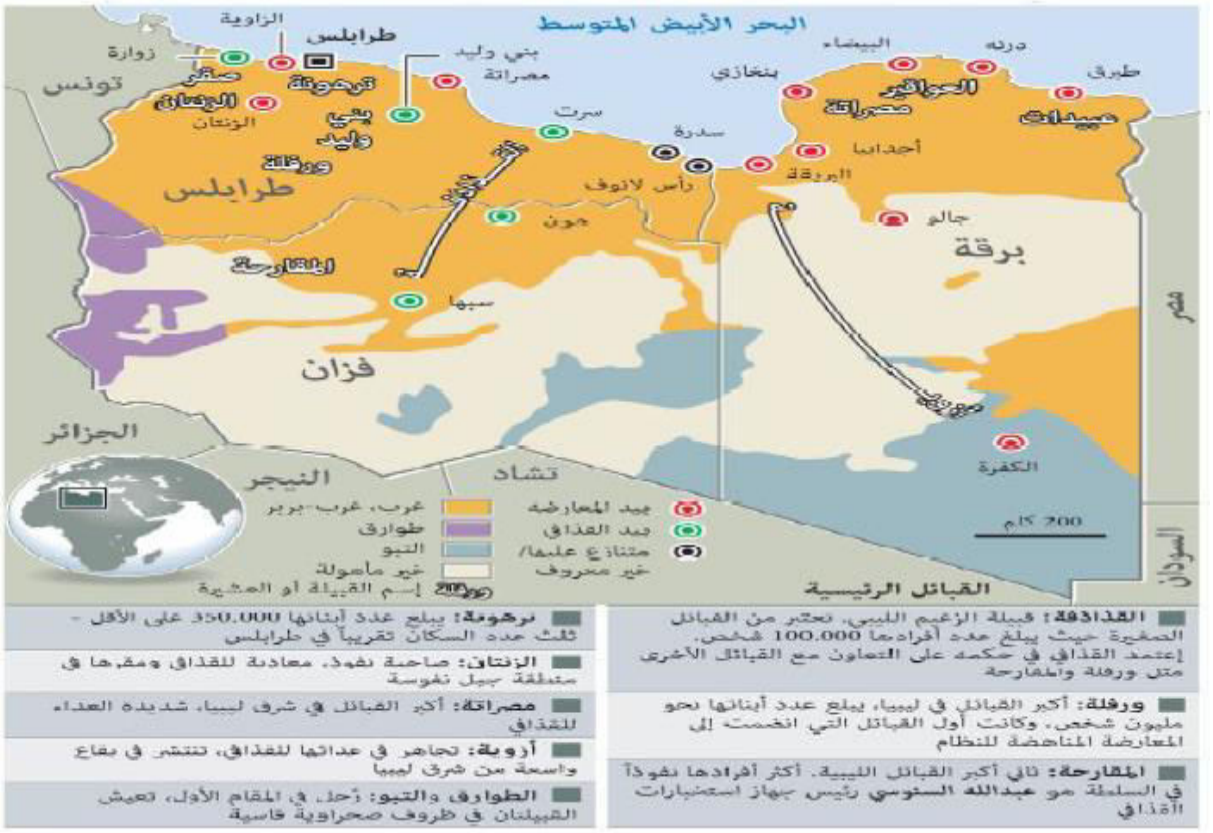

الخريطة رقم6: خريطة توضح أماكن انتشار أهم القبائل الليبية

أدى اعتماد القذافي على تسييس القبيلة ودعم القبائل المساندة له، إلى التهميش والحرمان للفئات الضعيفة والمعارضة له، وأصبحنا أمام ظاهرة التمايز المناطقي أين نجد معظم الشرق محرومة من أبسط الأشياء في ظل الثراء الفاحش للجهة الغربية نظراً لمركز القبائل المدعمة للقذافي هناك، هذا ما جعل الكاتب "باتريك حايمزاده" يكتب في كتابه "في قلب ليبيا القذافي" الصدار عام 2011 بأنه ليس من الصدفة أن تنطلق الاحتجاجات من الجهة الشرقية المهمشة من قبل القذافي[1]، فمنذ أعوام بدأ الشرح بين الجبهة الغربي والشرقية، يتضح أين أصبحت مقاليد الحكم في أيدي المنتقدين من اتباع القذافي في طرابلس والفران على حساب أبناء الجهة الشرقية، وعليه أصبحت قبائل الجهة الغربية والمتمثلة في القذاذفة والمقارحة والورفلة قبل انقلاب 1993، تستفيد من العوائد التفطية والثراء الفاحش على حساب قبائل

1- الجزيرة نت: "في قلب ليبيا القذافي"، تاريخ الزيارة: (2019/4/14)، متحصل عليه من الرابط:

الجهة الشرقية التي شهدت تدهور في الأحوال المعيشية بشكل رهيب مثل مدينة بنغازي،هذا ماادى الى قيام الانتفاضة الشعبية ضد النظام عام 2011،[1].بسبب التهميش والحرمان

كل هذه العوامل كانت كافية لانتفاضة الشعب الليبي ضد نظام حكم القذافي، لكن الوسائل مكنتهم من ذلك هي مواقع التواصل الاجتماعي من جهة ومن جهة أخرى لا ننسى دور الإعلام العالمي الذي ساهم في كب الزيت على النار[2].

انطلاقا مما سبق يمكن القول بأن تأسيس القبيلة التي أدت إلى التمايز المناطقي وغياب العدالة في جميع المجالات كان كمؤشر، ولكن أيضا كسبب لانتفاضة الشعب الليبي، وعلى هذا الأساس يمكن القول ومن خلال ما تقدم بأن ليبيا من خلال هذه المؤشرات تصنف دولة فاشلة ويبرز ذلك في: الميراث العدائي الشديد بين الجماعات (القبائل) والذي كان سببه نظام القذافي.

المطلب الرابع: الموارد الاقتصادية في ليبيا

يعد الاقتصاد الليبي من الاقتصاديات النامية الحجم، والتي تصنف ضمن الاقتصاديات النفطية ومن الخصائص التي أضفت ميزة واضحة على الاقتصاد الليبي نذكر:

* **الموقع الجغرافي:** إذ تقع ليبيا في موقع يتوسط إفريقيا، كما تقع على ضفة البحر المتوسط بشريط ساحلي يعتبر مكن أطول الأشرطة الساحلية في المنطقة، مما جعل موقعها ملائم للتجارة وجذب الاستثمارات.

* **المساحة:** فقد جعلت مساحة ليبيا التي تبلغ 1،760،000 كلم2، وتنوع خصائص بين سهول وجبال وهضاب وتنوع خصائصها الجيولوجية إلى تنوع الموارد، وخاصة منها المعدنية التي تساهم بشكل كبير في الاقتصاد الليبي وخاصة الموارد النفطية.

* **السكان:** يعتبر العامل الديمغرافي من أهم العوامل المميزة للاقتصاد الليبي، فليبيا تعتبر من الدول ذات العدد السكاني الضعيف حيث أن معدل النمو السكاني لا يتعدى 3% وذلك ما يجعل الكثافة السكانية منخفضة إذا ما قارنا المساحة التي تتربع عليها ليبيا بعدد السكان، مما يؤدي إلى ارتفاع الدخل الفردي ويؤدي في نفس الوقت إلى النمو الاقتصادي.

1- شريفة كلاع، "التهميش القبلي كعامل لعدم تحقيق السلم الاجتماعي: حالة ليبيا"، مجلة الدراسات والبحوث العلمية، العدد 05، فيفري 2014، ص16.

2- محمود جبريل، "ليبيا إلى أين؟، المستقبل العربي، العدد 399، ماي 2014، ص99.

أولاً- القطاع الزراعي والحيواني:

يعتبـر الإنتـاج الزراعـي والحيـواني فـي ليبيـا محصـلة لمجموعـة مـن العوامـل الطبيعيـة والاقتصادية والاجتماعية، وتمثل الموارد المائية والتربة والموارد البشرية من أهم العوامل التي تنعكس على الإنتاج الزراعي في ليبيا، إضافة إلى التقنيات والسياسات الزراعية وذلك كما يلي[1]:

- **المـوارد المائيـة:** يتوقف الإنتاج الزراعي في ليبيا على مقدار ما يوجد من موارد مائية، سواء كانت مياه أمطار أو مياه جوفية، ولا تزيد المناطق التي تعتمد فيها الزراعة على الأمطار عن 1% من المساحة الكلية لليبيا، أما المياه الجوفية فتتوفر عل في المناطق الساحلية ومنخفضات الواحات التي تنتشر في الصحراء، ويستحوذ قطاع الزراعة على أكثر من 80% من جملة اِستهلاك المياه الجوفية ويصل مجموع الموارد المائية في ليبيا حوالي 4886،15 مليون م^3، تعبر المياه الجوفية عن 95،6% منها لتأتي بعدها مياه الأمطار بنسبة 2،3% ثم المياه المحلاة بنسبة 1،4% ثم المياه المعاد استخدامها بنسبة 0،7% *
المـوارد البشـرية: والتي تلعب دوراً مهما في التنمية الزراعية، ولها تأثير مباشر في قطاع الزراعة وذلك من خلال أطرافها وسياستها، ولذلك فإن ليبيا تعتبر من الدول الفقيرة في الأيدي العاملة، خاصة في قطاع الزراعة حيث تعتمد في ذلك على العمالة الخارجية خاصة منها الإفريقية، إذ تبلغ نسبة العمالة الأجنبية في قطاع الزراعة ما يقارب 86%، مما يجعل من التوسع في الإنتاج الزراعي في ليبيا، ويرتبط إلى حد كبير بمدى توفر اليد العاملة الأجنبية، كما تعرف ليبيا في السنوات الأخيرة انخفاضاً في الأهمية النسبية للعاملين بالزراعة، حيث تشير تقديرات خطط التنمية إلى انخفاض نسبة العاملين في الزراعة مقارنة بمجموع العاملين في النشاطات الاقتصادية الأخرى، مما أدى إلى ضعف الإنتاج الزراعي في ليبيا.

ومن أهم المحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية في ليبيا نذكر:

1- علاء الدين زردومي، مرجع سابق، ص74.

* **القمـح:** حيث يعتبر من أهم المحاصيل الزراعية في ليبيا، يتوزع على عدة مناطق أهمها "الكفرة" التي تنتج ما يقارب 40% و"المرج وشعبية الجبل الأخضر"، وتعتبر زراعة القمح من الزراعات المتذبذبة في ليبيا والتي تعتمد بشكل مباشر على نسبة الأمطار المتساقطة.

* **الخضـر:** تعتبر زراعة الخضر من الزراعات الناجحة في ليبيا، وذلك لكونها تعتمد في زراعتها على المياه الجوفية وعلى الأمطار، وتمركزها على مدن الشريط الساحلي، مثل" شعبية الواحات التي يصل فيها إنتاج الخضر إلى 45% من الإنتاج الإجمالي إضافة إلى كل من جفارة وسبها والجبل الأخضر، وتعتبر الطماطم من أهم المنتوجات وأوفرها[1].

* **الفواكـه:** يعتبر الإنتاج الليبي للفواكه إنتاجا متوسطيا كباقي دول حوض البحر الأبيض المتوسط، والتي تحتاج إلى جد معتدل ومن أهم الفواكه في ليبيا نجد:

- **العنب:** والذي يرتكز إنتاجه في كل من: الجبل الأخضر، طرابلس، اجدابية، أوباري.
- **الزيتون:** والذي يرتكز إنتاجه في كل من: صبراتة، ترهونة، المرج، طرابلس، تاجوراء.

أما فيما يخص **الإنتـاج الحيـواني:** تعتبر شعبية الجبل الأخضر من أكبر مناطق تربية الحيوانات، إضافة إلى شعبية "سرت"، ويعتبر إنتاج اللحوم في ليبيا ضعيف جداً وذلك لقلة وذلك لقلة الأيدي العاملة في ذهاب المجال، كما تعتبر ليبيا من المستوردين للحوم خاصة منها لحوم البقر والضأن، وتحقق ليبيا اكتفاء ذاتي في اللحم الأبيض، أما فيما يخص الأسماك فلا يزال في ليبيا ضعيف جداً.

وقد اعتمدت ليبيا سنة 1970 للتقليل من الاعتماد على قطاع النفط مجموعة من المشاريع الموجهة لقطاع الزراعة وقد بلغت في هذا الصدد قيمة الاستثمارات المالية الموجهة لقطاع الزراعة حوالي 5،3 مليار دينار، أي ما يعادل نسبة 8، 17% من مجمل الاستثمارات المنفذة في مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى، ومن المشاريع الاقتصادية الهامة في مجال الزراعة في ليبيا مشروع سهل "جفارة" والذي تم من خلاله استصلاح ما يقارب 400 ألف هكتار، ومشروع "الكفرة ومرزوق" ومشروع "النهر الصناعي العظيم"[2].

1 – علاء الدين زردومي، مرجع سابق، ص75.

2– عبد اللطيف جفال، مرجع سابق، ص50.

ثالثاً- القطاع الصناعي

تعرف ليبيا كمعظم دول المغرب العربي إختلالات هيكلية في اِقتصادها القائم بصفة رئيسية على الربع النفطي، كما ليتم التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية في ليبيا بالتركيز الشديد في شعبتي طرابلس وبنغازين فالأول فيها ما يزيد عن 23% من إجمالي المنشآت الصناعية في ليبيا، أما الثانية فتصل إلى 12%، أما باقي في المنشآت فموزعة على باقي التسعينات في ليبيا، ومن الصناعات الموجودة في ليبيا نذكر:

1- **الصناعات الاستهلاكية:** وتشمل هذه الصناعات مايلي: الصناعات الغذائية وتتمثل في تعليب الخضراوات والفواكه والمشروبات الغازية والتبغ وتساهم هذه الصناعة بما يقارب 9،5% من إجمالي الإنتاج الصناعي الليبي الصناعات النسيجية: صناعة الملابس والأقمشة والأحذية، تساهم بما يقارب 10،8% من الإنتاج الصناعي الليبي[1].

2- **الصناعات الوسطية:** وتعتبر بهذه الصناعة من الصناعات الجديدة في ليبيا وتتمثل في:

- **الصناعات الكيماوية:** وتساهم هذه الصناعة بما يعادل نسبة 20% من الإنتاج الصناعي، وتقوم هذه الصناعة في ليبيا على الثورات الطبيعية المتوفرة، ومن أهم المنتجات البيتروكيماوية في ليبيا "الإثنيين والبروبلين"(*).

- **صناعة مواد البناء:** وتعد هذه الصناعة من الصناعات الإستراتيجية في ليبيا والتي أولتها الدولة اهتمامات كبيرة.

3- **الصناعات الرأس مالية:** وهي من الصناعات الجديدة في ليبيا ذات الأهمية البالغة في صنع الاقتصاد الليبي، إذ تساهم هذه الصناعة بنسبة 49،3% من الناتج الإجمالي الصناعي وتتمثل فيمايلي: الصناعات المعدنية، الصناعات الهندسية والكهربائية.

1- المرجع نفسه، ص80.

(*) الإثنيلين والبروبلين: الأول هو أبسط الألكينات الهيدروكربونية، يتكون من ذرتي كربون وأربع ذرات هيدرجين، يستخدم الإثيلين أساسا كمركب وسيط في إنتاج الكيماويات الأخرى، كما يستخدم كميات قليلة منه في الزراعة لإنضاج الفاكهة، أما الثاني: يعتب من أهم المواد الأولية في صناعات اللبتروكيماويات وينتج عنه منتجات وسيطة متعددة ومنتجات نهائية عديدة عديدة، مثل: متعدد البروبلين، وله أهمية صناعية كبيرة:.

خامساً- دور النفط في الاقتصاد الليبي

يعد إنتـاج النـفط فـي ليبيـا عصـب الحيـاة الاقتصـادية والاجتماعيـة، فكـان ولا يـزال النـفط دعامـة للاقتصـاد الليبـي والخطـط التنمويـة المتبعـة فـي ليبيـا، فـالنفط يعتبـر الممـول الأساسـي للإقتصاد الليبي، وأي خلل يحدث في الإنتاج أو أسعار النفط أو صادراته يؤثر على التنمية والميـزان التجـاري الليبـي، فبنـاءا علـى عائـدات الإنتـاج النفطـي تُحـدد جوانـب الخطـط الاقتصـادية والبـرامج الاقتصـادية والميزانيـة التسـييرية فـي ليبيـا، ويمتـاز الـنفط الليبـي بالخصائص التالية:

* معظم الآبار النفطية مرتكزة في أربعة مناطق قريبة من بعضها البعض ومتصلة.

* قرب آبـار النفط الليبيـة من موانئ التصدير، حيث تم ربط الحقول بالموانئ عن طريق أنابيب تغطية، مما يقلل تكلفة نقل النفط إلى الموانئ، والمطلة على البحر الذي يعد حلقة وصل بين ليبيا والدول المستوردة للنفط

* جودة النفط الليبي والذي يعتبر من أجود أنواع النفط العالمي، وذلك لكون كثافته تتراوح بين 37 و43 درجة وكذا خلوه من الكبريت[1].

- وتتوزع الحقول المنتجة للبترول في ليبيا تبعاً لموقعها الجغرافي إلى عدة مناطق نذكر منها المناطق التالية:

* **منطقـة السـرير:** يعد من أهم الحقول النفطيـة فـي ليبيـا، يبلـغ إنتـاج هذا الحق ما يقارب 150 ألف برميل يوميا وذلك ما يعادل نسبة 15% من مجموع الآبار الليبية، حيث يضم حوالي 68 بئراً.

* **منطقـة حقـول سـرت الجنوبيـة الشـرقية:** تنتج هذه الحقول حوالي نصف إنتاج ليبيا من النفط، وينقل نفط هذه المنطقة بواسطة الأنابيب إلى كموانئ راس لانوف والزويتية والسدرة، ومن أهم حقول هذه المنطقة نذكر: حقل آمال، حقل أبو طغل، حقل اِنتصار.

* **منطقـة حقـل سـرت الوسطى:** يوجد في هذه المنطقة 15 حقلا نفطياً، فهي تساهم بثلث الإنتـاج الكلـي مـن النـفط فـي ليبيـا، وتتميـز بإنتـاج الغـاز المصـاحب للبتـرول علـى نطـاق

1- علاء الدين زردومي، مرجع سابق، ص- ص87-89.

تجاري، وينتقل نفط هذه المنطقة إلى ثلاث خطوط من الأنابيب الرئيسة ومن أهم حقولها: حقل ناصر زلطن، حقل الواحة، حقل الراقوبة.

المبحث الثاني: مسار فشل الدولة في ليبيا

مع انطلاقة ثورة 17 فيفري 2011 في ليبيا، كانت الظروف مهيأة للبلاد لتحقيق نقلة نوعية على طريق بناء دولة حديثة عصرية، خاصة أنه كان ينظر إلى ليبيا على أنها تتمتع بميزة نسبية، مقارنة ببقية دول ما يعرف بـ "الربيع العربي"، بعدّها دولة تغطية ثرية وتمتلك احتياطات مالية ضخمة، إلا أن الواقع أثبت أن عملية إعادة بناء الدولة الليبية تواجه صعوبات جمة بفعل ضعف الخبرة التراكمية لبناء الدولة وحالة الفوضى التي تضرب البلاد منذ سقوط نظام العقيد معمر القذافي بفضل العديد من الأسباب الداخلية والخارجية، إضافة إلى علاقات التحالف المتنازعة التي يقيمها الفاعلون المحليون مع شركات إقليمين ودوليين، حيث باتت الحالة الليبية مليئة بالمتناقضات في ظل الانقسام المجتمعي وخلفياته السياسية والعسكرية، وازدادت بذلك مؤشرات فشل الدولة التي لم يكتمل بناؤها منذ عهد الاستقلال مطلع خمسينات القرن الماضي.

وعليه سيتم التطرق في هذا المبحث لأسباب الأزمة الليبية والتي تعد أحد العوامل الرئيسية في فشل الدولة، بالإضافة إلى ذكر أهم العوامل التي جعلت من ليبيا توصف بأنها دولة فاشلة، وأخيراً التطرق إلى مؤشرات فشل ليبيا دولاتيا وذلك حسب إحصائيات صندوق السلام (FFP) لسنة 2018 .

المطلب الأول: أسباب الأزمة الليبية

تعددت أسباب الأزمة الليبية وتنوعت، اذ أدت هذه الأخيرة إلى فشل ليبيا ووسمها بالدولة الفاشلة العاجزة عن القيام بوظائفها الأساسية وانهيار كلي لمؤسساتها، حيث من خلال الأعمال التسلطية والسياسات الوحشية التي كانت تطبق على الشعب الليبي، جعلت من هذا الأخير يثور من خلال احتجاجات ومظاهرات معادية لنظام القذافي وتسلطه لتكون سنة 2011 هو يوم الثأر من القذافي لتدخل ليبيا بعدها في دوامة من العنف وتتحول الثورة الطامحة للديمقراطية إلى نزاع مسلح وحرب أهلية بين مختلف تكوينات المجتمع (الثوار مع المليشيات) وتقسيم البلاد شرقها وغربها وإقامة حكومات تسعى كل واحدة للحكم والسيطرة،

مما أدى هذا التصادم إلى زعزعة الأمن والاستقرار وزيادة الولاءات وتضخم العامل القبلي في مختلف المجالات هذا ما وّلد أزمات سياسية، اقتصادية خطيرة راح ضحيتها الشعب الليبي، مما انعكس بالسلب على مسار الدولة وأضعفها حتى صارت تصنف ضمن الدول الفاشلة التي في الحقيقة أصبحت تشكل تهديداً على أمن مواطنيها وهذا المسار راجع لعدة أسباب سيتم التطرق لها في هذا المطلب.

أ- الأسباب الاقتصادية:

أشارت التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة إلى أن ليبيا تعتبر من الدول المتقدمة في مجال التنمية البشرية خلال المرحلة (2000-2010)، حيث احتلت وفقا لهذه التقارير المرتبة (64) على المستوى الدولي سنة 2000، والمركز (61) سنة 2001، والمركز (55) سنة 2009، والمركز (52) سنة 2010، مع احتفاظها عبر السنوات الثلاث الأخيرة بالمركز الأول على المستوى الإفريقي، وعلى الرغم مما أشارت إليه هذه التقارير الرسمية مستوى جيد من التنمية في ليبيا، إلا أن الواقع كان يعكس رأيا آخر، حيث كان هناك قطاع واسع من القوى السياسية والاجتماعية الليبية ترى أنه منذ استيلاء القذافي على السلطة بانقلاب عسكري ضد الملك إدريس السنوسي عام 1969، فقدت ليبيا فرصاً عديدة لنهضة شعبها، فأسلوب الحكم الشخصي الذي اعتمد بالدرجة الأولى على عائلة القذافي ودائرة ضيقة من المقربين والأتباع، أدى إلى حرمان القاعدة الشعبية العريضة من عائدات الثروة في بلادهم، واستخدام تلك الثروة في سبيل لا تخدم إلى مصلحة النظام الحاكم.

فعلى الرغم من أن ليبيا تتمتع بثروات تغطية هائلة تجعلها من أكثر الدول العربية رفاهية، إلا أن الواقع المعاش والذي فرضته سياسة النظام قلب الموازين، حيث انعدم الانسجام ما بين حجم الموارد الهائل والمستوى الاجتماعي المتردي داخل ليبيا، والذي يتسم بالفقر والبطالة وضعف المؤسسات الخدماتية والبُنى التحتية، وتدني مستوى التعليم التقني المعاصر إضافة إلى انتشار الفساد والمحسوبية[1].

أدت سياسة نظام القذافي إلى حدوث تفاوت كبير في عملية توزيع الثورة، وخاصة العائدات النفطية التي استأثرت بها دائرة ضيقة تلتف حول القذافي وعائلته، إضافة إلى ما

1- أحمد خليف عفيف، الثورة الليبية، شباط 2011-2013 الخصوصية وتحديا المرحلة الانتقالية"، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 42، العدد 3، 2015، ص665.

بـدده القـذافي وأولاده مـن ثـروة علـى شـراء الأسـلحة، وتكـديس الثـورات والأرصـدة فـي بنـوك الغرب، مستفيدين في ذلك من الحصار الذي فُرض على ليبيا، كتبرير لتغطية إخفاقاتهم في إحداث تنمية حقيقية، والتي تنعكس إيجابا على المواطنين كافة.

وعلى الرغم من انفتاح ليبيا على الغرب منذ عام 2003م، وتدفق الاستثمارات والشركات الأمنية، للمشاركة في البُنى التحتية اللازمة لتحقيق حالة التنمية والنهوض، إلا أن ذلك لم يغير في معادلة استبداد السلطة بالثروة والفساد بل ازداد الوضع سوءاً، حيث تزامن مع ذلك الانفتاح الحديث عن مشروعات لبيع الممتلكات العامة للقطاع الخاص، الأمر الذي أثار مخاوف كبيرة لدى الطبقات العمالية والفئات الاجتماعية الوسطى والدنيا، خاصة بعد تسارع وتيرة الانفتاح وتطبيق سياسات اقتصادية رأسمالية كان لها العديد من الآثار السلبية على قطاعات واسعة من المجتمع، كان من ملامحها الغلاء وارتفاع الأسعار وانتشار الفساد والبطالة، الأمر الذي دفع أبناء الشعب الليبي إلى الخروج في عمليات احتجاجية تفاوتت من حيث القوة والضعف من مكان لآخر، وسارت قدما حتى وصلت إلى الصدام المسلح مع النظام وأنصاره في منتصف فيفري 2011، بفعل الشعور بعدم العدالة في توزيع الثروة.

ب- الأسباب الاجتماعية:

لعب العامل الاجتماعي دوراً هاماً في تصاعد حالة الاحتجاجات وتطورها نحو الثروة، وجاء تأثير هذا العامل من خلال حالة التغير الديمغرافي، التي كانت تعيشها ليبيا قبيل الثورة، متمثلة بزيادة شريحة الشباب (أقل من 25 سنة)، والتي شكلت (52%) من كمجموع السكان.

حيث كانت هذه ترفض حالة التناقض القائمة بين الشعارات والمثل التي تربوا عليها ونشئوا في إطارها، والتي تؤكد قيم الاشتراكية والعدالة الاجتماعية وملكية الشعب، وبين واقع يناقض ذلك تماما في ظل سياسات الانفتاح والخصخصة والفساد التي هددت قطاعات كبيرة من الشباب، الأمر الذي خلف لديهم حالة من عدم الرضى تجاه تلك السياسات خاصة وأنهم كانوا يدركون جيداً أن بلادهم في مقدمة الدول العربي من حيث الثروة، إلا أنها في الواقع أقل تطوراً بل أنها تأتي في مستوى دول العالم الثالث الفقيرة جداً[1].

1- نسمة زيدي، مرجع سابق، ص108.

ومما عزز حالة عدم الرضى هذه فشل حكم القذافي في تعزيز قيم الولاء والمواطنة، وبالأخص لدى فئات الشباب التي تعد أساس التنمية وعمادها وهدفها الرئيسي، فغياب الحرية وتهميش مشاركة الشباب في الحياة العامة وعدم تأسيس مؤسسات مختصة بقضاياهم ومتابعة مشكلاتهم، أسباب أدت إلى قتلى روح المبادرة والإبداع والابتكار لديهم من جهة، وإفقادهم روح الولاء والمواطنة من جهة أخرى، وهذا ما جعلهم يعيشون أزمة نفسية واجتماعية عززها وضعهم الاقتصادي السيئ ممثلا بارتفاع معدل البطالة، وعدم توفر وظائف ملائمة للخريجين وعدم عززها وضعهم الاقتصادي السيئ ممثلا بارتفاع معدل البطالة، وعدم توفر وظائف ملائمة للخريجين وعدم ملائمة سلم الرواتب مع الظروف المعيشية، وغياب العدالة الاجتماعية وانتشار المحسوبية والوساطة وعدم وجود دستور يحدد الحقوق والواجبات[1].

جـ- الأسباب السياسية:

كان النظام السياسي الليبي يعتبر نفسه امتداداً للثورة المصرية الناصرية، كما كان القذافي أمنياً للوحدة العربية بعد جمال عبد الناصر، الأمر الذي كان له انعكاسات واضحة على التوجهات الداخلية والخارجية للسياسة الليبية، أدت بدورها إلى سلسلة من المغامرات التي خاضها النظام على الساحتين الإقليمية (العربية والإفريقية)، والدولية وبشكل خاص قبل عودة النظام إلى محاولة التكيف مع متغيرات ما بعد الحرب الباردة بشكل عام، وأحداث 11 سبتمبر 2001، بشكل خاص، والتي كانت من نتائجها تخلي ليبيا عما لديها من أسلحة، أو مشروعات أسلحة دمار شامل، وقبولها دفع تعريضها باهضة لضحايا حادثة لوكربي[2].

إن تقلبات السياسة الخارجية الليبية بين السعي للوحدة العربية تارة، والإفريقية تارة أخرى، ما بين مشاريع وحدودية ثنائية ومشروعات اتحادية جماعية حينا آخر، ومغامرات النظام في دعم العديد من منظمات وحركات التمرد في مناطق متعددة من العالم، رسخت شعوراً بالمرارة لدى قطاعات كبيرة من المواطنين الليبيين بسبب ما ترتب عليها من تبديد ثروات بلادهم في قضايا لا مصلحة لهم بها، بالوقت الذي يعاني السواد الأعظم منهم حالة الفقر والحرمان والتردي في قطاعات المجتمع الحيوية التعليمية والصحية ومشاريع البُنى التحتية، رغم كبر حجم عائدات الدولة النفطية.

1- أحمد خليف عفيف، مرجع سابق، ص666.

2- أحمد خليف عفيف، مرجع نفسه، ص- ص666-667.

وعلى الصعيد الداخلي اتبع القذافي سياسة "فرّق تسد" للحفاظ على استمرارية سلطته، والتبشير بمجموعة من الأفكار شديدة العمومية تضمنها كتابة المسمى بـ :"الكتاب الأخضر" الذي استمد أفكاره من مجموعة من الاديولوجيات المختلفة (عربية، سلامية، واشتراكية).

سعى القذافى من خلال الكتاب الأخضر إلى ترسيخ مجموعة من القيم الأساسية في الهوية الثقافية الليبية، من أمثلتها "المواطنون شركاء لأُجراء، البيت لساكنه، الأرض ليست ملكاً لأحد" واعتمد في نشر أيديولوجية على مجموعة من المؤسسات، ممثلة بالمؤتمرات واللجان الشعبية، التي أعطت النظام قدراً من الشرعية، ومنحته القدرة على الضبط والسيطرة، كما اعتمد أيضا، في عملية نشر إيديولوجيته على قدرته الاقتصادية العالية المتشكلة من عائدات النفط من جهة، والقمع الشديد ضد كافة صور المعارضة ورموزها داخل البلاد وخارجها من جهة أخرى.

لعبت اللجان الثورية الدور الأهم والأساسي في الحياة السياسية الليبية خلال مرحلة حكم القذافي، حيث أدى سلطتها إلى حدوث عزوف شعبي عن المشاركة في الحياة السياسية، وقد أدى هذا الوضع إلى بروز فئة من المحتكرين للسلطة والثورة، أصبح من الصعب التغلب عليها في ظل مناخ الفساد الذي عمّ البلاد.

ومع سياسات النظام المعادية للشعب زادت حدة التوترات الداخلية، ما أدى ذلك إلى تنامي قوة المعارضة ضد النظام الحاكم.

بالإضافة إلى هذه الأسباب يمكن ذكر أسباب أخرى أدت إلى قيام الأزمة الليبية وهي[1]:

* تكدس السلاح في البلاد وتهريبه وانتشاره ما أدى إلى نشوء تنظيمات وجماعات مسلحة على امتداد الجغرافية الليبية وتعدد ولائاتها.

* التدخلات الخارجية الإقليمية والدولية في الشأن الليبي وباتجاهات متناقضة لرسم مستقبل الدولة بعد سقوط القذافي.

* بروز الثنائية بين "ليبراليين" و"إسلاميين" وهو ما أدى إلى الصراع على هوية الدولة من ناحية وعلى الإمساك بزمام السلطة من ناحية أخرى.

1- نسمة زيدي، مرجع سابق، ص109.

* تزايد البُعد القبلي والعشائري وانخراطه في السياسة والعمل المسلح، وذلك على حساب الدور الذي كان من المفترض أن تلعبه الأحزاب السياسية التي تم خطرها طوال فترة القذافي والملكية في ليبيا.

المطلب الثاني: عوامل الفشل الدولاتي في ليبيا

تتجلى عوامل الفشل الهيكلي في الدولة على مختلف المستويات التي تشكل البنية السياسية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مما أدى إلى تعويض محاولات الإصلاح والبناء خاصة في ظل تضارب المصالح بين الفاعلين المحليين والخارجيين الذين زاد تأثيرهم منذ الإطاحة بنظام القذافي، ويمكن رصد أبرز عوامل الفشل في ليبيا من خلال الآتي:

1/- عدم فعاليـة النظـام السياسـي: يمثل افتقار ليبيا نظام حكم سياسي فعال يتناسب مع طبيعة الدولة الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية أهم عوامل الفشل على المستوى السياسي في البلاد، فمنذ عهد الاستقلال عام 1951 بدت ليبيا مملكة اتحادية ذات نظام فيدرالي مكوّن من ثلاث ولايات (برقية، طرابلس، فزان) قبل أن تتحول بعد تعديل الدستور عام 1963 إلى المملكة موحدة، إثر إلغاء العمل بالنظام الفيدرالي، ثم جاء القذافي بنظام جمهوري (1969 حتى 1972) الذي تحول إلى ما عُرف بالنظام الجماهيري منذ عام 1972 إلى حين سقوط النظام في أكتوبر 2011 طوال تلك العقود والسنوات الست الأخيرة التي أعقبتها لم ولعب غياب نظام حكم سياسي ذو كفاءة وفعالية في ليبيا دوراً مؤثرا في غياب تراكم حقيقي لخبرة الدولة التاريخية فمراحل التغيير التي عرفها نظام الحكم في ليبيا قوضت من عملية التراكم وأسهمت في إفراغ الدولة من عنصر الخبرة ألازم لتسيير الجهاز البيروقراطي في البلاد[1].

وعمل نظام القذافي بعد الإطاحة بالنظام الملكي عام 1969 على تجريف الجهاز الإداري للدولة من الكفاءات الوليدة، من خلال ما عُرف "بسلطة الشعب" وهو النظام الذي يقوم على استبدال "اللجان الشعبية بالإدارات العامة والمؤسسات الحكومية بأطرها المتعارف عليها في الدولة الحديثة، وهو ما أضعف البنية السياسية والإدارية للدولة الليبية بدرجة

1- التقرير الوطني المقدم وفقا للفقرة 15 (أ) من مرفق مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بشأن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى 5/1، 20 أوت 2010، ص2.

كبيرة[1]، وما لبثت أن تكررت الحالة بعد سقوط نظام القذافي عام 2011، عند إقرار قانون العزل السياسي الذي أسهم في تفريغ الدولة من عناصر الخبرة ألازمة لتسيير الجهاز الإداري والبيروقراطي، مما كان له أعظم الأثر في ظهور الفشل الوظيفي للدولة.

وخلال المرحلة الانتقالية الحالية التي تمر بها البلاد، فقدت السلطة في ليبيا مركزيتها، وتدهورت شرعيتها إلى مستوى خطير يجسد في حالة انقسام سياسي ومؤسساتي غير مسبوقة في الريف بليبيا بعد الاستقلال، غذ شهدت البلاد علم 2014 ثلاثة حكومات متنافسة، يفتقد كل منها السيطرة الكاملة على مجريات الأحداث والتطورات الحاصلة على البلاد، فضلا عن معاناتها أزمة الشرعية، بعد انتهاء ولاية جميع المؤسسات السياسية وفق ما نص عليه الإعلان الدستوري الصادر في 3 أوت 2014، وباتت كل منها خاضعة أو قابلة للابتزاز الذي تمارسه الأطراف المسلحة، أكثر من خضوعها للمؤسسات التشريعية.

2- البناء الاجتماعي للدولة في ليبيا: لا تزال القبيلة في ليبيا تلعب دوراً مركزيا في بنية النظامين السياسي والاجتماعي وتجدر الإشارة إلى أن ليبيا دولة حديثة نسبيا، تأسست دون أي اتفاقيات أو مواثيق بين الجماعات الاجتماعية المختلفة من قبائل ومكونات ثقافية وعرفية، تحدد بوضوح العلاقة بين الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وما هي الحدود التي تقف عندها الجماعات الاجتماعية في استخدام السياسي والاقتصادي في الصراع على السلطة[2].

كرس ذلك لحالة التعقيد التي باتت تميز المشهد العام في البلاد، فمع ضعفها المتزايد، باتت السلطة السياسية في حاجة ماسة ومستمرة للاستعانة بالجماعات الاجتماعية خارج الإطار الدستوري أو المؤسسي لمواجهة ضغوط الواقع السياسي والاقتصادي وتحديات، والمحافظة على قدر من الشرعية السياسية، أسهم ذلك في مزيد من التراجع عن طريق بناء الدولة الحديثة، وأدب نظام القذافي على الاستعانة بأعيان القبائل لتأكيد شرعية في مواجهة خصومه، وهي سياسية لا تزال تجري حتى الآن، إذ لم تتوقف الحكومات الانتقالية المتعاقبة

1- Christopher, S.chivvis jeffrey martini," libya after qaddafi, lessons and implication for the future",(Rand corporation, washington,2014),p14.

2- إسماعيل رشاد، "دور الجماعة الاجتماعية والدين في الصراع على السلطة في ليبيا"، تم التصفح يوم 2019/4/23، على الرابط:

http://www.siyassa0.com/photo.php?fbid= 10154981015= type

منذ عام 2011 عن الاستعانة بالقبيلة لحل الأزمات، التي يبدوا أنها باتت تفوق حتى نفوذ القبيلة في الواقع الليبي، فعند اندلاع أزمة الموانئ النفطية في جوان 2013، تراجع دور الحكومية المؤقتة آنذاك، بقيادة علي زيدان إلى الوراء المصلحة دور قبيلة المغاربة وقادتها في محاولة للتوصل إلى حل يقضي بإعادة فتح موانئ النفط الرئيسية للتصدير، وهو ما تنتج فيه القبيلة حتى الآن، رغم أنه تكرار مرات عديدة منذ بدء الأزمة، وعلى النهج ذاته يعتمد قائد الجيش في شرق ليبيا "خليفة حفتر" على حشد الدعم القبيل لتعزيز شرعيته العسكرية وكذلك فعل مجلس النواب المنعقد في "طبرق" لتأكيد شرعيته في مواجهة خصومه في طرابلس، ولم ينجح النظام الاجتماعي الليبي في إظهار نسق متكامل ومنسجم بعيدا عن التأثير السياسي، فخلال السنوات الأخيرة بعد سقوط نظام القذافي لجأ العديد من القبائل الليبية إلى تشكيل مجالسها الخاصة، متأثرة في ذلك بحالة الاستقطاب الحادة التي عرفتها البلاد منذ عام 2011 من خلال تأسيس ما عرف بالمجالس الاجتماعية، وهي محسوبة على النظام السابق ومجالس الشورى والحكماء والأعيان المحسوبة على ثورة 17 فيفري[1]، وقد لعبت هذه المجالس أدوراً سياسية مزدوجة، فهي معارضة لدولة الخصوم وداعمة لدولة الحلفاء، رغم أنها لم تُظهر أي نجاح في معالجة الأزمات الاجتماعية، خاصة فيما يتعلق بأوضاع المهاجرين والنازحين الذين تفاقمت أعدادهم إلى أكثر من نصف مليون نازح ومهاجر في ليبيا، بحسب تقارير الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والهلال الأحمر الليبي.

3- الاقتصاد الريعي: لا يزال الاقتصاد الليبي ريعيّا يعتمد على النفط الذي يسهم بنحو 98% من صادراتها، وإيرادات الموازنة العامة للدولة[2]، وقد احتلت ليبيا المرتبة 55 من أصل 58 دولة طبقا لمؤشر إدارة الموارد الصادر عام 2013، حيث أكد التقرير أن ليبيا من الدول التي فشلت في إدارة مواردها الخاصة من النفط، الغاز والتعدين..بسبب قصور الرؤية وعدم وجود سياسات حكومية فعالة، وعدم وجود شفافية في التعامل مع هذا القطاع، إضافة إلى غياب إطار قانوني لعملية استخراج الموارد من الدولة، وهو الأمر الذي يؤدي إلى سيطرة كثير من الجماعات دون الدولة على هذه الموارد، وهو ما حدث في جوان 2013 عندما سيطرت مجموعة مسلحة يقودها إبراهيم الجضران على موانئ تصدير النفط الرئيسية

1- "الكيانات الاجتماعية في ليبيا ما بعد القذافي"، ورقة غير منشورة، مارس 2016، ص20.

2- http :www.albank adawli.org/ar/country/libya/pubblication/economic-brief-july,2016.

في منطقة الهلال النفطي شمال وسط البلاد، وسيطرة مجموعات مسلحة أخرى على حقلي الفيل والشرارة جنوب غرب البلاد، وإغلاق مسلحين من الزنتان لأنابيب نقل الخام من الحقلين عند الريانية في منطقة الجبل الغربي.

إضافة إلى ذلك، لا يمكن إغفال التأثير السلبي الكبير للعقوبات الاقتصادية التي تعرضت لها ليبيا، إبان عهد القذافي خلال تسعينات القرن الماضي، وهو ما أدى إلى تفاقم مشكلة سواء إدارة موارد الدولة الطبيعية، وتنميتها لمصلحة الأجيال القادمة، كما أن اعتماد نظام القذافي المفرط على عائدات النفط أسهم في ترسيخ شبكة الوصاية وتوزيع الريع على المقربين من النظام في ظل غياب عقد اجتماعي يتوافق عليه مختلف الأطراف والفاعلين ينقل البلاد إلى اقتصاد منتج يحكمه القانون والمؤسسات[1]، كما استخدم النفط بعد سقوط نظام القذافي كورقة مساومة سياسية مهددة لوحدة البلاد، ومركز قوة للمسيطرين على مرافئ تصدير النفط الرئيسية في البلاد، وبالتالي تحول إلى عامل رئيسي لتمديد الصراع الأهلي العنيف الذي تشهده البلاد منذ سقوط القذافي، وبدلا من أن تتجه الحكومات الانتقالية في البلاد إلى وضع خطط تنموية شاملة لحشد وتعبئة الجهود من أجل إعادة بناء الدولة بالكامل، باتت السيطرة على الموارد الاقتصادية ومواقع إنتاج النفط وسيلة لتعزيز النفوذ السياسي في مواجهة الخصوم، أكثر من كونها أداة لتحقيق الاستقرار والتنمية.

4- غياب الإطار الدستوري: تعاني ليبيا، منذ عهد القذافي من غياب الدستور اللازم لضبط عمل السلطات ومؤسسات الدولة، وتحديد مهامها وعلاقاتها البنية، وهو ما أسهم في تكريس حالة غياب القانون، وتقويض جهود المؤسسات الأخرى لمصلحة السلطة التنفيذية، فيما تتمكن أعضاء الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور المنتخبون منذ مارس 2014 من إنجاز المهام المكلفين بها، على خلفية الانقسام والاستقطاب الحاد الحاصل في البلاد، ولا تزال الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور في ليبيا منقسمة على نفسها، وتعاني مقاطعة نصف الأعضاء جراء استمرار الخلاف الحاد بين ممثلي المكونات الثقافية من التبو والطواف والأمازيغ، الذين يسعون إلى تعزيز حقوقهم من جهة وممثلي الشرق والغرب حول

1- الحسن عاشي، "ليبيا: التحديات الاقتصادية بعد الثورة"، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، 3أكتوبر 2011، تم التصفح: (2019/4/23)، على الرابط:

http://carnegie-mec.org/03/10/2011/ar-pub-45663.

شكل نظام الحكم، وتوزيع السلطة والموارد، اذ يطالب ممثلو الشرق بنصيب أكبر من الثروة والسلطة على أساس أن أغلب الصادرات النفطية تخرج من أراضيه، وهو ما يرفضه ممثلو الغرب والجنوب الذين يصرّون على تحقيق مبدأ المواطنة والمساواة في توزيع الثروة بين جميع الليبيين.

5- ضعف أداء النخبة السياسية: تتميز النخبة الراهنة في ليبيا بضعف خبراتها العلمية سياسيا، فأغلب من تولي مناصب قيادية أو دخل المجال العام خلال المرحلة الانتقالية كان حديث العهد بالعمل السياسي، ومرد ذلك يعود إلى سياسة الإقصاء الحادة التي كان يتبعها نظام القذافي مع معارضيه وإغلاق المجال العام في الحياة السياسية، مما دفع المعارضين إلى الهجرة ومغادرة البلاد للعمل في الخارج وبعد سقوط القذافي عاد المعارضون من الخارج إلى ليبيا ليجدوا مجتمعا غارقاً في الانقسام وبدلاً من العمل على توحيد الصفوف، عملت النخبة الجديدة باتجاه تكريس الانقسام.

وقد أفرزت الاستحقاقات الديمقراطية الخمسة، التي جرت في ليبيا منذ 2011 غير انتخابات المؤتمر الوطني العام وانتخابات المجالس المحلية، وانتخابات المجالس البلدية وانتخابات الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور وانتخابات مجلس النواب، نخباً محلية غارقة في الاستقطاب، حيث تبنى كل فصيل نخبوي مصالح جهوية ومناطقية وقبلية ضيقة أدت إلى إعلاء تلك الانتماءات الأولية على غاية بناء الدولة وعكس الصراع السياسي الذي شهده المؤتمر الوطني العام منذ انتخابه في جوان 2012 قوة تلك الفصائل النخبوية المستمدة ومن سيطرتها على مناطقها وامتلاكها للسلاح دفاعاً عن مصالحها الخاصة، لدرجة أن كلا منها سعى لإجهاض أي مشروع طموح يمكن أن يقدمه الخصوم، فقانون العزل السياسي الذي أقره المؤتمر الوطني عام 2012 بصيغته المثيرة للجدل كان مقدماً من كتلة تحالف القوى الوطنية المصنفة ليبرالياً دفع بعزل كل من عمل مع القذافي منذ عام 1969 حتى سقوط النظام في أكتوبر 2011 وذلك نكاية في الإسلاميين الذين قدموا صيغة تقضي بعزل كل من عمل مع نظام القذافي آخر عشر سنوات لتجريد التحالف من قياداته وكوادره السياسي.[1]

1- عبد الله كامل، "تغيير موازين القوى: التداعيات السياسية لقانون العزل السياسي في ليبيا"، مجلة السياسة الدولية، العدد 06، ماي 2013، ص26.

وقوضت الخلافات الاجتماعية والسياسية من فعالية المجالس المحلية والبلدية المنتخبة، فيما أدت حدة الاستقطاب السياسي الذي بدت وتيرته في الارتفاع منذ عام 2014 حتى الآن، إلى تفويض عمل الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور التي انتخبت في مارس 2014، فباتت غير قادرة على صياغة الدستور الدائم للبلاد، في ظل انقسام الأعضاء حول القضايا الرئيسية المتعلقة بشكل نظام الحكم، توزيع السلطة والثروة في البلاد، في حين وُلد مجلس النواب الذي انتخب في أواخر ماي 2014 من رحم الاستقطاب ضعيفاً ومنقسماً على نفسه.

6- ضعف الأمن وانتشار الجماعات المسلحة: تعاني أجهزة الأمن الرسمية في ليبيا ضعفا ملحوظاً، وهشاشة متفاقمة على مستوى قوات الشرطة والجيش، وذلك حتى خلال عهد القذافي الذي عمد غلى تهميشها لمصلحة كتائبه الأمنية التي كان يشرف عليها ويقودها أبناؤه، ومنذ اندلاع ثورة 17 فيفري 2011 يمكن القول إن حالة السيولة في القطاع الأمني تمثل امتداداً لما كان عليه الحال إبان عهد القذافي، لكن انفراط وضعف الدولة المركزية سمحا لهذه الحالة بالتمدد، سيما أن القذافي قبل سقوطه كان قد وزع السلاح على مناصريه لقتال معارضيه، مثلما قامت الدول المشاركة في التحالف الدولي ضد نظامه بتسليح معارضيه، وتكرس هذا الوضع بعد سقوط النظام، جراء الصراع المركب الذي تعيشه البلاد وتغييب الدولة.

وقد كان القطاع الأمني بعد سقوط نظام القذافي في مقدمة القطاعات التي جرى تسييسها مبكراً، وإدخالها طرفا في الصراعات المركبة حول السلطة، والثروة والسلاح في البلاد، حيث عمل كل طرف على الاحتفاظ بقدراته العسكرية لاستخدامها ضد خصومه السياسيين، وهو ما ظهر جليّا في عهد المؤتمر الوطني العام الذي جرى اقتحامه أكثر 300 مرة خلال عام 2013 من قبل التشكيلات المسلحة التابعة للأطراف السياسية لتوجيه القرار السياسي بما يخدم مصالح معينة.

وتتمثل المعضلة الرئيسية التي تواجه قطاع الأمن خلال الفترة الانتقالية، في تزايد التشكيلات المسلحة، و.تغولها..على مؤسسات الدولة الأخرى، حتى إنها خلال فترة وجيزة بعد سقوط نظام القذافي عملت على احتواء الأجهزة الرسمية، بينما كان يفترض أن يحدث العكس، ترتب عن ذلك اتجاه المجموعات المحلية 0السياسة والاجتماعية والثقافية

والإيديولوجية) إلى الاحتفاظ بالسلاح، وتكريسه لمواجهة الخصوم وإثبات قدرتها على السيطرة في محيطها الاجتماعي والسياسي.

يمكن حصر سمات التشكيلات المسلحة في زيادة وتضخم العدد، إصرار الأطراف الفاعلة على الاحتفاظ بالسلاح وتداخل تركيبة التشكيلات المسلحة مع الأجهزة الأمنية الرسمية، وتضارب الأهداف والتوجهات وتغير التحالفات المستمرة فيما بينها.[1]

تقاطعت هذه السمات مع جملة من المشكلات الرئيسية لقطاع الأمن في ليبيا، الذي يفتقر إلى الخبرة والكفاءة والمهنية، إضافة إلى مشكلات أخرى بالموارد المالية والعلاقة مع مؤسسات الدولة الأخرى، ولذلك تراجع دور أجهزة الأمن الرسمية في حفظ الأمن، وجمع السلاح نتيجة العلاقات المعقدة فيما بينها وبين الدولة والمجتمع، وبات القطاع الأمني مسرحاً للتجاذبات السياسية ومجالا خصباً للخلافات حول ماهية الأجهزة الأمنية.

وعليه تتوزع التشكيلات المسلحة في مختلف مناطق ليبيا، وتنشط تحت عدد من التسميات ومنت أبرزها:

1/- القوات التي قادت عملية فجر ليبيا: وهي تشكيلات مسلحة من الثوار من 23 مدينة ليبية، تمكنت من السيطرة على مدينة طرابلس وبسطت نفوذها على معظم الغرب الليبي حيث الثقل السكاني في البلاد، وتُعد موالية لحكومة الإنقاذ ومن ثم لحكومة الوفاق الوطني.

2/- تشكيلات جديدان تم استحداثهما، الأول تحت مسمى الحرس الرئاسي وقد شرعت بتشكيلة حكومة السراج، والثاني الحرس الوطني الذي أنشأ بناء على قرار سابق للمؤتمر الوطني.

3/- تشكيلات جديدان تم استحداثهما، الأول تحت مسمى الحرس الرئاسي وقد شرعت بتشكيلة حكومة السراج، والثاني الحرس الوطني الذي أنشأ بناء على قرار سابق للمؤتمر الوطني.

3/- القيادة العامة للجيش الليبي: وهي تسمية أطلقها اللواء خليفة حفتر على المجموعات التي تقاتل معه، وأغلب عناصرها من قبل الشرق (العبيدات، العواقير، الفرجان، البراعصة، وغيرها...) وهي قبائل تستوطن مدن بنغازي والمرج والبيضاء وطبرق، وهي مجموعات تقاتل

1- أحمد سعيد نوفل وآخرين، "الأزمة الليبية إلى أين؟"، مجلة دراسات الشرق الأوسط، العدد 13، مارس 2017، ص11.

ضد مجلس شورى ثوار بنغازي وضد ثوار درنة، وقد خسر حفتر كثيراً من عناصره في معاركة ضد "بنغازي ودرنة" رغم السلاح الذي يتدفق إليه من مصر.

4/- قوات القوقاع والصواعق والمدني: وهي تشكيلات عسكرية من ثوار الزنتان وقد ضمت إليها العديد من عناصر اللواء (32 معزز) التابع سابقا لخميس القذافي ابن العقيد معمر القذافي، وقد دخلت هذه القوات في صراع مع التشكيلات المسلحة التي قادت عملية فجر ليبيا، وانسحبت من طرابلس لتستقر بمدينة الزنتان معقلها الأخير.

5/- قوات الدروع: وهي أكبر تشكيل عسكري في ليبيا، متكون من أغلبية من الثوار ويملك أكبر ترسانة عسكرية أغلبها مما استولى عليه الثوار من قوات القذافي، إلا أن هذه القوات تراجعت ولم تعد تمتلك نفس القوة السابقة.

6/- مجلس شورى ثوار بنغازي: وهو تنظيم عسكري ضم 5 كتائب عسكرية من الثوار الذين قاتلوا ضد القذافي، وهو يخوض حرباً ضد قوات حفتر في بنغازي، وقد خسر هذا التنظيم معظم المناطق التي كان يسيطر عليها في المدينة، ويتحول مؤخرا إلى "سرايا الدفاع عن بنغازي".[1]

7/- كتائب الطوارق في الجنوب الليبي: وهي كتائب مسلحة موالية لحكومة الوفاق الوطني تحرس مع (القوة الثالثة) الحدود الليبية مع تشاد والنيجر، وهي في صراع مع مكوّن (التبو) المدعوم من الزنتان وفرنسا.

8/- مجلس شورى ثوار درنة: كان يتكون من عدد من الكتائب المسلحة من بينها "مجلس شورى شباب الإسلام" الذي اتنق فكراً متطرفاً وأعلن انضمامه إلى تنظيم داعش.

9/- تنظيم أنصار الشريعة: في المنطقة الشرقية من ليبيا وكان يقوده الشيخ محمد الزهاوي الذي أعلن عن مقتله سنة 2015 وقد كان جزء من مجلس شورى ثوار بنغازي، إلا أن هذا التنظيم قد تفتت وانضم ما بقي من أعضائه إلى داعش.

10/- جيش القبائل: وهم مجموعة مسلحة من الموالين لنظام القذافي، وقد وجدت كل الدعم من الزنتان واللواء حفتر ومصر، أسسها أحمد قذاف الدم ابن عم العقيد القذافي في القيم في القاهرة، تقاتل هذه القوة التشكيلات المسلحة في الجبهة الوطنية في الغرب الليبي.

1- أحمد سعيد نوفل وآخرون، المرجع نفسه، ص- ص12-13.

7- انتشار جماعات التطرق العنيف: أسهمت حالة العسكرية المبكرة للثورة الليبية في تهيئة الأجواء لدخول جماعات التطرف العنيف على خط الأحداث، بل وتقدمها صفوف قوى المعارضة والقتال ضد كتائب القذافي الأمنية، وبعد انتهاء الحرب، تشكل تحالف مصلحي بين هذه الجماعات وفاعلين سياسيين، ضمن لها البقاء والتأثير في المشهد الجديد، إذ عملت كيانات سياسية ذات توجه إسلامي على دعم بقاء هذا النوع من الجماعات ضمن الترتيبات الأمنية الجديدة التي قادها المجلس الوطني الانتقالي، ومن بعدها الحكومة الليبية المؤقتة، حيث أسند لهال الإشراف على تأمين المدن إلى جانب قوى الأمن الرمية، إلا أن عدم الارتياح بين الجانبيين قوض الحالة الأمنية في البلاد.[1]

مع إصرار جماعات التطرف العنيف على تعزيز دورها في المجال الأمني، على حساب قوى الأمن الرسمية التي تقاعست عن دورها بسبب احترام الخلاف والاستقطاب السياسي بين الفاعلين وإثر ذلك تصدعت أجهزة الأمن وظهرت مجالس عسكرية للقبائل وثورية لجماعات التطرق العنيف والتي أبرزها مجلس شورى ثوار بنغازي، مجلس شورى مجاهدي درنة، مجلس شورى ثوار إجدابيا وغيرها، وسعى بعضها إلى إقامة علاقات تحالف مع تنظيم القاعدة، أو تنظيم الدولة الإسلامية (داعش كما أشرنا غليه سابقا) الذي ظهر كلاعب رئيسي في المشهد الليبي منذ أكتوبر 2014.

المطلب الثالث: مؤشرات فشل الدولة في ليبيا حسب تقرير صندوق السلام لسنة 2018

منذ سقوط القذافي عام 2011 باتت مؤشرات فشل الدولة في ليبيا ظاهرة بقوة العيان، فالتقرير السنوي الأخير الصادر عام 2018 بشأن الدول الهشة (الفاشلة سابقا)، الصادر عن صندوق السلام ومجلة السياسة الخارجية (فورين بوليسي) والذي يرصد مؤشرات الفشل والهشاشة بالدول الأعضاء في الأمم المتحدة من خلال متابعة 12 مؤشراً يتعلق بالأوضاع الاقتصادية، السياسية والاجتماعية في الدولة، سجلت فيه ليبيا 96،4 نقطة ضمن الدول

1- المرجع السابق، ص14.

ذات المخاطر العالية جداً، واحتلت المرتبة 25 من بين الدول الأكثر هشاشة على مستوى العالم.[1]

ويقيس التقرير مؤشرات الهشاشة على مقياس من عشر درجات، يمثل الصفر فيها أعلى درجات الاستقرار، بينما تمثل الدرجة العاشرة إلى حالات هشاشة (فشل) الدولة.

ويظهر التقرير المؤشرات المتدنية جداً لحالة الهشاشة (الفشل) الذي وصلت إليه ليبيا منذ عام 2011 فعلى مستوى المؤشرات الاجتماعية رصد تقرير الدول الهشة لعام 2018 ارتفاع حجم الضغط الديمغرافي في ليبيا إلى (5،1)، فيما ارتفع معدل ألاجئين ونازحي الداخل إلى (0،8) جراء النزاعات الأهلية الناتجة عن حدة الاستقطاب الذي شهدته البلاد وهو نما ترتب عليها ارتفاع معدل المظالم الاجتماعية إلى (8،3).

فيما بلغت نسبة الهجرة الخارجية نحو (6،5)، حيث تشير هذه المؤشرات إلى تدني قدرة النظام الاجتماعي في ليبيا على دعم الدولة في مواجهة التحديات الاجتماعية من جهة، وفشله في الحفاظ على التهدئة الاجتماعية بين مختلف المكونات الاجتماعية والثقافية من جهة أخرى، بل على العكس من ذلك أسهم بعضها في دعم تشكيل مجموعات مسلحة للحماية الذاتية خاصة منها في غرب ليبيا.[2]

جدول رقم 01: مؤشرات ليبيا في تقرير الدول الهشة لسنة 2018

الترتيب العالمي	إجمالي النقط	الضغط الديمغرافي	ألاجئين ونازحي الداخل	المظالم الاجتماعية	الهجرة الخارجية	التنمية غير المتوازنة	الفقر والتدهور الاقتصادي	شرعية السلطة	الخدمات العامة	حقوق الإنسان	أجهزة الأمن	تصدع النخب	التدخل الخارجي
25	96،4	5،1	8،0	8،3	6،5	5،8	8،0	9،5	7،2	9،3	9،6	9،4	9،7

SOURCE : FRAGILE STATES INDEX2018 ,FUND FOR PEACE ,P07.

بينما سجلت مؤشرات الفشل (الهشاشة) الاقتصادية الخاصة بليبيا في التقرير تدنيا ملحوظا، إذ سجل المؤشر الخاص بمعدلات التنمية غير المتوازنة نحو (5،4)، وبلغ معدل الفقر والتدهور الاقتصادي نحو (8،0).

وفيما يتعلق بمؤشرات الفشل على المستوى السياسي، غذ سجل التقرير تدني شرعية السلطة السياسية بنحو (9،5) وتدني مستوى الخدمات العامة بنحو (7،2)، وتردي حالة

1- محمد عمر،"تداعيات حذرة...فشل الدولة الليبية ومستقبل الحل لسياسي للأزمة"، تاريخ التصفح: (2019/4/28)، على الرابط:

http://goo.gL/zkdvh.

2- Fragile States index 2018, op.cit, p10.

حقوق الإنسان بنحو (9،3) وأجهزة الأمن بـ (9،6)، وبلغ تصدع النخبة (9،4)، فيما ارتفع حجم التدخلات الخارجية بنحو (9،7)،وهو يُعد أعلى مؤشرات الهشاشة التي سجلها التقرير الأخير، ويظهر الحجم القوي للتدخلات الخارجية في الساحتين السياسية والأمنية في ليبيا منذ عام 2011، وهو ما يوضح إلى أي مدى أسهم التدخل الخارجي في مفاقمة عوامل الفشل في ليبيا.خاصة من خلال تدخل قوات الناتو بالاضافة الى تدخل قوى اقليمية و دولية صاعدت من فشل ليبيا

تناول التقرير السنوي لعام 2018 أن ليبيا في وضع حرج ومتفاقم وأنها تحمل العديد من الاحتمالات، لأن الصراع الأهلي في ليبيا كان سبباً في تصاعد درجات التهديد الأمني على دول الجوار، وأكد أنه لا تزال الهشاشة (الفشل) مستمرة وتحتاج إلى تسوية بسبب التركيبة القبلية وتصاعد النزعات الانفصالية وتمدد التنظيمات الإرهابية وضمها إلى سوريا واليمن ومالي، هذا ما انعكس على أمن الدول المغاربية، حيث رأى بأنها تواجه تحديات عديدة منها على المستويين الأمني والاقتصادي، إذ ترتبط بتصاعد حدة التهديدات الإرهابية وتصاعد عمليات التهريب عبر الحدود.[1]

كانت القبيلة في ليبيا عامل مهم لبقاء النظام واستمرارية يعني أنها "حقيقة مجتمعية" لا يمكن إغفالها،[2] حيث تستند إلى وجود دعائم رمزية متماسكة وهي ضمن مكونات الهوية المشتركة مع ترهل الولاء الوطني، حيث تقوم بإعادة النظر إلى التصور الهوياتي عبر تحديد الأنا قياسا على الآخر، على اعتبارات إثنية.[3]

وبعد أحداث 2011 شكلت بقايا النظام تهديداً للاستقرار خلال الفترة الانتقالية حيث برزت التناقضات بين القوى السياسية المحلية، وتبعات التدخل من أطراف خارجية، إذ أصبح خيار الحرب الأهلية منطقيا للدول الهشة والمتأرجحة بين إرادة التوحد وواقع التقسيم،

1- محمد عمر، مرجع سابق.

2- Mohhammed el- katiri, state-building challanges in post revolution lilya, (usa : srategie studies institute, october 2012), p1.

3- عادل زقاع، سفيان منصوري، "الاقتصاد السياسي للأزمة الليبية"، مجلة سياسات عربية، العدد 25، مارس 2017، ص50.

وللأسف فإن خطر الحرب الأهلية محكوم بعوامل "جيوسياسية" وتوازنات قوى وعوامل اقتصادية.[1]

تعاني ليبيا من أزمة شرعية معتبرة، حيث بتنازعها فرقاء كثر، سياسيون ومسلحون، يرفعون لواء شرعيات مختلفة بين الشرعية الثورية والدستورية، وشرعية القوة المسلحة، ويأتي أولها شرعية ثورية دستورية مبكرة عبر المؤتمر الوطني العام وهي مؤسسة تشريعية خلفتا المجلس الوطني الانتقالي في 8 أوت 2012 ويوكل له تعيين الحكومة وتشكيل هيئة تأسيسية بصياغة الدستور.[2]

من الناحية الأمنية، تعاني ليبيا من تحديات أمنية وهي بناء الأمن بعد الحرب التي عرفتها، فقد تضاعفت أعداد المجموعات المسلحة، بعد الإعلان ألرسمي عن تحرير البلاد في 23 أكتوبر 2011،[3] بداية رحب الأهالي بميليشيات القبائل لدورها في الثورة وأهميتها في حفظ الأمن بعد سقوط القذافي لكان سرعان ما انعكست المعطيات، بعد السخط المتزايد ضد الفوضى الأمنية التي تسببها المليشيات المسلحة واستغلالها لنفوذها هذا ما هدد تماسك ليبيا الهش بسبب تزايد النزاعات الانفصالية في العديد من مدنها، وقد تنوعت حوادث الاغتيال بحيث صارت لا تقتصر على الدوافع السياسية وإنما أصبحت تصفيات شخصية.[4]

وعليه هذا حاولنا تطبيق بعض تلك المؤشرات على الحالة الليبية، فسوف نجد إن الكثير من مؤشرات الدولة الفاشلة متوفرة فيها في المرحلة الراهنة، حيث تتلخص مظاهر الفشل في الظواهر التالية:

أولاً: تفاقم حالات اللجوء إلى دول الجوار والنزوح الداخلي، نتيجة لتصاعد أعمال الاقتتال والعنف، ورغم أن النازحين في ليبيا ليسوا بتلك الأعداد الكبيرة، وتقدر السلطات الليبية عدد النازحين داخليا بنحو 65 ألف شخص، منهم 40 ألف من أهالي "تاوزغاء" الذين هجّروا

1- عمر البشير الترابي، "خيار ليبيا...أزمة الدولة الفاشلة"، جريدة المجلة، على التاريخ: (2019/4/28)، على الموقع الإلكتروني:

https://goo.gl/fyvzqd.

2- أبو فرحة السيد علي، "ليبيا...مخاطر استمرارية سيولة الدولة"، مجلة البيان، العدد 355، 2017، ص34.

3- محمد عبد الحفيظ الشيخ، "مسار المصالحة والسلم الاجتماعي بعد ثورة 17 فبراير في ليبيا"، مجلة الشؤون العربية، العدد 160، 2014، ص70.

4- للمزيد عن موضوع في ليبيا، أنظر إلى مجلة المجتمع:

https://mugatma.com/issuer 2/item/145-haretra-faucibis=nunc.hlml/.

على أيدي مليشيات مناهضة للقذافي بذريعة دعهم لنظامه وارتكابهم جرائم في مدينة مصراته.

ثانياً: مع تصاعد أعمال العنف والتوتر السياسي، تدهور الوضع الاقتصادي في ليبيا بشكل غير مسبوق، حيث يوجد مصرفان مركزيان أحدهما في مدينة البيضاء القريبة من طبرق شرقا (الحكومة المعترف بها دوليا) والآخر في العاصمة طرابلس غرب البلاد.

ثالثاً: كما توقفت مشاريع التنمية، وتفاقم الوضع الاقتصادي بعد توجه بعض المليشيات نحو ما يعرف بحرب النفط، عبر قصف وتدمير آبار النفط الذي يُعد عصب الحياة في ليبيا، وزاد الوضع تأزماً نتيجة للانخفاض الكبير في أسعار النفط الذي بدأ عام 2014.

رابعاً: ارتفاع العجز في الموازنة ليبلغ 19،3 مليار دينار ليبي (14،84 مليار دولار)، وقد أعلن البنك المركزي للحكومة المعترف بها دوليا أن إجمالي المصروفات بلغت 38،5 مليار دينار ليبي (29،6 مليار دولار)، بينما بلغت الإيرادات نحو 19،2 مليار دينار ليبي (14،76 مليار دولار) خلال الفترة من فيفري حتى نهاية نوفمبر 201، ولهذا قال بعض الخبراء الاقتصاديين إن ذلك العام يعتبر من أسوأ الأعوام التي مرت بها ليبيا من الناحية الاقتصادية منذ قرابة الخمسين عاماً.[1]

يرى المختصون أن تصبح ليبيا مزوداً رئيسياً للفواعل التي تبحث عن السلاح لأنها ستسهم في صناعة كيانات جديدة في المنطقة، وتحدث تغييرات أمنية وسياسية وتولد اضطرابات ومشكلات أمنية عنيفة من الصعب تجاهلهاهذا ما كان دافعاً لتنافس القوى الكبرى في المنطقة ، إلى جانب ذلك تتسبب الإدارة المزدوجة لأمن المناطق الحدودية في جعل حدود الدولة رخوة وقابلة للاختراق، فوجود أكثر من قوة وادارة تتولى أمن الحدود يؤدي لعدم التنسيق والانكشاف.[2]

1- محمد صالح محمد، "ليبيا بعد سقوط القذافي...من دكتاتورية إلى دولة فاشلة"، تاريخ الزيارة"(2019/24/28)، على الربط:

http://www.alwasatnews.com/news/967108.html.

2- محمد عمر، مرجع سابق.

I. تأثير التدخل الخارجي في تصاعد عوامل الفشل:

لقد تحولت الاحتجاجات التي شهدتها ليبيا في 17 فيفري 2011 إلى مواجهة مسلحة بين النظام الحاكم والمحتجين أدت إلى سقوط العديد من القتلى هو ما جعل ليبيا أمام أزمة حقيقية نتج عنها تدخل عسكري باسم حقوق الإنسان من قبل حلف الشمال الأطلسي (NATO)، في 17 مارس 2011، وهو التدخل الذي كان مبررا عدة عوامل، منها طبيعة تعامل النظام الليبي مع المحتجين، إضافة إلى المواقف الإقليمية والدولية للتدخل العسكري وأخيرا السند القانوني للتدخل.

إن طبيعة تعامل النظام الليبي مع الاحتجاجات السلمية في 17 فيفري 2011، أدى إلى أزمة إنسانية حقيقية يتحملها نظام العقيد القذافي لوحده، فالمظاهرات كانت سلمية في بادئ الأمر حيث كان المتظاهرون يطالبون بحقوقهم المهضومة نتيجة للتهميش والظلم الذي عانوا منه طيلة أربع عقود، لكن هذه الانتفاضة لم تدم طويلا حتى تحولت إلى نزاع مسلح نتيجة لتعامل نظام القذافي مع المحتجين أين لجأ إلى العنف من خلال استخدام الأسلحة والقوة المفرطة، وعلى هذا الأساس أصبحنا أمام أزمة إنسانية نتيجة لعدد القتلى الذين سقطوا وهذا ما كان عاملا لتبرير التدخل العسكري في ليبيا كما هو ظاهر.[1]

فمن خلال ردة فعل القذافي على المحتجين أصبحنا أمام عامل إنساني لتبرير التدخل، حيث بعد أيام فقط من الانتفاضة وفي 22 فيفري 2011 أعلنت المفوضية السامية لحقوق الإنسان "نافي بيلاي" بأن الهجمات ضد الشعب الليبي تمارس على نطاق واسع ومنهجي من قبل قوات النظام، وقد ترقى إلى مستوى جرائم ضد الإنسانية، وعليه قدمت تقارير مستقلة من طرف منظمات حقوق الإنسان تؤكد بأن الآلاف قد قتلوا وجرحوا على يد قوات النظام الليبي، وانطلاقا من هذه المعطيات قام مجلس الأمن في 26 فيفري 2011 بإحالة القضية إلى المحكمة الجنائية الدولية بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وذلك بعد القرار "رقم 1970" الذي اتخذه مجلس الأمن بالإجماع.

1- Human rights watch orgaization," civil society :un general assembly should suspend libyas" human rights council membership, in http://www.hrw.org/print/mews/2011/2/24/civil.society-un general-assembly should-suspend-librya-human.rights.comcil-mem (2019/4/28).

في بداية مارس أدى القصف الجوي للمدن المأهولة بالسكان في شرق البلاد من قبل قوات النظام إلى دفع المجلس الانتقالي بالطلب رسميا للتدخل الأجنبي، لكن قد نتسائل ما مدى صحة التقارير المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان؟ حتى لو افترضنا بأن هذه التقارير لها أهداف سياسية وغير حقيقية، إلا انه لا يمكن تجاهل التهديدات من قبل النظام ضد شعبه التي شاهدها العالم كلها، ففي 20 فيفري 2011 قام سيف الإسلام نجل القذافي بتهديد المحتجين بأن "الآلاف سوف يموت" و"أنهار من الدم سوف تتدفق" بعد يومين فقط ظهر القذافي على شاشات التلفزيون الرسمي أمام أنصاره، ووصف المنتفضين بـ "الجرذان والصراصير"،[1] مما سبق يتضح لنا مدى الظلم والاحتقار الممارس من قبل نظام حكم القذافي ضد شعبه طيلة فترة حكمه هذا ما أعطى شرعية كافية للتدخل العسكري للناتو في ليبيا بفعل عامل إنساني أخلاقي.

وقد دعم من التدخل العسكري للناتو في ليبيا العديد من المواقف الإقليمية والدولية والتي تراوحت بين المؤيدة والمعارضة للتدخل، فمن بين المواقف الإقليمية نجد:

- **موقف جامعة الدول العربية:** كان موقفها ملتبسا وغامضا من الانتفاضات الشعبية في تونس ومصر، وهو الغموض الذي طالما عاهدناه على الجامعة العربية، لكن في الحالة الليبية لاحظنا الاستثناء في موقف الجامعة، نتيجة لاستخدام العنف ضد المحتجين قرر مجلس جامعة الدول العربية في 23 فيفري 2011 تعليق عضوية الجماهيرية الليبية وعدم مشاركتها اجتماعات مجلس الجامعة وفي جميع المنظمات التابعة لها، لحين قيام السلطات الليبية بتحقيق أمن الشعب الليبي.[2]

كما أصدرت الجامعة العربية في 2 مارس 2011 قرار رقم 7298 والذي نص على: التنديد بالجرائم المرتكبة ضد التظاهرات السلمية من طرف السلطات الليبية، الرفض القاطع لكافة أشكال التدخل الأجنبي في ليبيا والتأكيد على المحافظة على الوحدة الوطنية للشعب الليبي.

1- Bruse maddy," the arab legue come alive", in : http://www.mefourm.org/3309/arab-league,(2019/4/29).

2- Ramoin francis," international realtion students. Whay intervention in libya was iustified", in : http://www.e.ir.info/2012/1/25why-interention-in-libiya-was justifed.

لكن هذا القرار الرافض للتدخل الخارجي سرعان ما قابله قرار آخر في 12 مارس 2011 تحت رقم 7360 وهو القرار الذي تم فيه دعوة مجلس الأمن لفرض حظر جوي على ليبيا، كما قررت الجامعة التعاون مع المجلس الانتقالي الذي دعا بدوره في مرحلة سابق للتدخل العسكري وعلى هذا الأساس كان هذا القرار بمثابة الشرعية التي أضفتها الجامعة العربية على التدخل الخارجي في ليبيا.[1]

نلاحظ أن طلب الجامعة العربية للتدخل كان فعلا غير مسبوق، فبعد أن كان التدخل يمثل بالنسبة للدول العربية اِمبريالية واستعمار في ثوب جديد ومؤتمرات إسرائيلية، أصبحت الدول العربية الآن بنفسها تطالب بالتدخل الخارجي، حيث ما يجب التنبيه إليه أن كثير من الدول العربية التي مررتن القرار الرامي للتدخل في ليبيا كانت دائما في خلافات مع القذافي لذا فالقضية كانت سياسية أكثر منها إنسانية، هذا ما فاقم طبعاً من عوامل الفشل في ليبيا.

بالإضافة إلى المواقف المدعمة للتدخل، موقف **مجلس التعاون الخليجي** حيث سار موقف هذا الأخير على نهج الجامعة العربية، حيث من بين الخطوات التي اتخذتها كانت في مطالبة المجتمع الدولي بالعمل على حماية الشعب الليبي المتعرض لإبادة شاملة على يد قوات النظام، وفي هذا الصدد جاءت دعوات وزراء خارجية دول المجلس في 7 مارس 2011 لمجلس الأمن الدولي، لفرض منطقة حظر للطيران فوق ليبيا لحماية المدنيين من القصف الجوي لكتائب القذافي، كما قامت "قطر" بالاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي في 28 مارس 2011 والتي كانت أول دولة تعترف به، ولم تكتف دول المجلس بالخطوات السياسية بل تعدتها إلى الجانب العسكري أين شاركت في العملية العسكرية التي قادها الحلف الأطلسي ضد النظام الليبي،[2] أما موقف الإتحاد الإفريقي: فقد كان منذ بداية الانتفاضة متحفظا ورافضا لأي تدخل عسكري خارجي في ليبيا بأكثر من ذلك امتنع الإتحاد الإفريقي في بداية الأزمة حتى عن توجيه أي إدانة مباشرة للقذافي، كما لم يعلق مشاركة ليبيا في اجتماعاته الرسمية، ففي 23 فيفري 2011 اتخذ مجلس السلم والأمن الإفريقي

1- زياد عقل، "الأزمة الليبي من الاحتجاج السلمي إلى التدخل الأجنبي"، ملف الأهرام الإستراتيجي، العدد 196، أفريل 2011، ص45.

2- مركز الجزيرة للدراسات، "دول مجلس التعاون والثورة الليبية: الدوافع والأدوار"، تاريخ الزيارة: (29/4/2019)، على الرابط:

http://Studies.aljazeera.net/reports/2011/2011722105865389.htm.

موقفا يرفض التدخل العسكري الدولي في ليبيا،[1] فمن خلال بنود الحل السياسي الذي قدمه الإتحاد طالب فيه بوقف الأعمال العدائية ضد الشعب الليبي دون ذكر الجهة المسؤولية عن تلك الأعمال، كما طالب أيضا بتطبيق إصلاحات سياسية تلبي مطالب الشعب السياسي.

تجدر الإشارة إلى أن الجزائر تعتبر من الدول المركزية في الإتحاد الإفريقي والتي رفضت تماما التدخل العسكري في ليبيا بحجة أن هذا التدخل قد تكون له تداعيات على أمن المنطقة في المغرب العربي والساحل.[2]

أما فيما يخص المواقف الدولية نجد **الموقف الأمريكي** الذي تميز في البداية بأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تتحرك ولم تتخذ موقفا حاسماً من الأزمة الليبية، حيث اكتفت بالتنديد بالأعمال الوحشية المرتكبة من قبل القذافي ضد الشعب الليبي، ومن هنا فقد برز خلاف واضح داخل الإدارة الأمريكية بشأن دعمها للتدخل العسكري في ليبيا من عدمه من خلال التوصل في الأخير لقرار الرئيس "باراك أوباما" إلى جانب دعاة التدخل في ليبيا، من خلال التأكيد على أنه لابُد من استخدام القوة في ليبيا لوقف معاناة الليبيين.

أما **الموقف الأوروبي** فيمكن حصره في ثلاث دول لعبت الدور المحوري في إصدار قرار التدخل وهي إيطاليا أكبر مستورد للنفط الليبي والمستعمر التقليدي لليبيا، وفرنسا صاحبة التاريخ البشع في إفريقيا باستعمارها، بالإضافة إلى بريطانيا التي اعتدنا أن تأخذ نفس الاتجاه الذي تسلكه الولايات المتحدة الأمريكية.

بعد المبررات الإنسانية والدعم الإقليمي والدولي للتدخل العسكري في ليبيا وفي إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يتيح لمجلس الأمن اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين، قام مجلس الأمن بالتصويت على القرار "رقم 1973" في 17 مارس 2011 والتي يمثل الأساس القانوني للتدخل العسكري في ليبيا.[3]

نعم انتهت عملية التدخل العسكري في ليبيا وسقط نظام القذافي الذي كان المسؤول الأول في جلب وإضفاء الشرعية على التدخل الخارجي في بلده ليس فقط أثناء الأزمة وإنما يتحمل

1- أميرة محمد عبد الحليم، "الموقف الإفريقي والانتفاضة الليبية"، تاريخ الزيارة"(2019/4/29)، على الرابط: http://www.alamatonline.net/3ph? Id=1084.

2- زيادة عقل،"الإتحاد الإفريقي والثورة الليبية: البروتكولات والمصالح"،تاريخ الزيارة:(2019/4/29)، على الربط: http://acpss.ahram.arg.eg/projects rap.aspsc?report=42.

3- Tim Dunne,"Libya and the state of intervention", Australian journal of international Affains.vol65,n°5,2011,p07.

مسؤولية 40 سنة من الطغيان والفساد وغياب العدالة وهو ما أنتج في نهاية المطاف "دولة فاشلة" بكل المقاييس، شعبها يستنجد بالدول الغربية مرغما، حتى وإن كان تدخل الناتو في ليبيا في الظاهر بأنه بدافع عوامل إنسانية أخلاقية إلا أنه في الحقيقة يحمل في طياته العديد من الأهداف الخفية التي لو لاحظنا لوجدنا أنها هي السبب الأكثر تأثير في مفاقمة الفشل وانهيار ليبيا، لأن هذا التدخل لم يأتي بحل جذري للأزمة في ليبيا ولم يكمل مهامه على أكمل وجه حتى بعد الأزمة أي المرحلة الانتقالية وهذا ما جعل ليبيا تعاني تداعيات الحرب لوحدها في ظل غياب حكومة مركزية أو بالأحرى "لا دولة" لا مؤسسات ولا شرعية.

وعليه يمكن القول بأن نمط التدخل الخارجي في ليبيا أسهم في مفاقمة عوامل الفشل وتعزيزها من خلال:[1]

1- أدى التدخل الدولي لمساندة الثوار في الإطاحة بنام القذافي إلى تفويض البنية الأمنية للدولة بشكل غير مسبوق، من خلال استهداف حلف الشمال الأطلسي البنية التحتية الدفاعية للبلاد لدعم قدرات معارضي النظام، خلال أحداث 2011، مما أسفر عنه تفكيك النظام الأمني الهش في الدولة الليبية بالكامل.

2- سعى عدد من القوى الدولية والإقليمية التي تدخلت في ليبيا مبكراً عام 201 إلى إقامة تحالفات مع قبائل محلية بعينها، وعملت على تعزيز دورها في المشهدين السياسي والأمني لتصبح لاعباً رئيسيا خلال المرحلة الانتقالية، ومنافسا لمؤسسات الدولة الرسمية.

3- لم تسعى القوة الدولية المتداخلة في ليبيا منذ عام 2011 بشكل كاف لمساعدة الدولة الليبية على تعزيز وبناء قدراتها بشكل يتناسب مع طبيعة وتحديات المرحلة الانتقالية، أو العمل على توفير قوة رسمية منظمة تكون قادرة على فرض الاستقرار، عقب تفجر الصراع الأهلي المسلح الذي لا تزال تشهده البلاد منذ عام 2011.

II. أثر تنافس القوى الإقليمية والدولية على تعزيز مسار الفشل في ليبيا:

لا يمكن إغفال أثر التنافس بين القوى الدولية والإقليمية المعنية بليبيا على تشكيل هوية نظام الحكم الجديد في طرابلس وعرقلته لإتاحة فرص بناء الليبية الجديدة، وكذلك غياب

1- عبد الله كامل، "تغييب الدولة في ليبيا من معضلة التأسيس إلى نخب الانقسام"، مجلة السياسة الدولية، العدد208، أفريل 2017، ص29.

التوافق فيما بينها بشأن معالجة الأزمة السياسية والأمنية الراهنة في ليبيا، فمنذ عام 2014 بدا واضحاً انحياز قوى دولية وإقليمية لأطراف معينة في ليبيا على حساب أطراف أخرى، لدرجة أن بعضها أسهم في إفشال أول جولة جادة للحوار الوطني الليبي بقيادة المبعوث الأممي الأسبق "طارق متري" والتي كان مقرراً عقدها في 18 و19 يونيو 2014 قبل خمسة أيام من إجراء انتخابات مجلس النواب، لتدخل ليبيا في حالة انقسام سياسي ومؤسساتي منذ ذلك الوقت.[1]

ومع انتخاب مجلس النواب وعقد اجتماعاته في مدينة طبرق شرق البلاد، دعمت كل من مصر والإمارات والسعودية وفرنسا البرلمان المنتخب، ذراعه العسكرية المتمثلة في قوات الجيش، التي يقودها "خليفة حفتر" لقتال المجموعات المسلحة التابعة لخصومه الإسلاميين، خاصة في ظل تنامي دور جماعات التطرف العنيف، مثل تنظيم القاعدة والدولة الإسلامية التي نشطت في الساحة الليبية بشكل قوي خلال السنوات الأخيرة، بل واحتمال محاولة تنظيم "داعش" استغلال حالة الفشل والهشاشة الأمنية في ليبيا لاتخاذها مرتكزا جديدا له، حال انهيار دولته في سوريا والعراق بشكل تام، في حين استمرت كل من قطر وتركيا في دعم حلفائهما الإسلاميين في المؤتمر الوطني العام في طرابلس وكذلك أذرعه المسلحة.

وعليه نجد تنافس ودعم متفاوت من مواقف إقليمية ودولية في الشأن الليبي كل حسب مصلحته:[2]

* **الإمارات العربية المتحدة:** تدعم الإمارات اللواء "خليفة حفتر" والقوى السياسية الموالية له، وظهر ذلك بشكل جلي في انتهاكها للحظر الدولي للسلاح وشحن أسلحة لحلفائها في ليبيا، بالإضافة إلى العمل الإستخباراتي ودعمها الدائم لقوى الثورة المضادة، وقد ظهرت تسريبات تكشف تورط المبعوث الأممي السابق للسلام في ليبيا (ليوناردينو ليون) والخارجية الإماراتية تكشف تورطه وانحيازه للدبلوماسية الإماراتية من خلال دعمه لمجلس نواب طبرق وخليفة

1- عبد الله كامل، المرجع نفسه، ص30.

2- سهام الدريسي، "مأزق الانتقال السياسي في ليبيا"، أوراق سياسية، مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات، ص10، تاريخ الزيارة: (2019/4/29)، على الرابط:

http://www.fimer center.com

حفتر بالإضافة إلى سعيه لنزع الشرعية عن المؤتمر الوطني العام وكسر علاقات التحالف الحاصلة بين التجار الأثرياء من مصراته والإسلاميين.[1]

* **مصر**: تتحالف مصر مع الجنرال حفتر وحكومة (الثني) وهي تتأثر بشكل مباشر بديناميات الصراع الميداني والسياسي بليبيا، والدور المصري في الأزمة الليبية أكثر مباشرة من غيره، حيث أقدمت مصر على توجيه ضربا في العديد من المرات لموقع تنظيم الدولة كردود انتقامية على مقتل 21 مسيحيا قبطيا ذبّحوا ونكّلو في مدينة في مدينة :سرت"، وقد ندّد المؤتمر الوطني العام بالتدخل العسكري الجوي لمصر وعدّه اختراقا للسيادة الليبية.[2]

أيضا تهتم مصر بالتدخل في الأزمة الليبية بالتشاور مع دول الجوار، الجزائر وتونس والتنسيق لدعم الحوار الليبي من الجبهة، كما سعى هذه المبادرات الثلاثية إلى التعاون الإستخباراتي، وتسهيل المفاوضات الجارية بتونس والمحافظة على وحدة ليبيا، بالإضافة إلى القضاء على التنظيمات الإرهابية، وتجنب التداعيات الخطيرة للفراغ السياسي الحاصل على دولتهم.[3]

* **قطر**: تدعم دولة قطر الحكومة والفصائل ذات المرجعية السياسية الإسلامية، خاصة قوات "فجر ليبيا" التي توالت السيطرة على العاصمة طرابلس، وإعادة إنعاش المؤتمر الوطني العام، بعد شرعية الحكم بموجب انتخابات 2014، وتشير تقارير دولية إلى أن قطر أسهمت في تمويل الثوار الليبيين بأكثر من 20 ألف طن من الأسلحة، غلى جانب فرنسا التي قدمت الصواريخ المضادة للدروع.

من المهم القول إن التنافس الجيوسياسي بين بعض دول التعاون الخليجي يتمظهر ميدانيا في انخراط مستتر داخل حروب بالوكالة في ليبيا واليمن التي بدأت تتوافر التسريبات حولها والتقارير الدولية بخصوصها تزامنا مع الأزمة الدبلوماسية الخليجية، حيث تقاطع كل من

1- Richard reve, " libya s proscy battlelild oscford research group briefing", januray 2014at look :http://goo.gl/tmaf58.

2- لبنى منيب، "سياسة مصر في ليبيا: انفتاح متزايد على طرفي الأزمة...واستمرار الرهان على حفتر"، 2017، تاريخ الزيارة: (2019/4/29)، على الرابط:

http://googl/XXZ1Hsc

3- المصري اليوم، "مصر وتونس والجزائر يصدرون (إعلان القاهرة)، لدعم التسوية الشاملة في ليبيا"، تاريخ الزيارة(:2019/4/29)، على الرابط:

http://goo.gl/4jd92j.

المملكة العربية السعودية والبحرين والإمارات ومصر دبلوماسيا واقتصاديا "دولة قطر" متهمين إياها بدعم الإرهاب والتعاون مع إيران.[1]

تعاملت قطر مع الشخصية ذات المرجعية الإسلامية عبد الحكيم بالحلج (رئيس المجلس العسكري طرابلس) ذي الحضور الإعلامي عربيا وغربيا والمتهم بالتورط في الملف السوري من خلال تسفير العديد من المنطوين تحت مظلة الجماعية الإسلامية الليبية المقاتلة ضد نظام الأسد، إلى جانب علاقاته المشبوهة مع أمراء الحرب والتهريب، وقد قطع مجلس النواب (طبرق) علاقاته مع قطر منذاً بدعمها للفصائل المتطرفة بالمال والسلاح، تضامناً مع الموقف الخليجي المقاطع لها في 2017.

أما فيما يخص **المواقف الدولية** فنجد بالنسبة لإيطاليا والقوى الغربية، وهي تعتبر ليبيا بحكم تاريخها الاستعماري والقرب الجغرافي والمصالح الاقتصادية، منطقة ذات أهمية خاصة في مجالها الحيوي، ومن هنا فإن موقف **إيطاليا** داعم لاستقرار ليبيا وضد ما تمثله قوات حفتر من فوضى يمكن أن تنتهي إليها ليبيا، وتتوافق مع الأجندة الأمريكية في هذا الخصوص وقد عبرت إيطاليا عن 3 أهداف رئيسية في ليبيا، يتعلق الأول منها بملف الهجرة غير النظامية ومحاولة تقليص موجات تدفق المهاجرين المنطلقين إلى أراضيها من السواحل الليبية، ويتمثل الثاني في خطر الإرهاب المتنامي في ليبيا، أما ثالثها وأخيراً، فهو الحفاظ على مصالحها الاقتصادية خاصة في قطاع النفط والغاز وتهيئة الأجواء للحصول على حصة مناسبة للاستثمار في إعادة بناء الدولة الليبية خلال المرحلة المقبلة.[2]

وتحتوي الأراضي الليبية وفقا لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية على نحو 4،46 مليار برميل من النفط وهي أكبر احتياطات تغطية مؤكدة في إفريقيا، وتاسع (9) أكبر احتياطات في العالم، إضافة إلى مليارات الدولارات في الخارج، المجمدة على خلفية الأزمة الليبية منذ

1- منصف السليمي، "ليبيا تكشف الصراع بين أطراف أزمة قطر"، موقع صوت ألمانيا، تاريخ الزيارة: (2019/4/29)، على الرابط:

https://goo.gl/JsVKDQ

2- محمد السبيطلي، "الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطات الإقليمية"، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، جوان 2017، تاريخ الزيارة:(2019/4/29)، على الرابط:

http://goo.gl. /M3cgdB

عام 2011 وهي مقومات من شأنها أن تسهم بقدر كبير في الدفع نحو انفراج الأزمة السياسية، بقدر ما قد تثير المطامع الخارجية التي تدفع لإدارة الأزمة.[1]

وعليه تظهر أدوار القوى المحلية والدولية الفاعلة أن الأزمة الليبية لم تقتصر على سياسات التصادم والتحالف بين مختلف الفاعلين السياسيين المدعومين بالفصائل المسلحة، بل أصبحت نموذجا فعلياً للتأثير السلبي لتدخلات القوى الإقليمية أو الدولية في النزاعات، وقد هدّدت حالة اللاستقرار الأمني وتشتت المشهد السياسي بين الفصائل المسلحة إلى تدهور شبه كلي للوضع الاقتصادي بليبيا، إذ انخفض مستوى إنتاج النفط إلى ما يقارب 300 ألف برميل يومياً في عام 2015، خاصة أن مبيعات النفط والغاز لطبيعي توفر نحو 97 بالمئة من عائدات خزينة الدولة، وقد تسببت النزاعات المسلحة وتقاسم الفصائل لآبار النفط والموارد الطاقية إلى نقص كبير في السيولة المالية.

وعليه نستنتج أن سقوط نظام القذافي بمساعدة غربية من خلال التدخل العسكري للناتو أدى إلى تحديات أمنية للدولة الليبية لم يسبق لها مثيل، فبعد أن كنا أمام دولة فاشلة بكل المقاييس إبان عهد القذافي، أصبحنا اليوم أمام دولة اكثر فشلا بفعل انتشار الأسلحة والصراعات القبلية، وظهور ميليشيات موازنة للسلطة المركزية،[2] المتمثلة في المجلس الوطني الانتقالي

فعلى سبيل المثال أصبحنا أمام ميليشيات في الشرق الغني بالنفط تدعوا إلى الحكم الذاتي في إقليم "برقة" في الشرق أين أعلنوا حكومة "برقة" في نوفمبر 2013، هذا وأصبح المجلس الوطني الانتقالي مرتبطا حسب توجهات أعضائه بالمليشيات المسلحة وبالتالي أصبح المجلس عبارة عن مهزلة سياسية لا معنى لها.[3]

هذا وأدى انهيار الدولة بدوره إلى تداعيات سلبية على الاقتصاد الليبي، حيث توقفت صادرات الغاز إلى إيطاليا لنحو أسبوع بعد مواجهات قبلية في شهر مارس 2013 بصفة عامة وصف الوضع الليبي لفترة ما بعد القذافي بالكارثة، خاصة مع انهيار الدولة وغياب

1- عبد الله كامل، مرجع سابق، ص31.

2- Lacher Wolfram," Libya After Qaddafi : State formation or state collapse ?" in :http://www.policypointers/page/view/12572, (2019/4/29).

3- International crisis grup," Holding libya together : Security challenges after Qaddafi", Middle East/NorthAfrica Repport,N°=115 ?14, December 2011,p08.

حتى المؤسسة العسكرية، وبالتالي ليبيا أصبحت أمام حرب ميليشيات مسلحة تبحث عن السيطرة على السلطة، وفي نظرنا يعتبر الوضع الليبي منطقي ولم يكن مفاجئاً وهذا راجع إلى غياب مؤسسات الدولة التي يتحمل مسؤوليتها القذافي لوحده ولكن أيضا راجع إلى التدخل العسكري في ليبيا، بحيث أن الدول المتدخلة لم تعطي أهمية لفترة ما بعد القذافي،[1] وهذا ما يجعلنا نستنتج بأن الدول الغربية من خلال التدخل العسكري كان هدفها الوحيد إسقاط نظام القذافي وليست حماية الشعب الليبي، وإلا كيف نفسر الآن عدم تحرك الدول الغربية لوقف الحرب الأهلية المشتعلة في ليبيا، هذا ما يفسر التخوف الجزائري الذي كان ضد التدخل العسكري في ليبيا خاصة إذا نظرنا إلى التهديدات التي أصبحت دول الجوار الليبي تواجهها وهذا ما سيتم التطرق له في المبحث التالي.

المبحث الثالث: انعكاسات الفشل الدولاتي في ليبيا على الأمن المغاربي

إن اِهتزاز الأوضاع ودخول ليبيا في دوامة الفوضى والعنف –حالة عدم الاستقرار– وباعتبارها وحدة سياسية مشكلة للنظام الإقليمي المغاربي، شكّل منها مصدر تهديد وخطر بات يهدد الأمن المغاربي بحكم الجوار الجغرافي، ولعدة متغيرات أخرى خاصة لأقطار مثل الجزائر وتونس اللتان تشتركان معها في الحدود، وأن تعثر مسيرة التحول الديمقراطي في ليبيا أو استعصاء تحول ديمقراطي سلمي واستبداله بتغير وتحول عنيف، الأمر الذي جعل منه معضلة أمنية أدت إلى تهديد أمن المنطقة ككل من جهة، وغلى زيادة حدة النزاعات المسلحة والفشل في مجالات عديدة من جهة أخرى، هذا ما شكّل خطر حقيقي على دول المنطقة المغاربية وخاصة الجزائر وتونس بحكم قُرب الجوار والحدود، وهو ما سيتم التطرق له في هذا المبحث من خلال دراسة انعكاسات فشل ليبيا على أمن دول المنطقة بالإضافة إلى التطرق لمختلف مبادرات البناء وإعادة إعمار ليبيا.

المطلب الأول: تأثيرات الفشل الدولاتي في ليبيا على الأمن في الجزائر وتونس

بعد تصاعد الأحداث في ليبيا زاد خطر اِنتشارها إلى المنطقة المجاورة لها أي دول المغرب العربي التي لها حدود مشتركة معها، هذا ما جعل هذه الدول تتحمل عبئاً ثقيلا من تبعات هذه الحرب، فالأزمة الليبية وما عرفته من فشل كبير على مستوى الدولة رمى بظلاله

1– محمود جبريل، "ليبيا ‘لى أين؟"، المستقبل العربي، العدد399، ماي 2012، ص99.

على المنطقة المغاربية وخاصة أمنياً، وعليه تباينت المواقف ودرجات التأثر بالفشل الدولاتي في ليبيا حسب كل دولة من دول المنطقة.[1]

حيث أعلنت الجزائر خطة لتطوير القوات البرية وشراء تجهيزات متطورة لمراقبة الحدود، وفي هذا السياق تم توقيع ميزانية وزارة الدفاع وأجهزة الأمن و وزارة الداخلية إلى 15 مليار دولار تقريبا في قانون المالية التكميلي، أي بزيادة 6 مليارات دولار، حيث احتلت الجزائر طبقا للأرقام الجديدة في الإنفاق العسكري المرتبة الأولى إفريقيا والثانية عربياً بعد السعودية، وحرس الحدود قرب الحدود المشتركة مع ليبيا وتطوير القدرات الحركية لسلاح المشاة وتطوير أجهزة المراقبة بالاعتماد على وسائل المراقبة الجوية الإلكترونية للحدود، وعليه فرزت الحكومة الجزائرية إخضاع جميع أجهزة الأمن والاستخبارات المدنية إلى المؤسسة العسكرية تحت شعار توحيد الأجهزة العاملة في مكافحة الإرهاب،[2] وهذا ما يفسر بشكل واضح أن استمرار تصاعد تهديدات الأزمة الليبية وفشل الدولة سيبقى يستنزف الميزانية المخصصة للدفاع، وهو ما يؤدي إلى نقص في مقدرات الميزانية في القطاعات الأخرى على غرار التنمية والصحة والتعليم.

أصبحت مسألة تأمين الحدود الجزائرية معضلة أمنية فرضتها الاضطرابات المتنامية في الجوار، حيث أدى سقوط نظام القذافي إلى انكشاف الحدود الجزائرية مع ليبيا في ظل غياب التغطية الأمنية والعسكرية من الجانب الليبي، وهو ما فرض على الجزائر تسخير إمكانيات ضخمة مادية وبشرية لضمان تأمين الحدود مع ليبيا.[3]

ومن بين أبرز التهديدات التي يُشكلها الانفلات الأمني أو غياب الدولة بشكل صريح في ليبيا على الأمن في المنطقة وخاصة على كل من الجزائر وتونس بحكم القرب الجغرافي "الحدود" نجد: تصاعد المد الإرهابي وتنامي نشاط الخلايا والمنظمات الإرهابية حيث من

1- محمد عمر، مرجع سابق.

2- كهينة بوعونية، "الجيش الجزائري يعلن حالة استنفار قصوى على الحدود الليبية"، تاريخ الزيارة:(2019/5/2)، على الرابط:

https://goo.gL/77r7KW

3- أم هاني حبشي، فايزه حنافي، "تأثيرات الأزمة الليبية على منطقة الساحل الإفريقي (الجزائر نموذجاً)"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، (جامعة الجلفة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017/2012، ص145.

المحتمل أن تتحول ليبيا إلى بؤرة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" هذا ما يشكل تهديد حقيقي لأمن الجزائر وتونس، ناهيك عن التهريب والتجارة بالسلاح التي فتحت المجال أمام تنامي التنظيمات الإرهابية كالقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.[1]

أما تونس خاصة بوضعها الانتقالي وانكشافها محليا وإقليمياً، وبجوارها الشرقي الذي يشكل لها تهديدا خاصة بوصول أكثر من مليون لاجئ ليبي إلى حدودها، حيث بدأت تداعيات الأزمة الليبية على تونس بنسق متسارع بعد الحملة العسكرية التي قادها اللواء خليفة حفتر على الجماعات الإسلامية للسيطرة على المدينة الليبية بني غازي التي انطلقت منها ثورة السابع عشر من فيفري وعلى إثر ذلك فقد بدأت تونس تستعد للأسوأ على مستويات عدة وهذا ما حدث بالفعل، مما كان له تأثير كبير من خلال تنامي موجات المهاجرين الليبيين وتسلل عدد من العناصر الإرهابية والمتطرفة.

ويعود السبب الرئيسي لتزايد معدل الهجرة عبر تونس هو انطلاق الثورة التونسية عام 2011، حيث أصبح هناك فراغ أمني على حدود البلاد، مما أدى إلى ارتفاع معدلات الهجرة غير النظامية عبر تونس، وبالتالي تفاقم الأوضاع الأمنية.[2]

ولا يمكن النظر لفشل ليبيا وتأثيراتها على تونس من زاوية أمنية فقط، بل لابد من التطرق لها من منظور اجتماعي أيضا، فليبيا كانت تؤوي 120ألف عامل تونسي، تعرض بعضهم للابتزاز من قبل مليشيات استغلت الأوضاع الأمنية المتوترة، بالإضافة إلى انضمام عدد كبير من التونسيين إلى صفوف داعش الإرهابي.

أما على الصعيد الاقتصادي فتعتبر تونس من أكثر الدول تضرر بالفشل والأوضاع الأمنية والاقتصادية في ليبيا، فقد خسر الاقتصاد التونسي عشرات المليارات من جراء ما تعيشه ليبيا، فمنذ حدوث الأزمة توقفت العديد من الاستثمارات في حين تراجع عدد من المستثمرين بموظفيهم وعمالهم من بعث مشاريع إلى تونس بحجة توتر الأوضاع على حدودها وتواجد جماعات مسلحة فيها، فمنذ بداية الأزمة 2010 تراجعت المبادلات التجارية بين تونس وليبيا

1- سليم بوسكين، "تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010-2014"، مذكرة ماجستير (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014-2015)، ص168.

2- علي محمد فرج النحلي، "الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار 2011-2017"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، (جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2018)، ص- ص62-64.

بشكل كبير، حيث قامت 1300 مؤسسة اقتصادية تونسية بتوقف صادراتها نحو ليبيا، مما أدى إلى الإخلال بالموازنات المالية لهذه المؤسسات، كما أن استقرار آلاف الليبيين في تونس منذ عام 2011 قد أثر بشكل كبير على الاقتصاد التونسي وأثقل كاهل الدولة مما جعلها تعاني من ارتفاع دائم في الميزانية العامة للدولة.[1]

وعليه نستنتج أنه وبالرغم من الإصلاحات الأمنية الداخلية فإن حالة الاستقرار السياسي والأمني في ليبيا، انعكست سلباً على دول الجوار وبالأخص الجارتين الغربيتين لليبيا (الجزائر وتونس)، وهي الخلاصة التي قدمها الممثل الخاص الأمني العام للأمم المتحدة السيد "طارق متري" في اجتماع مجلس الأمن في 29 يناير 2013: "لا يزال الأمن على طول حدود ليبيا مصدر قلق رئيسي نظراً لمحدودية القدرات الحالية والأثر المحتمل للتطورات التي حدثت في مالي".

وعليه تمثل أهم مصادر التهديدات الأمنية على دول الجوار (الجزائر وتونس) في هذه الحالة:[2]

* ضعف السلطة المركزية في بسط نفوذها على الجماعات المسلحة وعلى مراقبة الحدود نتيجة افتقار الحكومة إلى التنسيق الأمني مما ينتج عنه فراغ أمني، نتيجة للجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة من استغلالها لخلق بيئة مواتية لنشاطاتها بعيداً عن رقابة الدولة.

* انتشار السلاح بكل أنواعه (أسلحة صغيرة، خفيفة، مواد كيماوية).

* التهديدات البيئة المحتملة نتيجة تسرب بعض المواد الإشعاعية، وإمكانية امتلاك الجماعات الإرهابية لهذه الأسلحة التي من شأنها إلحاق الضرر بدول الجوار.

كل التهديدات سابقة الذكر قد تشكل بيئة مواتية لجعل ليبيا منطقة تمركز الجماعات الإرهابية، خصوصاً في حالة عودة "المغاربة المقاتلين" في سوريا، ووفق سيناريو المحاكاة قد نعود إلى ظاهرة الأفغان العرب، وقد تكون ليبيا وإلى حد كبير تونس من بين الدول الأكثر

1- علي محمد فرج النحلي، مرجع نفسه، ص- ص65-66.

2- مصطفى صايج، "الانتقال الديمقراطي في ليبيا وانعكاساته الأمنية على دول الجوار: الجزائر وتونس"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 3، فيفري 2014، ص- ص34-35

تأثراً بعودة هؤلاء المقاتلين، يضاف إليهم استمرار تدفق الجماعات الإرهابية الفارة من شمال مالي نتيجة الضغط الفرنسي والأممي.

المطلب الثاني: انعكاسات الفشل الدولاتي في ليبيا على الأمن في المغرب وموريتانيا

الملاحظ لتداعيات فشل ليبيا على الأمن في المنطقة المغاربية ككل يختلف من حبيث درجة التأثير فنجد أن كل من الجزائر وتونس هما الأكثر تضرراً بمآلات الأزمة والوضع المتردي في ليبيا، على خلاف كل من المغرب وموريتانيا اللتان تعتبران أقل تضرراً من مخلفات الإنفلات الأمني الليبي.

فالمغرب بحكم الجغرافيا لا يعتبر الوضع في ليبيا تهديداً مباشراً لأمنه القومي، وبالتالي له هامش حرية أكبر، كما أن الامتدادات الساحلية للأزمة الليبية لا تؤثر بشكل مباشر على أمنه، هذا ما يفسر أيضا اختياره معسكر التدخل منذ الوهلة الأولى، لكن هذا التموقع يخدم أهداف سياسة مغربية عليا، لأنه في واقع الحال مطية لحصد مزيد من الدعم بشأن الصحراء الغربية، فضلا عن المكاسب الطاقوية المتوقعة.[1]

وعليه نجد أن المغرب صرّح بالحل السياسي للأزمة واختار دعم قوات الناتو في التدخل في ليبيا، كما أنه يشارك في الاجتماعات الدولية الخاصة بالأزمة الليبية (باريس، لندن والدوحة).[2]

حيث ما يلاحظ أن تداعيات الأزمة الليبية الناجمة عن محاولة اللواء المتقاعد خلفية حفتر الانقلاب على مكتسبات ثورة 17 فبراير في إزعاج الحكومة المغربية ضمن عدة مستويات منها الجيوسياسي والاجتماعي والاقتصادي والإستراتيجي–الأمني، اذ تتخوف الرباط من عودة نسبة كبيرة من جاليتها التي تعد الأكبر لها هناك في ظل غياب برنامج لإدماجهم في سوق العمل.

إذ تعتبر قضية الجالية المغربية في ليبيا من بين الملفات الشائكة التي تهدد الرباط خاصة أن جالية المغرب في ليبيا تعد الأكبر لها في الدول العربية، بالإضافة إلى الخوف والذعر

1– عبد النور بن عنتر، "الأزمة الليبية: غياب جماعي وخلافات ثنائية"، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، العدد6، سبتمبر 2011، ص7.

2– وسيلة بومدين، "الدولة الفاشلة في ليبيا وتداعياتها على المنطقة المغاربية"، مجلة الناقد للدراسات السياسية، العدد الثالث، أكتوبر 2018، ص555.

بسبب الأوضاع الأمنية المتدهورة، حيث أصدرت تقارير حول مقتل سبعة مغاربة بسبب إطلاق النار العشوائي وهو ما جعل الجالية تعيش على وقع الخوف، وتتوجس خيفة من حاضرها ومستقبلها، ولا يقتصر الوضع على المستوى الأمني فقط بل تعدى ليشمل المستوى الاقتصادي والاجتماعي حيث تأثرت الجالية المغربية جراء الأوضاع المتدهورة بليبيا حيث جاء التأثر بسبب ارتفاع الأسعار خاصة بالنسبة للمواد الغذائية.[1]

ومن المحتمل أن تصبح الجالية المغربية القاطنة بليبيا هاجسا لدى السلطات المغربية، خصوصاً في ظل احتمال عودتهم إلى المغرب، كما أن الأخطر من ذلك هو عودة بعض الشباب الذين سبق لهم أن انخرطوا مع مجموعات مسلحة.

ومن المنتظر أن يجد المغرب صعوبات كبيرة في عملية إدماج المغاربة العائدين من ليبيا، خصوصاً في ظل مستوى البطالة المرتفعة كما أن الانعكاس السلبي للأوضاع في ليبيا أثر بدوره على الوضع الاقتصادي المغربي خاصة في مجال الاستثمارات سواء المغربية بليبيا أم الليبية بالمغرب، دون نسيان ارتفاع كلفة تأخر التنسيق بين دول المغرب العربي، بالإضافة إلى احتمال ارتفاع أسعار البترول وتضرر الدول غير المنتجة للنفط، مثل المغرب الذي يستورد 95% من حاجته النفطية وأن الصراعات بليبيا سوف تؤثر على أسعار المحروقات على المستوى الدولي.

ومن بين الهواجس الأمنية أيضا التي تهدد أمن المغرب هي تدفق اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين، فبعد غلق الطريق البحرية بين ليبيا وإيطاليا وصعوبة وصول المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين من ليبيا إلى سواحل القارة العجوز، تحول المهاجرون الأفارقة إلى المملكة المغربية حيث يستقر الآلاف هناك في مدن الشمال في انتظار فرص لاجتياز الحدود المغربية الإسبانية خلسة والوصول إلى الهدف المنشود، مما أثار خشية المغربيين حكومة وشعباً من إمكانية إغراق بلادهم بالمهاجرين الأفارقة غير النظاميين.[2]

1- عبد الله الطويل، "تداعيات –حفتر– تطال المغرب"، 30 ماي 2014، تاريخ الزيارة (2019/5/4)، على الرابط: https://www.alaraby.co.uk/investigation/8af67-4ba=html.

2- "الأزمة الليبية تصل المغرب وسط مخاوف من إغراق المملكة بالمهاجرين السريين"، 17 جوان 2017، تاريخ الزيارة: (2017/7/17)، على الرابط:

https://www.noonpost.com/content/184915php?=453html

أما موريتانيا ركزت على الحل السلمي بالاعتماد على الإتحاد الإفريقي،[1] كما أن رئيسها عضو في وفد الوساطة الإفريقي، حيث تدعو إلى التمسك بالوحدة الترابية الليبية ورفض التدخل الأجنبي.[2]

ونظراً لأن موريتانيا تعد من دول الساحل الإفريقي والتي كانت للأزمة الليبية تداعيات كبيرة على أمن هذه المنطقة من خلال تنامي دور الجماعات الإرهابية، إضافة إلى تدفق السلاح وتفاقم مشاكل اللاجئين، هذا ما جعل موريتانيا تعيش تهديداً أمنيا واقتصاديا واجتماعيا، خاصة في ظل عدم قدرة الدولة (موريتانيا) وعدم امتلاكها الإمكانيات اللازمة لمجابهة التهديدات الناجمة عن الفشل في ليبيا، لهذا رفضت موريتانيا التدخل الخارجي في ليبيا لأنه من شأنه مفاقمة الوضع الأمني في ليبيا وبالتالي تردي الأوضاع آليا في موريتانيا على كافة المستويات.

المطلب الثالث: مبادرات البناء ومشاريع إعادة إعمار ليبيا

فشلت المبادرات المستمرة لحل الأزمة الليبية سواء على الصعيد الدولي أو العربي، حيث باءت بالفشل جميع الجهود الدولية والمحلية في تدارك أوضاع الأزمة الليبية، وكان آخر هذه المحاولات، المؤتمر الذي عقد في لندن العاصمة البريطانية في أواخر عام 2017 بحضور العديد من وزراء خارجية الدول العربية والأجنبية؛ مثل: بريطانيا، الولايات المتحدة، فرنسا، إيطاليا، دول الإمارات العربية، مصر، لمناقشة آفاق الأزمة الليبية وإيقاف التدهور المبني عليها، خاصة بعد مبادرة التي طرحها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون قبيل هذا الاجتماع بعدة أسابيع ولم تؤتي ثمارها في تجاوز الخلاف بين فايز السراج رئيس المجلس الانتقالي الرئاسي والمشير خليفة حفتر القائد العام للقوات الوطنية الليبية، اللذان أصرا على التزمت وعدم التنازل للوصول إلى حل وسطي يرضي الجميع ويسفر عن استقرار عام للوضع الليبي.[3]

بينما أخذت المبادرة الأخرى في منحاها الحدود الجغرافية المشتركة والجوار الجغرافي، الذي فرض على جميع الأطراف الإسراع لإيجاد حل للأزمة الليبية، حيث يُعد لقاء تونس

1- وسيلة بومدين، مرجع سابق، ص225.

2- عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص6.

3- علي محمد فرج النحلي، مرجع سابق، ص43.

أحدث فصوله كان الوضع العام غير المستقر سبباً لانخراط دول الجوار في إيجاد حل للأزمة الليبية منذ نحو ثلاث أعوام عندما تم التوقيع على اتفاق الصخيرات 2015 بالمغرب بين مختلف الأطراف الليبية.

ومن جهتها استضافت الجزائر جولات حوار بين قادة وممثلي الأحزاب السياسية وعقدت العديد من اللقاءات على أراضيها، حيث اعتبرت تونس من أكثر البلدان مساهمة في قيادة المبادرة والتواصل مع كل الأطراف بعد اتفاق الصخيرات استمر عدد الشرعيات في ليبيا، فقد قامت حكومتان في طرابلس هما حكومة الوفاق الوطني المدعومة دوليا بقيادة فايز السراج وحكومة الإنقاذ بقيادة خليفة الغويل إضافة إلى حكومة منبثقة عن مجلس النواب في طبرق بقيادة عبد الله الثني في الشرق.

وقام "مارتن كويلز" المبعوث الأممي بدعم المبادرة التي أقيمت في تشرين الثاني عام 2016 ما بين الرئيس التونسي ونظيره الجزائري حيث أطلقت هذه المبادرة بشكل رسمي لحل الأزمة الليبية، وفي كانون الثاني عام 2017 عقد لقاء آخر في القاهرة، وبالرغم من وجود الطرفين في ضيافة القوات المسلحة المصرية، لكن هذا اللقاء فشل في الجمع بين الجنرال خليفة حفتر ورئيس حكومة الوفاق الوطني فائز السراج على طاولة واحدة.[1]

وبالنظر إلى مواقف الأطراف المشاركة، كان للقاهرة موقف واضح بدعمها واصطفافها وراء الجنرال خليفة حفتر، ومحاربتها قوى ليبية ذات توجه إسلامي ورفضها تماما مشاركة هذه القوى في الحوار الساعي لحل الأزمة.

كان واضحا تعزيز الجزائر وتونس لموقفها التفاوضي بتعاملهم مع مختلف الأطراف بلا إقصاء، متخذين جانبا حيادياً نوعا ما، وجددا رفضهما لأي حل عسكري، هذا الموقف بدوره كان بمثابة رسالة تسحب البساط من تحت أقدام من يدفع بجسم الخصومة السياسية عسكريا خصوصاً في طرابلس.

وعليه فإن هذه المبادرات احتوت على عوامل قصور كبيرة حالت دون تجسيدها على أرض الواقع يمكن إجمالها كالآتي:[2]

1- المرجع نفسه، ص44.

2- عبد الله كامل، مرجع سابق، ص- ص29-30.

1- غياب التوافق الداخلي والإقليمي، فتحالف القوى الوطنية في ليبيا طرح في أكتوبر 2013 مبادرة شاملة للحوار الوطني، وكان مقررا عقد الاجتماعات الخاصة بها في قاعة الشعب بطرابلس بين قادة الكتائب المسلحة، قادة القبائل، علماء الدين، إلا أنها رمزية غيبت التوافق المحلي بشأنها، جراء ما عدّه عدد من مؤيدي فبراير أنها تهدف إلى إشراك رموز النظام السابق في المرحلة الانتقالية مما أدى إلى إفشالها.

2- التعامل مع أزمة الشرعية السياسية: وهنا تجدر الإشارة إلى أن المؤسسات السياسية الرئيسية المنتخبة في ليبيا منذ عام 2012 حتى الآن (المؤتمر الوطني العام في طرابلس، والهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور، ومجلس النواب في طبرق) استندت جميعها مدة الولاية الدستورية المقررة في الإعلان الدستوري الصادر في 2011، مما أدى إلى التشكيك في مدى شرعية ممثلي هذه المؤسسات في التفاوض حول التسوية السياسية هذا ما أدى إلى شلل الاتفاق.

3- غياب الاتساق والتكامل بين المبادرات المحلية والدولية.

4- غياب أصحاب المصلحة وأطراف الأزمة الحقيقيين عن الحوار ومفاوضات التسوية السياسية، فالمبادرات المحلية حاولت إشراك أطراف غير رئيسيين في الأزمة لتوسيع المشاركة وتعزيز موقفها في مواجهة خصومهم الرئيسيين، كما أن الأمم المتحدة اختارت فريقا من المفاوضين غير المؤثرين بشكل قوي في أطراف الأزمة وهو ما أفقد عملية التفاوض الزخم المطلوب.

5- استمرار تعارض المصالح الإقليمية والدولية: حيث انه لا يمكن عدّ الصراع الدائر في ليبيا محليا فقط في ظل استمرار التدخلات الدولية ودعمها للحلفاء المحليين وهذا ما زارد من تأزم الوضع الليبي الداخلي.

ما يمكن استنتاجه مما سبق، بأن مبادرات إعادة اعمار ليبيا في حاجة ملحة لعملية حوار يؤسس لمصالحة وطنية وسياسية شاملة ،حيث أدت القطيعة بين مبادرات التسوية إلى جعل الأزمة تدور في حلقة مفرغة في ظل ارتهان سيناريوهات النجاح والفشل في إعادة اعمار ليبيا بالتنافس الدولي والإقليمي الذي غيب متطلبات المصالحة الوطنية الضرورية لمصلحة مساعي الهيمنة، وعليه فانه كلما استمر زخم الصراع ومحفزاته كلما ازداد تآكل ليس فرص التسوية فقط، ولكن كيان الدولة الليبية ذاته.

الخاتمة

الـخـاتـمــة:

نصل في ختام دراستنا إلى مجموعة من النتائج يمكن إجمالها في:

أنه مع نهاية الحرب الباردة أصبحنا أمام مجموعة من المفاهيم الجديدة المرتبطة أساساً بعولمة حقوق الإنسان، حيث أصبح الفرد محل اهتمام ودراسة بعد أن كانت كل الأهمية تولى للدولة وأمنها، بعيداً عن الاهتمام بأمن الفرد سواء داخليا أو خارجيا، ومن بين هذه المفاهيم نجد مفهوم الدولة الفاشلة، فبلورة مفهوم الدولة الفاشلة جاء ليصف انتهاكات حقوق الإنسان وغياب أمن المواطن في تلك الدولة، وبذلك تصبح مصدر مغذي لتهديد أمن الإنسان بصفة عامة والأمن والسلم الدوليين بصفة عامة.

- الدولة الفاشلة في أبسط معانيها هي تلك الدول التي تكون عاجزة أو ليست لها القدرة على توفير الاحتياجات الأساسية لمواطنيها، وغيرها قادرة على تحقيق العدالة في أبسط معانيها، كما أن حكومتها تكون فاقدة للشرعية وهو ما يجعلها أساساً تعاني من انعدام الاستقرار وتدخل في نزاعات داخلية تهدد أمن وسلامة مواطنيها وهذا ما يمكن ملاحظته في ليبيا أين تعيش الدولة حالة الفشل على جميع الأصعدة، ومن المؤشرات الدالة على ذلك: انتشار الفساد، الفقر، البطالة وغياب العدالة في أبسط معانيها، انتشار المليشيات المسلحة بمعنى انعدام كلي للأمن الداخلي.
- من خلال دراسة حالة ليبيا جاءت انتفاضة 17 فيفري 2011 لتعبر عن حالة الفشل التي تعاني منها هذه الاخيرة ومن مؤشرات فشلها: غياب المؤسسات، الإنقسام الاجتماعي (القبيلة) البطالة والحرمان في بلد غني بالثورات الطبيعية مع عدد سكان لا يتجاوز سبعة ملايين نسمة، ويرجع فشل الدولة (ليبيا) أساسا إلى غياب الديمقراطية وتسلط النظام الإستبدادي المطبق من طرف معمر القذافي طيلة أربع

عقود هذا ما أدى إلى استفحال الفساد في ظل غياب العدالة الاجتماعية والاقتصادية حتى بعد سقوط نظامه.

- أن التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة المغاربية، ساهمت في زيادة عوامل الفشل خاصة بالنسبة لليبيا، حيث أن فشل تجربة التحول الديمقراطي وانعكاس منحى التحول إلى حرب أهلية أدى إلى دمار كلي للدولة بكل مكوناتها، أما بالنسبة لتونس فهي تعيش فترات انتقالية صعبة تحدها العديد من المشاكل الاقتصادية، الأمنية...إلخ، بالإضافة إلى الأوضاع الغير مستقرة في باقي الدول (الجزائر، المغرب، موريتانيا).
- أن تدخل حلف الشمال الأطلسي في ليبيا لم يكن بدافع حماية الشعب الليبي وإنما كان بدوافع اقتصادية مصلحية بحتة وإلا بما يفسر عدم تدخل الناتو الآن في ليبيا وخاصة في ظل الأوضاع الأمنية المنغلقة، وعليه فإن تدخل الناتو كان له عواقب وخيمة حتى لو أنه أسقط نظام القذافي إلا أن هذا التدخل أدى إلى انهيار الدولة الليبية مسبباً بذلك انتشار المليشيات المسلحة في ظل غياب سلطة مركزية قادرة على امتلاك وسائل القهر الشرعي، وهو الفشل والانهيار الذي كانت تداعياته الأمنية خطيرة على دول الجوار.
- فشل ليبيا لم يؤدي فقط إلى انتهاك حقوق مواطنيها وتدهور الأحوال المعيشية وإنما أدى أيضا إلى تحول ليبيا إلى طُعم تتنافس عليه القوى الإقليمية والدولية، خاصة وأنها بلد له ما يؤهله ليكون محل تنافس من خلال الثروات الطبيعية الكبيرة وخاصة(النفط).
- تداعيات الفشل في ليبيا لم تمس فقط الشعب الليبي بل تعدت لدول المنطقة المغاربية خاصة، حيث انعكست الأوضاع في ليبيا على أمن المنطقة وخاصة دول الجوار، حيث تنامت التهديدات وخاصة اللاتماثلية منها مثل: الهجرة غير الشرعية، تجارة

السلاح، تجارة المخدرات، تسارع العمليات الإرهابية (التنظيمات الإرهابية)...إلخ كلها تهديدات أصبحت تشكل خطراً وتحديا حقيقياً على دول المنطقة.

- إن الفشل الدولاتي في ليبيا جعل الوضع الأمني في المنطقة المغاربية يصطبغ بالهشاشة ويسهل عملية الاختراق الحدودي، وتردي فاعلية الأجهزة الأمنية وتأهب القوى المعادية للثورة المضادة، جميعها عوامل شجعت التنظيمات الإرهابية على تفعيل مخططاتها في هذا الفضاء الجغرافي، حيث يلاحظ التحاق عدد من أعضاء تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي بالثوار الليبيين وتسلل عدد آخر إلى الدول المجاورة بقصد القيام بأعمال تخريبية، فمن الواضح أن الجماعات الإرهابية تستفيد من الوضع الذي تعيشه ليبيا لتوسيع نشاطها خاصة في ظل تدفق السلاح الليبي وانتشاره بصورة كبيرة خاصة بعد سقوط نظام معمر القذافي وحصول الليبيين على كامل الأسلحة والذخيرة من المخازن، وعليه باتت ليبيا بمنزلة ملاذ تدريبي وتسليحي لبعض التنظيمات الإرهابية في المنطقة، هذا ما جعلها تشكل خطراً حقيقيا يؤرق امن المنطقة ككل.
- حالة الفشل التي تعيشها ليبيا اليوم تشير إلى أن حل الانتخابات الديمقراطية أو أفكار العقد الاجتماعي بعيدة جداً، فالحل المبدئي لإعادة بناء الدولة يكمن أولا في ضرورة إتحاد مجموعة من المليشيات أو القبائل، تكوّن بذلك قوة أكبر من الجماعات المسلحة المتبقية في الساحة الليبية وهو ما يجعلها قادرة على فرض الأمن على الأقل، ومن ثم وجب الحديث عن المصالحة الوطنية والحوار، ما عدا هذا الحل نكون أمام حرب أهلية قبلية عنوانها الصراع على الموارد الطبيعية خاصة النفطية، ومن هنا وجب تجاوز تأثير القوى الخارجية ودورها في تغذية الصراع في ليبيا فهي من مصلحتها بقاء الوضع هكذا حتى تضمن مكانها واستغلالها للثروات، فكل طرف يحاول التأثير في الوضع الليبي من زاوية مصلحية بحتة، لتأتي شعارات حماية

حقوق الإنسان والعمل على تحقيق الديمقراطية في المرتبة الأخيرة ضمن أولويات القوى الخارجية.

- كلما ارتفعت مؤشرات الفشل في ليبيا كلما كانت دول المنطقة المغاربية هي المتضرر والمهدّد الرئيسي والأكبر من جراء التداعيات الأمنية لهذه الأخيرة.
- وفي آخر المطاف يمكن القول بأن عدم استقرار الأوضاع في ليبيا شكل مصدر تهديد فعلي للأمن المغاربي وخاصة دول الجوار، نظراً لما أفرزته من تهديدات أمنية فعلية وجودية، هذا ما أدى إلى اِتساع رقعة العمل الأمني لمجابهة هذا التهديد، خاصة في ظل فشل كل المبادرات والجهود الرامية لإعادة إعمار ليبيا والنهوض بها هذا ما يؤكد رغبة القوى الإقليمية والدولية على بقاء الوضع هكذا في ليبيا مستفيدين بذلك من تدخلهم المصلحي البرغماتي الذي أدى بالأساس إلى تصاعد عوامل الفشل.
- وعليه مايجب على دول المنطقة المغاربية هو تكاثف الجهود والمشاريع خاصة الأمنية منها لمواجهة الأخطار الناجمة عن الانفلات الأمني في ليبيا ومحاولة تبني سياسات أمنية مغاربية مشتركة لوقف الأعمال الإجرامية في ليبيا والتي يكون المتضرر الأول منها دول المنطقة لأنه إذا سقطت ليبيا فانه وبِاَحتمال كبير تسقط باقي الدول المجاورة طبقا لنظرية الدومينو، وعليه لابُد أن تكون هناك إرادة سياسية حقة من طرف رؤوساء دول المنطقة، لتفادي ارتدادات الأوضاع في ليبيا ومواجهتها بأقل الخسائر بمعنى تبني العقلانية في اتخاذ القرارات التي من شانها ايجاد حل للوضع الليبي .

قائمة

المصادر والمراجع

❖ قائمة المصادر والمراجع:

أولا:باللغة العربية:

I. قائمة الكتب:

1. أمين سمير، غليون بُرهان، حول الدين والدولة، بيروت، دار الفراجي، 2003.
2. بخوش صبيحة، اتحاد المغرب العربي، بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية، 1989-2007، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2010.
3. بن عنتر عبد النور، البُعد الموتسطي للأمن الجزائري، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.
4. بوزيان عليان، دولة المشروعية بين النظرية والتطبيق، الجزائر: دار الجامعية الجديدة، 2009.
5. تشومسكي نعوم، الدول الفاشلة: إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية، تر: الكعكي سامي، بيروت: دار الكتاب العربي، 2007.
6. جندلي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، الجزائر، دار الخلدونية، 2007.
7. حسن محمد إبراهيم ، دراسات في جغرافية أوروبا وحوض البحر المتوسط، الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 1999.
8. حمدان جمال،الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية دراسة في الجغرافيا السياسية، القاهرة: مكتبة مديولي، 1996.
9. خليل أحمد خليل، التوريث السياسي في الأنظمة الجمهورية العربية المعاصرة، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2003.
10. دنون عبد الواحد وآخرون، تاريخ المغرب العربي، ليبيا، دار المدار الإسلامي، 1997.
11. الزعاترة ياسر، الظاهرة الإسلامية قبل 11 أيلول- تجارب وتحديات وآفاق، بيروت، الدار العربي للعلوم، 2004.

12. السويدي محمد، علم الاجتماع السياسي ميدانه وقضاياه، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

13. صالح هاشم، الانتفاضات العربية على ضوء فلسفة التاريخ، لبنان: دار الساقي، 2013.

14. عبد الفتاح نبيل ، النخبة والثورة، مصر: دار العين للنشر، 2013.

15. عبيد إميجن، انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في إفريقيا، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2014.

16. عزمي بشارة،في الثورة والقابلية للثورة، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011.

17. غريفيتش مارتن ، أوكالاهان تيري ، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، المملكة العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2000.

18. الغزالي أبو القاسم محمد ، الطرق والنقل البري والتغير الاجتماعي والاقتصادي في الجماهير العربية الليبية، طرابلس: المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان، 1981.

19. غزير محمد إبراهيم، إشكالية الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط، العراق: مكتبة رون، 2010.

20. فوغلي هارون، الإرهاب العولمي وانهيار الإمبراطورية الأمريكية، القاهرة، دار الواقي للنشر، 2006.

21. القذافي معمر، الكتاب الأخضر: النظرية العالمية الثالثة، ليبيا: المركز العالمي للأبحاث ودراسات الكتاب الأخضر، 1975.

22. الكيالي عبد الوهاب وآخرون، الموسوعة السياسية، ج2، ط2، لبنان: المؤسسة العربية، للدراسات والنشر، 1990.

23. المبروك المهدي محمد ، جغرافيا ليبيا البشرية، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1990.

24. المدني توفيق ، تونس: الثورة المغدورة وبناء الدولة الديمقراطية، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013.

25. مصباح عامر، التحليل الإقليمي للعلاقات الدولية، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2014.

26. المناوي رمزي ، رجل من جهنم، القاهرة: دار الكتاب العربي، 2010.

II. قائمة المقالات في المجلة:

1. أبو عبيدة محمد، "داعش ليبيا يهدد بلدان الجوار ودولا أوروبية"، مجلة البيان، العدد 695، مارس 2015.

2. أبو فرحة السيد علي، "ليبيا...مخاطر استمرارية سيولة الدولة"، مجلة البيان، العدد 355، 2017.

3. أحمد عبد الكريم، " غياب الإيديولوجية عن الثورات العربية"، دراسات دولية، العدد 51، 2012.

4. إسماعيل دنيا الأمل، "إشكالية الإصلاح في النظام السياسي الليبي"، مجلة الحوار المتمدن، العدد 3061، 2010.

5. أكمير عبد الواحد، "الربيع العربي والهجرة غير الشرعية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 433، 2015.

6. بولعراس فتحي، "الإصلاحيات السياسية في الجزائر بين استراتيجيات البقاء ومنطق التغيير"، المجلة العربية للعلوم السياسة، العدد 35، أوت 2012.

7. جابي عبد الناصر، "الحركات الاحتجاجية في الجزائر: جانفي 2011، تقييم حالة"، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فيفري 2012،

8. الخليفي محمد، "الحماية القانونية للاجئين بسبب النزاعات المسلحة"، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 20، أوت 2018.

9. رواية توفيق ، "مشكلة االلاجئين في إفريقيا: الأبعاد والملامح وسُبل المواجهة"، قراءات إفريقية، العدد 01، 2012.

10. زقاع عادل، منصوري سفيان، "الاقتصاد السياسي للأزمة الليبية"، مجلة سياسات عربية، العدد 25، مارس 2017.

11. سعيدوني ناصر الدين، " وحدة المغرب العربي بين الحتمية التاريخية والواقع المعاش"، مجلة الجزائر للعلاقات الدولية، العدد 3، 2002.

12. شحاتة دنيا، "محركات التغيير في العالم العربي"، مجلة السياسة الدولية، العدد 184، أفريل 2011.

13. شكر نغم نذير، "التحركات الراهنة في النظام العربي المعاصر"، مجلة دراسات دولية، العدد 48، 2011.

14. عاصي حسين محمود، أحمد سهاد عادل، "نهاية عصر النخبة: التداعيات والأسباب"، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية، العدد 14، 2012.

15. عبيد عبد اللطيف، "المسألة اللغوية في الغرب العربي: جذورها وآثارها في تشكيل الهوية وتحديد الانتماء"، مجلة الجامعة المغاربية، العدد 02، 2007.

16. عريف محمد عبد الرحمان، "الجزائريون يرسمون مستقبلهم"، مجلة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 4 أفريل 2019.

17. العزاوي وصال، "الثورات العربية واستحقاقات التغيير –دراسة تحليلية حول أسباب انهيار النظم"، مجلة قضايا سياسية، المجلد 26، العدد الأول، 2012.

18. عفيف أحمد خليف ، "الثورة الليبية شباط 2011–2013 الخصوصية وتحديات المرحلة الانتقالية"، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 42، العدد 3، 2015.

19. علي قاسم عبد الحي،" السمات المشتركة للنظم العربية وتعاطيها مع المتغير الثوري"، المستقبل العربي، العدد 399، 2012.

20. عمار حميد ياسين، عبير سهام مهدي، "العوامل الداخلية والخارجية للتغيير السياسي في المنطقة العربية" دراسات دولية، العدد 58، 2014.

21. عوض محسن، "محاولات التكامل الإقليمي في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 121، 1989.

22. كامل عبد الله ، "تغيير موازين القوى: التداعيات السياسية لقانون العزل السياسي في ليبيا"، مجلة السياسة الدولية، العدد 06، ماي 2013.

23. كلاع شريفة، "التهميش القبلي كعامل لعدم تحقيق السلم الاجتماعي: حالة ليبيا"، مجلة الدراسات والبحوث العلمية، العدد 05، فيفري 2014.

24. لكريني إدريس ، "محاسبة الديمقراطية: التداعيات المحتملة لاحتجاجات حركة 20 فبراير في المغرب"، مجلة السياسة الدولية، العدد 184، 2011.

25. محمود المجالي رضوان، "الحركات الاحتجاجية في الأردن–دراسة في المطالب والاستجابات"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد38، 2013.

26. مصباح زايد عبيدالله، "إشكاليات بناء الدولة الديمقراطية في ليبيا: القيم واتخاذ القرار"، المستقبل العربي، العدد 403، سبتمبر 2012.

27. النعيمي حازم عبد الحميد ، "في ضوء الثورات العربية الشعبية بتونس ومصر– دور الأنترنت ومواقعه في تحرير المعلومة والرأي من القيود التقليدية"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 32، 2010.

28. نوفل أحمد سعيد وآخرون، "الأزمة الليبية إلى أين؟"، مجلة دراسات الشرق الأوسط، العدد 13، مارس 2017.

29. ولد إبراهيم الحاج ، "الربيع العربي...الاستثناء الموريتاني"، الدوحة: الجزيرة للدراسات، 2013.

30. يلوح رشيد، "خطاب التغيير في المغرب"، سلسلة تحليل السياسات، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أكتوبر 2012.

III. قائمة المذكرات:

1. أبصير أحمد طالب ، "المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، كلية الحقوق السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، تخصص: إستراتيجية ومستقبليات، 2010/2009.

2. بالة عمار، "التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعيات على الأمن الإقليمي الجزائري– مالي نموذجاً"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018/2017.

3. براجي الصادق، "التكامل الاقتصادي النقدي بين دول اتحاد المغرب العربي: واقع وآفاق"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة عنابة، كلية العلوم الاقتصادية، 2012.

4. بوسكين سليم ، "تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010-2014"، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014-2015.

5. توريرت الزايدي، لعزيز ياسين، " بناء السلم في مالي: الفرص والتحديات"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستير في العلوم السياسية، جامعة قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015/2014.

6. جفال عبد اللطيف، " انعكاسات الأزمة الليبية على الأمن المغاربي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستير في العلوم السياسية، جامعة سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016/2015.

7. حبشي أم هاني ، حنافي فايزه ، "تأثيرات الأزمة الليبية على منطقة الساحل الإفريقي (الجزائر نموذجاً)"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، (جامعة الجلفة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017/2012.

8. حجال صادق، " الدولة الفاشلة وإشكالية التدخل الإنساني في المنطقة العربية- دراسة حالة ليبيا 2011-2013"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014.

9. حموتة فاطمة، " البُعد الثقافي في السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة"، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011.

10. دماغ مريم، " إشكالية التدخل في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة -دراسة مقارنة للتدخل أمريكي في كل من كردستان العراق 1991 والصومال 1992"، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010/2009.

11. سعد رشيد ، "واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص: دراسات مغاربية، 2012/2011.

12. سعيدي ياسين، " التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي"، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة وهران 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016/2015.

13. شرايطية سميرة، " أثر العامل التنومي على البيئة الأمنية للدولة الفاشلة: دراسة عبر إقليمية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018/2017.

14. شرايطية سميرة، " الدولة الفاشلة"، سنة أولى ماجستير، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2008.

15. صحراوي شهرزاد،"هيكلية التحول الديمقراطي في المنطقية المغاربية (تونس، الجزائر، المغرب)" ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2012/2011.

16. لخضاري منصور، "إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسة، تخصص: تنظيم إداري والسياسي،

17. معمري خالد، " التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة- دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر"، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2008.

18. ميهوبي فخر الدين ، "إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي-دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار: المملكة المغربية نموذجا"، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011-2012.

19. النحلي علي محمد فرج ، "الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار 2011-2017"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2018.

20.نوري عزيز، " الواقع الأمني في منطقة المتوسط ودراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي"، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2012.

IV-التقارير:

المؤدب حمزة ، "الإرهاب في تونس بين هشاشة الوضع الداخلي وتعقيدات الوضع الإقليمي"، تقرير مركز كارنيجي، مارس 2015.

عبد الله كامل، "دور السلاح في إشعال الصراعات الداخلية في ليبيا"، تقرير مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2012.

V-المواقع الإلكتروني:

1- قسمون جميلة،" اللغة العربية وتشكيل الهوية في ظل العولمة"، أبحاث المؤتمر الدولي للغة العربية على الرابط:

http://www.arabic langguageic.org/view all research-php ?id35.p=5

2-غالي إبراهيم،<< دليل الدول الفاشلة: الفوضى تهدد العالم>>، على الرابط:

http://www.islam online.net//.

3- عامر محمد أحمد،<< معايير الدولة الفاشلة>>، 28 أفريل 2014، على الرابط:

http://goo-gl/awif3a

4- محمد الأمين بن عائشة،<< الدولة الفاشلة في إفريقيا وسياسة ملء البطون>>، في 30/1/2019، على الرابط:

http://democraticac.de/?p=24830.

5- أولمان نسيم وآخرون، << اقتصاديات المغرب العربي في عام 2012: الاختلالات الاقتصادية ومواطن الضعف الهيكلية>>، تم تصفح الموقع يوم: 2019/3/10، على الرابط:

http://carnegieedowement.org/2012.

6- كرم سهيل، << حقائق حول اقتصاديات دول المغرب العربي>>، تم التصفح يوم: 2019/3/5، على الرابط:
http://www.ueltraswt.com
7- لطفي وفاء، << الثورة والربيع العربي: إطلالة نظرية>>، تم التصفح يوم: 2/2/2019، على الرابط:
http://www.asharqalarabi.org.uk/Maarkaz/d- 21-5-2012pdf.
8- علي دواد وفاء، << التأهيل النظري لمفهوم الثورة والمفاهيم المرتبطة بها>>، تم تصفح يوم:
http://democracy-ahram.org.eg/News Q/aspsc.
9- عودة جهاد، << الثورات العربية وأثرها على طبيعة التغير الدولي: بناء الإشكالية>>، تم التصفح يوم: (2019/3/4)، على الرابط:
http://www.ghadauda.com/?p=972

10- الخليفي أسامة ، "مكاسب حركة 20 فبراير والآفاق"، في: فبراير مسار وآمال لحراك مغربي من أجل الحرية والكرامة"، فيفري 2015، ص16، متحصل عليه من:
http://anfass.ma/wp-content/uploads/2015/02/D8/AD/A9/pdf,2019/3/31.

-11

12- بوحنية قوي، "(الجزائر، المغرب، موريتانيا)، في ظل الربيع العربي: إصلاحات أم استعصاء ديمقراطي"، 2/04/2019، على الرابط:
http://www.bchaib-net/mas/indesc.pph?option=176:mag

13- هاشم نعمة ، "مؤشرات التحول الديمغرافي في بلدان المغرب العربي"، الحوار المتمدن، العدد 862، 2004، على الرابط:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.osp?aid=19285.
14- لقزيز عبد الإله ، "ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل"، (بيروت: منتدى المعارف ، 2012)، تم تصفح يوم: 2019/3/16، متحصل عليه من:
http://digital-ahram.org.eg/policy.aspsc?serail=939356.

15- هشام رامي، "من الكبت إلى التعجل: الأبعاد النفسية للتحولات الثورية في المنطقة العربية"، تم التصفح يوم 2019/3/16، متحصل عليه من:
http://digital-ahram.org.eg/policy-aspsc?serial=939356
16-عارف بني حمد، "تحليل أوضاع الدول العربية في مؤشر الدول الهشة أو الفاشلة لعام 2018"، تم التصفح يوم: 2019/3/22، على الربط:
http://www.raialyoum.com/indesc.php?85.
17- زيلين هارون ، "تحليل سياسات"، من موقع: معهد واشنطن للسياسات، تم التصفح يوم: 2019/3/27، على الرابط:
httpMwww.washimgtoninstitute.org/ar/policy-analsis/view
18- غليون برهان، أصل العنف في مجتمعاتنا...والسياسات الدولية غير العادلة، من موقع الحوار المتمدن، تم التصفح يوم: 2019/3/20، على الرابط:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=347
19- زواشي صورية، "انتشار السلاح الليبي...تعقيدات أمنية وهواجس إقليمية"، من موقع جريدة الدستور، تم التصفح يوم: 2019/3/10، على الرابط:
http///WWW.addustour.com/17580/D8/AF/dB1/8.
20-محمد سامر، "التحدي الأكبر للجيوش العربية...السلاح لليبي صراع يؤرق دول الجوار"، تم التصفح يوم: 2019/3/1، على الربط:
http://Moheet.com/2013/04/10/1754153/D8/A/D9.
21- قرطاس منصف، "على حافة الهاوية: التهريب وانعدام الأمن على الحدود التونسية الليبية"، تم التصفح يوم: 2019/3/14، على الرابط:
http://www.Smallarmssurver.org/fileadimin/docs/R-ArabWEB.pdf.
22- حنفي علي خالد، "القذافي والثورة الليبية: خيارات السقوط والصمود"، تم التصفح يوم: 20109/4/8، على الرابط:
http///www.sis.gov/Newur/34/10.htm
23- عقل زياد، "ملامح النظام السياسي الجديد في ليبيا"، مجلة البيان، العدد 291، 2011، ص6، تم التصفح يوم" (2019/4/10)، على الرابط:
http://www.co-uk/MGZ article2.ascpsc?1410.

24- علي أحمد صالح ، "خريطة القوى السياسية بعد الثورة"، تم التصفح يوم (2019/4/14)، على الرابط:
http://www.academia.EDU
25- أبو تونة عبد الرحمان ، "استقلال السلطة القضائية بين الحماية والانتهاك"، متحصل عليه من الرابط:
http://WWW.Aladel.gou.iy/main/modules/setion/print.php?itenid=265
26- نيشان أيمن، "كتائب الأمن واللجان الثورية في ليبيا"، تم التصفح: (2019/4/10)، على الرابط:
http://www.yemennation.net/new 5937.html.
27-السكان في ليبيا"، تاريخ التصفح: (2019/4/14)، متحصل عليه من الرابط:
http://fanack.com/ar/lilya/pupulation
28- عوض ربيع عبد الحفيظ، "عدد سكان ليبيا"، متحصل عليه من الرابط:
http://tamimi.owno.com/t52472-topic
29- رشاد إسماعيل، "دور الجماعة الاجتماعية والدين في الصراع على السلطة في ليبيا"، تم التصفح يوم 2019/4/23، على الرابط:
http://www.siyassa0.com/photo.php?fbid= 10154981015= type
30- عاشي الحسن، "ليبيا: التحديات الاقتصادية بعد الثورة"، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، 3أكتوبر 2011، تم التصفح: (2019/4/23)، على الرابط:
http://carnegie-mec.org/03/10/2011/ar-pub-45663.
31- عمر محمد، "تداعيات حذرة...فشل الدولة الليبية ومستقبل الحل لسياسي للأزمة"،تاريخ التصفح: (2019/4/28)، على الرابط:
http://goo.gL/zkdvh.
32-لمزيد عن موضوع في ليبيا، أنظر إلى مجلة المجتمع:
https://mugatma.com/issuer 2/item/145-haretra-faucibis=nunc.hlml/.
33- الترابي عمر البشير، "خيار ليبيا...أزمة الدولة الفاشلة"، جريدة المجلة، على التاريخ: (2019/4/28)، على الموقع الإلكتروني:
https://goo.gl/fyvzqd.

34-محمد صالح محمد، "ليبيا بعد سقوط القذافي...من دكتاتورية إلى دولة فاشلة"، تاريخ الزيارة"(2019/24/28)، على الربط:
http://www.alwasatnews.com/news/967108.html.

35-مركز الجزيرة للدراسات، "دول مجلس التعاون والثورة الليبية: الدوافع والأدوار"، تاريخ الزيارة: (29/4/2019)، على الرابط:
http://Studies.aljazeera.net/reports/2011/20117221058653 89.htm.

36- أميرة محمد عبد الحليم، "الموقف الإفريقي والانتفاضة الليبية"، تاريخ الزيارة"(2019/4/29)، على الرابط:
http://www.alamatonline.net/3ph? Id=1084.

37- عقل زياد ،"الإتحاد الإفريقي والثورة الليبية: البروتكولات والمصالح"،تاريخ الزيارة:(2019/4/29)، على الربط:
http://acpss.ahram.arg.eg/projects rap.aspsc?report=42.

38- الدريسي سهام، "مأزق الانتقال السياسي في ليبيا"، أوراق سياسية، مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات، ص10، تاريخ الزيارة: (2019/4/29)، على الرابط:
http://www.fimer center.com

39-المصري اليوم، "مصر وتونس والجزائر يصدرون (إعلان القاهرة)، لدعم التسوية الشاملة في ليبيا"، تاريخ الزيارة(:2019/4/29)، على الرابط:
http://goo.gl/4jd92j.

40- منيب لبنى، "سياسة مصر في ليبيا: انفتاح متزايد على طرفي الأزمة...واستمرار الرهان على حفتر"، 2017، تاريخ الزيارة: (2019/4/29)، على الرابط:
http://googl/XXZ1Hsc

41- السبيطلي محمد، "الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطات الإقليمية"، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، جوان 2017، تاريخ الزيارة:(2019/4/29)، على الرابط:
http://goo.gl. /M3cgdB

42- بوعونية كهينة، "الجيش الجزائري يعلن حالة استنفار قصوى على الحدود الليبية"، تاريخ الزيارة:(2019/5/2)، على الرابط:
https://goo.gL/77r7KW

43- الطويل عبد الله، "تداعيات -حفتر- تطال المغرب"، 30 ماي 2014، تاريخ الزيارة (2019/5/4)، على الرابط:
https://www.alaraby.co.uk/investigation/8af67-4ba=html.
44- "الأزمة الليبية تصل المغرب وسط مخاوف من إغراق المملكة بالمهاجرين السريين"، 17 جوان 2017، تاريخ الزيارة: (2017/7/17)، على الرابط:
https://www.noonpost.com/content/184915php?=453html

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية (الانجليزية)

I-Books :

1. Christopher, S.chivvis jeffrey martini," libya after qaddafi, lessons and implication for the future",Rand corporation, washington,2014.
2. Hendry Krista, From Failed to Fragile : Renaming the Inde, in fragile states undex, 2014,USA/ FUND FOR PEACE ?2014.
3. kreijen Gerard, state failure : souereignty and effectiveness legal lesson on decolonization of sub- saharan african، boston : martinus publishers, 2004,
4. Richard reve, " libya s proscy battlelild oscford research group briefing", januray 2014at look :http://goo.gl/tmaf58.
5. Rotberg Robert, When state fail : causes and consequences,uk : princetion university press,2003.
6. sullivan Kim Berly, Mummar alqadafié s lilya, lodon : oscford universty press, 2009.
7. Zartman Willian, the desintegration a nd restoration of legitimate,(usa : lynne rienner, 1995.

Articles :

1. Tim Dunne,"Libya and the state of intervention", Australian journal of international Affains.vol65,n°5,2011,p07.

Rapport:

2. The Fund for peace," uneven economic development along group lines", 23 December, 2007.

3. International crisis grup," Holding libya together : Security challenges after Qaddafi", Middle East/NorthAfrica Repport,N°=115 ?14, December 2011,

3-Cite Internet:

1. Alkanati Ahmad, La Rationalité des Révolutiones, arabes,p4,avaailable.at:
2. Bruse maddy," the arab legue come alive", in : http://www.mefourm.org/3309/arab-league,(2019/4/29).
3. Economist intelligence unit, Democracy in retreat in : (2019/4/08)
4. http://gest-msh-paris.fr/pdf/security-for-buzan-mp3-pdf
5. http://www.archipel.uqam.ca/5134/1/M12615.pdf
6. http://www.eiu.com/handlers/ whitepaper handler.ashsc ?: democracy= dem2010.
7. http://www.Smallarmssurver.org/fileadimin/docs/R-ArabWEB.pdf.
8. Human rights watch orgaization," civil society :un general assembly should suspend libyas" human rights council membership, in http://www.hrw.org/print/mews/2011/2/24/ civil.society-un general-assembly should-suspend-librya-human.rights.comcil-mem (2019/4/28).
9. Ramoin francis," international realtion students. Whay intervention in libya was iustified", in : http://www.e.ir.info/2012/1/25why-interention-in-libiya-was justifed.
10. Richard reve, " libya s proscy battlelild oscford research group briefing", januray 2014at look :http://goo.gl/tmaf58.
11. Stone Mariame,"Security According to buzan : Acomrehensive analysis",
12. Wolfram Lacher," Libya After Qaddafi : State formation or state collapse ?" in :http://www.policypointers/page/view/12572, (2019/4/29).

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

شكر وعرفان	
إهداء	
مقدمة.....	**1**
الفصـــل الأول : التأصيل المفاهيمي والنظري للدولة الفاشلة	
المبحث الأول: مقاربة مفاهيمية للدولة الفاشلة	**11**
المطلب الأول:تعريف الدولة الفاشلة.....	**11**
المطلب الثاني: الدولة الفاشلة والمفاهيم المقاربة لها.....	**18**
المطلب الثالث: مؤشرات الفشل الدولاتي وفقا لتصور المراكز البحثية المصنفة لهذا المصطلح	**24**
المبحث الثاني: الإطار النظري للدولة الفاشلة	**31**
المطلب الأول: الفشل الدولاتي من منظور بنائي	**31**
المطلب الثاني: الفشل الدولاتي من منظور مقاربة الأمن الإنساني	**34**
المطلب الثالث : الفشل الدولاتي من منظور مقاربة بناء السلام	**37**
الفصل الثاني: التحولات السياسية في المنطقة المغاربية وانعكاساتها على أمن المنطقة	
المبحث الأول: دارسة جيواستراتيجية للمنطقة المغاربية	**43**
المطلب الأول: الموقع الجغرافي للمنطقة المغاربية	**43**
المطلب الثاني: الخصائص البنيوية والهيكلية للأنظمة السياسية المغاربية	**49**
المطلب الثالث: مقومات القوة الاقتصادية للمنطقة المغاربية	**51**
المبحث الثاني: واقع المنطقة المغاربية بعد سنة 2011	**53**
المطلب الأول: دينامية ما يسمى بثورات الربيع العربي في المنطقة المغاربية.....	**54**
المطلب الثاني: أسباب ما يسمى بثورات الربيع العربي في المنطقة المغاربية.....	**72**
المطلب الثالث: نتائج ما يسمى بثورات الربيع العربي على الأمن في المنطقة المغاربية...	**79**

الفصل الثالث: التداعيات الأمنية للفشل الدولاتي في ليبيا على الأمن المغاربي	
المبحث الأول: مقاربة جيواستراتيجية لليبيا	**95**
المطلب الأول: الموقع الجغرافي لليبيا	**95**
المطلب الثاني: طبيعة النظام السياسي الليبي	**97**
المطلب الثالث: التركيبة المجتمعية في ليبيا	**107**
المطلب الرابع : الموارد الاقتصادية في ليبيا.....	**113**
المبحث الثاني: مسار فشل الدولة في ليبيا.....	**118**
المطلب الأول: أسباب الأزمة الليبية	**118**
المطلب الثاني: عوامل الفشل الدولاتي في ليبيا	**123**
المطلب الثالث: مؤشرات فشل الدولة في ليبيا حسب مؤشرات صندوق السلام لسنة 2008	**131**
المبحث الثالث: تداعيات الفشل الدولاتي في ليبيا على الأمن المغاربي.....	**145**
المطلب الأول: تأثيرات فشل ليبيا على الأمن في الجزائر وتونس	**145**
المطلب الثاني: انعكاسات فشل ليبيا على الأمن في المغرب وموريتانيا	**149**
المطلب الثالث: مبادرات البناء ومشاريع إعادة إعمار ليبيا	**151**
الخاتمة	**156**
قائمة المصادر والمراجع	**160**
فهرس الخرائط والجداول	

قائمة الخرائط:

الرقم	العنوان	صفحة
01	خريطة الموقع الجغرافي لدول المنطقة المغاربية	49
02	الجغرافيا السياسية لليبيا	96
03	توزيع القبائل في ليبيا	112

قائمة الجداول:

الرقم	**العنوان**	**صفحة**
01	مؤشرات ليبيا في تقرير الدول الهشة لسنة 2018	132

الملخص

تحاول هذه الدراسة تناول موضوع الأمن المغاربي من خلال التركيز على خطر وجود الدولة الفاشلة وتداعياتها المختلفة وخاصة الأمنية منها على الأمن المغاربي –الحالة الليبية– ،فقد شهدت المنطقة المغاربية منذ عام 2011 تحولات سياسية واجتماعية كانت كلها تدعو إلى تغيير الأنظمة السياسية الدكتاتورية وإحلال محلها نظم أكثر ديمقراطية، انطلقت الشرارة في تونس لتنتقل بعدها العدوى إلى اغلب الدول التي كانت تعاني نفس المشاكل ومن بينها ليبيا التي عرفت هذه الأخيرة أعمال عنف كبيرة من قتل وتخريب جراء سياسة معمر القذافي، حيث تصاعدت الاحتجاجات مع النظام وانتقلت إلى صراع دموي بين الثوار وكتائب القذافي هذا ما احدث مجزرة كبيرة راح ضحيتها أبرياء لم يكن مطمحهم إلا العيش الكريم في ظل ما تزخر به دولة كليبيا، ليحسم بذلك الصراع بتدخل حلف الشمال الأطلسي عسكريا لحماية المدنيين لصالح الثوار لتفتح بذلك باب الحرب الأهلية حول النزاع على السلطة من جهة، ولتختلف بذلك الرؤى حول مستقبل ليبيا خاصة مع انتشار الميليشيات العسكرية ورفض الولاء لمؤسسة الجيش، كل هذا خلق واقع جديد جعل المهتمين بالشأن الليبي يصنفونها ضمن الدول الفاشلة كونها باتت تمتلك مقوماتها ومؤشراتها، وفي ظل تنامي عمل التنظيمات الإرهابية خاصة بحكم موقعها الاستراتيجي الممتد للساحل الإفريقي زادت خطورة انتشار التهديدات اللاتماثلية مثل الهجرة غير الشرعية ،الاتجار بالبشر وتجارة الأسلحة هذا ما أصبح يشكل خطرا حقيقيا يهدد امن المنطقة المغاربية عامة ودول الجوار خاصة ويجعل المنطقة أكثر انكشافا امنيا.

Abstract

This study attempts to address the issue of Maghreb security by focusing on the danger of the existence of the failed state and its various repercussions, especially the security on the Maghreb security - the Libyan situation - the region has seen the Moroccans since 2011 political and social changes all advocated to change the political regimes and replaced by more democratic regimes , The spark started in Tunisia and then spread to most countries that had the same Including Libya, which has known the recent violent acts of great destruction and destruction as a result of the policy of Muammar Gaddafi, where escalated protests with the regime and moved to a bloody conflict between the rebels and the Brigades of Alqadhafi This is what caused the massacre of large innocent victims did not aspire only to live decent in what is rich in the state In order to resolve the conflict by the intervention of the North Atlantic Treaty Organization militarily to protect civilians in favor of the rebels to open the door of civil war on the power struggle on the one hand, so different visions of the future of Libya, especially with the deployment of military militias And the refusal of loyalty to the institution of the army all this created a new reality that made those interested in the Libyan affairs classified within the failed states because they have their constituents and indicators and in view of the growing activity of the terrorist organizations, especially because of its strategic location extending the African coast, where the proliferation of asymmetric threats such as illegal migration, human trafficking, Which has become a real threat to the security of the Maghreb region in general and neighboring countries in particular and make the region more vulnerable to security.